

Dreanched Book

**TOTAL DAMAGE
BOOK**

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190405

UNIVERSAL
LIBRARY

كتاب

التعفة الادبية في تاريخ مدن

الممالك الاورباوية

تأليف

الوزير المخطير والعالم التحرير كيزو الشهير

ترجمة

الخواجه حنين نعمة الله خوري

طبع في الاسكندرية في مطبعة الاهرام سنة ١٨٧٧ مسيحية

الموافقة سنة ١٢٩٤ هجرية

الى

اعتاب صاحب السمو حضرة

الخير واسماعيل

عزيز مصر المعظم

على سبيل العبدية

من مفرحهم

مقدمة المترجم

الحمد لله الواحد الاحد . الفرد الصمد . الذي خلق
الانسان . وفضل بجهرا العقل على سائر الحيوان . ورسم بالحكمة
والشجاعة . والكرم والوداعة . ووهب فن الاختراع والاحتياال .
حتى استخدم البرق عوض الساعة والبخار عوض الزمان . وزاحم
السايفة بباهراته في نجح البجار . وعلامن الرياح بمركباته الهوائية
فروع الاطيار . وابتدع نظرا زجاجيا رصد به النجوم الثابتة
والسائرة . وانتصب رفيا للكواكب المحبوبة والظاهرة . على انه
عاجز عن خلق خردلة او حبة من الرمال . فله وحده العظمة
والقدرة والكمال . اما بعد فهذه تحفة ادبية . ومجموعة
حوت الفوائد التاريخية . فهي نزهة للخواطر زهية .
وروضة فاحت روائح ازهارها الزكية . انها باللغة الفرنسية .
الوزير كيزو صاحب الشهرتين السياسية والعلمية . وهي تحوى
على اربع عشرة مقالة . كشف فيها الحجاب عن اصل التمدن وازاله .
وكان يخطبها (سنة ١٨٢٨) على العلماء والاعيان بصفة دروس .
فهي افخر من حلي العروس . استخرجتها الى اللغة العربية الجميلة .
واستعملت في استخراجها الدقة الجزيلة . واظن اني ملت المرام .
وجاءت الترجمة موافقة للاصل على التام . وان عباراتها واضحة .

وكل معانيها صريحة . وان من طالعها ودقق وتأنى . لا يفوته المعنى
بل يحصل على ما تمنى . وان الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع
المواضيع التي نحتويها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها .
تذكر المترجم ان قصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية
الصحيحة . اذ الترجمة لا يشترط فيها سوى المعاني الوضعية .
مع اتباع مذاهب الاعراب الصحيحة . وخير للمترجم ان يقصر في
الصراحة . من ان يخل بالمعاني والصراحة . فالذي ارجوه من
اهل هذا الفن ومن اهل العرفان . ان يطالعوا الكتاب
بعين الانتقاد والامتحان . على اني مقر بالعجز والتقصير . وراج
بما ملتي بالحلم وكل كريم بذاجدير . ثم انني قد وضعت مقدمة المترجم
لانكنا بزي في صدر الكتاب . لما تضمنته بجنى المؤلف والمؤلف من
الادب والاطناب . فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

لما كان هذا الكتاب من اجل الكتب السياسية والتاريخية
التي رجعت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعة في
كندرية مصر المحمية . رايت من الواجب علي اهداءه الي صاحب
سمو حضرة الخديو المعظم . وقتا لما ابدع من غرائب الآثار
حتم . واطلب من المولى ان يرشدني سواء السبيل .
وهو حسبي ونعم الوكيل

مقدمة المترجم الانكليزي

انه بعد مطالعة الديانة التي تعلمنا واجباتنا نحو العزة الالهية
جل شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلكها لنكون من اهل
المملكة السموية فالزم شيء يقتضي للانسان دراسة ومطالعة هو علم
السياسة اعني رابطة الالفة بينا وبين ابناء جنسنا والقوانين التي
تجبر السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي
نحن مختصون بها في هذا العالم. فاذا تقررت صحة هذه القضية لم
يعد حيثئذ احتياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من
ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها
اذ المقصود من تأليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجملًا ومن معانيه
مفردةً هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون
به الان والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق ابناء الحرية
وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معًا. ثم انه من الواجب
ان يعتبر هذا الكتاب بالحققة كتخفة مهداة لبني البشر وذلك ليس
فقط من جهة النظر اليه على الاطلاق بل ايضا على الخصوص فانه
مبني على الخير والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض اصول النظام

الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر
 نتعلم منه انه اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول
 النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن ان تستعمل
 هي نفسها لا كساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبارها
 ذاتيا او كعضو من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى راي المؤلف ان
 جوهر التمدن ان هو الا عبارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن
 تحسين حال الهيئة الاجتماعية بوسائلها

ثم ان العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي
 حصل في اوربا عموما منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر
 الى هذا الوقت ويتم ذلك ببراعة تنظيمية وفلسفة حقيقية فانه بسط
 اولاً لدى التارخ المواد الاصالية التي منها تركيب النظام الاجتماعي
 الاورباوي ووضح كيفية اختلاف جوهره عن جوهر النظمات
 الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد
 الاصالية التي تركيب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية
 والبربر وحكومة الاشراف الالتزامية والترتيبات الكنائسية والمدن
 المستقلة والحكومات البلدية والملكية ودقق الفحص عن كل تلك
 المواد الاصالية ووضح انها بانضمام بعضها الى بعض وامتزاجها تولدت
 منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافة ولم تنزل تترقي في التحسين وألا انتظام . والعلامة كيزولم يتتصر
 في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبر بابلغ فصاحة
 عن اصل غرسها والمخالات التي نمت فيها وما اينعت من الاثمار التي
 بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي
 نفعاً بل مضر يلزم طرحه وإعدامه . ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة
 عن اختلاط تلك المواد الأصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار
 عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي أثرت تأثيراً ظاهراً
 في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والإصلاح الديني اي اعتزال
 البروتستانت والانتقال السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه
 الثلاثة هي من اهمها . ومبحث عن جميعها ببراءة قلم العالم النحرير .
 فالفصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشمل
 على ذكر مواضيع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها
 وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر
 جلياً من حسن انتظام الموضوع بجملة ومن اثنان شرح وتوضيح
 كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة اسناذ ماهر في فن
 التأليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كلية . فالاربعة عشر فصلاً التي
 يحنونها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد
 اوربا وباسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المورخ اللبيب

والعالم الثرير والفيلسوف معاً . فلا شك ان انتشار هذا التأليف
 ما يعين على تقدم السياسة ونمو الآداب . والوصية الاولى التي
 يوصينا بها مولفها هي تأدية الشكر للهبة الاجتماعية التي نحن منها فان
 الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر اتي انتشارها التمدن
 وانتشرل يهتمعوا بحالة احسن واكثر استقلالا من حالتنا الحاضرة
 سواء كان في الامور الادبية ام المادية . ولكن لا يجب ان نجعل ذلك
 سبباً لقلّة النشاط وفتور الهمة ولا لحدّة المزاج لان الجهد والمجدة هما
 اسوأ الحالات واشأماها ويجب ألا ننسى ولا يبرح عن اذهاننا ما دمنا
 مشغولين في امر نحسين التمدن ان العدل والادب واشاعة الامور
 والحرية هي جميعها لوجود التمدن شروط ضرورية . ومن راي
 المؤلف السديد وفكره المصيب استقباح الفئة التي مرامها توقيف
 الهبة الاجتماعية على ما بلغت اليه في الحال وايضا الفئة التي ترغب
 فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرّة للبعض بل تملأ قلوب
 اعظم الرجال بالمتعبدن بامنهم وطماننتها خوفاً وهولاً . فلا ينبغي ان
 تقتصر على الموجود والمتحضر من الامور لاننا حينئذ لا نتقدم في درجات
 الكمال كما انه لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي
 وهي قد صورته لنا التخيلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم
 امكان صب ما عندنا من المواد في قالب ابتدعه العقول فقد علمنا

تجارب الزمن شدة الخطر الناجم من دفع الممالك بسرعة مفرطة
ولو الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات
مختصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد
بداخله الخطا والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير
امتانة او على اساس غير صحيح وان التقاليد تكون احيانا باطلة
كاذبة فمع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذاقة والحكمة
في مداواته تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب
غير كاف بل ينبغي تنوير الجمهور واقناعه لكي يمكنه ان يحكم هو ايضا
بفسادها وخطاها فتسهل حينئذ معالجتها . كما انه يوجد ايضا خطر
عظيم على الحكومات من مقاومتها جهاراً تصورات الجمهور الوهمية
ومن معارضتها على الدوام سبل شهواته العرمر اذ انه في اكثر
الافاق يحيد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس
من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب اخلاقه سوى امتداد ونمو العقل
والادراك بين العامة . وينبغي لواضع القوانين ان يدرك جيداً انه
لم يدع لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب
الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابتداع هيئة اجتماعية جديدة فان
الشعوب موجودة لم يدعها الى الوجود مشرع بشري ومنذ وجودها
لها قوانين ونظامات فمن دعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يمسها بالمبرد لا بالفأس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد
دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال
ولكن ينبغي له ان يجاذر جداً من اماتتها اذ ربما تكون حياتها معلقة
باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتنتزع معها
حياة تلك النظمات والقوانين وحينئذ لا يعود له اقتدار على
تطبيبها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم
الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان
المشترع من شأنه الصيانة والمحافظة لا التجديد والابداع فلا حاجة
له ان يبحث عن ضرورة وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليس
والمجالس المركبة من عموم الاهالي او وكلائهم والحكومات البلدية
الى غير ذلك بحسب النظام الذي دُعي لاداريته . نعم انه ضروري
وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام
الاجتماعي وان يكون خبيراً بمزاياها ومعاييرها ولكن ينبغي له ان
يتذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف
الاحوال والظروف وانه ربما كان متعائياً بوجود تلك الامة نفسها
التي يعتني ويهتم باصلاح شأنها ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية
لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في
كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها . نعم انه لا يوجد شيء

غير قابل للتغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها
وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من
الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الأمر لأنه لا يسوغ ملاحظة
سلطة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية
وان ياتف منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت
فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذ مما يستوجب
لها بمقايضة ذلك حق الرعاية والحرمه والصيانة حفظاً للامن
والاطمئنان . فلا عانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفة بالعقل
والدراية ان تفي ما يجب من الاكرام والحماية لكل نظام وجد في
المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي ياخذ
في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل .
ومن الضروري ان نجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدها
وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراعاة اللائقة بحق الحرية والسعي
في تقويتها وتمكينها مجتهداً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة
حتى يصبح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها الراجعة لخير الامة
وسعادتها يقتضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين
يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام ونجعل نفوذاً
عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة

ذوي الحذاقة والخبرة التامة الذين لهم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة الاجتماعية ونموها ويستطيعون اتقاها من الأخطار والأهوال بأكثر سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود يقتضي إذن أن يكون مرشد الهيئة الاجتماعية متشحيين بالفصائل البهية ومزنيين باسمي المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات الجليلة عند جمهور العامة أو هل يوجد برهان على أن الجمهور يتلقى بالقبول الرايات الحميدة السديدة أو هل يوجد رجال ولومها اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحته وغباوته أو هل يستطيع عقل الرجال واحذقهم أن يضع قانوناً لمنع تعديده وشكيمه لجاحه . أو هل ترى في أعماله وحدة القصد أو البصيرة أو النظر في مستقبل الأحوال أو حسن المثابرة أو الكرم اللازم لنجاح المشروعات العظيمة أو حسن التدبير والتصرف في إرادات الحكومة فالامتحان يوافقنا بالجواب على جميع هذه السؤالات وتاريخ الأمم المحررة كافة ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العواقب والخوف المعدى والتبذير والبخل التي هي دأبها من أوصاف الجمهور وأطواره . أما الحكومة المقيدة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة لمعاونة بعضها بعضاً لا تقسيمها وتفريقها . فلا ترغب في طائفة الأشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في أن تكون رعا

الشعب مخاصمة الاشراف ولا تعني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل
 جلُّ مرادها اتحاد الجميع سويةً وبالاختصار فان الحكومة المقدم
 ذكرها لا تطمع في استخراج ارادة واحدة من عموم الارادات المخلفة بل
 لحصولها على اتفاق الامة واتحادها بالارادة تصفي الى آراء جميع المراتب
 والدرجات التي في الامة وتستشير كل الصوامع والفوائد العامة
 وتستمع جميع الدعاوي ثم ان الرجال الذين لم الادراك الاسمي
 والفصائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها
 بحكم قاطع ماض لا يرد عليه ولا يستأنف الى ديوان اعلى . فبالحقيقة
 ان الامة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الايام .
 لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية اجله
 لا تدرك . ولا تشرف امة على الخراب والذمار الاسباب معايب
 وتقائص اهلها ومتى بلغ الانسان اسمى درجات الكمال في هذه الدنيا
 فلربما يستطيع حيثئذ احضاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنظمة
 بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الادراك في
 كل طبقات الامة ودرجاتها فان ذا امر يستحق الامتحان والتجربة
 ودنوآنه اسبغ ضياء لامعاً على مستقبل زمن البشر . اما نحن فلنعتبر
 جيداً ان الرجال الافاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم
 منزهون عن الفساد والرشوة مها كان حظم ومها كانت قسوتهم

فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة
 دنية فيحصلون على التمتع التي توافق طبيعتهم وتليق بمشربهم وما هم
 إلا آلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لاسعاف أعمال التمدن
 وتحسين أحوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا ان نتأكد اذا ان
 الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال
 تكون مخلدة الوجود عدية الفنا

المقالة الاولى

موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباي . ما اعاندي به فرنسا على
تمدن اوروبا . في ان التمدن بروي ومحدث يو . في كونه من اهم الحوادث
التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضع الاصطلاح عند العامة . انما
عبارة عن حادثين عظيمين اولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال افرادها
براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر وبواد احدهما
الآخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حالته الحاضرة فقط اي
الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر اليه من وجهين . صورة
ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل

ايها السادة

اني متشكر جداً لما ابتهقوه لي من مزيد الالتفات ويسوع
لي ان اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا افرقنا مدة
طويلة من الزمان . قلت ان المحبة لم تنزل باقية بيننا ظاناً اني مشاهد
في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة
اعوام ويشاركونني في اعمالهم فالسماح ايها السادة لان مزيد التفاتكم
الي قد امال حواسي عن استوائها ورجوعي الي هذا المكان
جعلني اتوهم ان جميع اصحابي القدماء رجعوا اليه ايضاً كانه لم يحدث
تغيير ولا انقلاب مع ان الامر بالعكس . فمن مدة سبعة اعوام كنا

تاريخ
التمدن في
اوربا

نأتى الى هذا المكان على غير راحة مشوشى الأذهان مثقلين بافكار
 مكثرة محاطين بالصعوبات والاعطال وشاعرين بالضرر الذي كان
 يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابدينا من الرزاة
 والاحتراز . واما الآن فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح
 احرار الافكار رجاونا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به متنا
 وتشكرنا الواجبين وهوان نداوم في جمياتنا ودروسنا على الرصانة
 والتوقى اللذين اظهرناهما بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام
 مرغوبنا لان الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجا
 كالجزع يقتضي له حكمة والتقاها يقتضي لها مداراة وانتباه مثل
 الاشراف على المرض واني لموقن بانكم ستراعون هذا الامر وان المحبة
 والامتزاج وموافقة الاراء والاحساسات اني جعلتنا ان نكون متحدين
 سوية في ايام الصعوبات والاهوال وعصمتنا يومئذ عن الخطا سوف
 تجعلنا متحدين ايضاً في ايام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء
 اثارها . فاني واثق بكم من قبيل ذلك . ثم انه لم يبق سوى القليل
 الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الا برهة وجيزة لكي افكر بالمواد التي
 ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لخطابي . فبحثت عن الموضوع الممكن
 حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من
 هذه السنة او في الايام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا عموماً في الازمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه
 واتساعه او بالحري طرفه الى تاريخ تمدن اوروبا بوجه العموم
 واصل منشاء ومسيرة وغايته وصفاته هو اجل موضوع يناسب ما بقي
 عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع
 قلت انني اخاطبكم عن تمدن اوروبا لان وجود تمدن اوروباوي
 من الامور الواضحة . ومالك اوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا
 تمدن واحد لاننا نرى التمدن على اختلاف الامكنة والازمنة والاحوال
 يتبع من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط باصول واحدة
 ويقود الى نتائج متماثلة فاذن يوجد تمدن اوروباوي . ومرادي ان اخاطبكم
 عن مجمله . لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه
 من تاريخ مملكة واحدة من ممالك اوروبا فقط لان وحدته لم تمنع
 تنوعه تنوعاً زائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول اوروبا
 على نوع خصوصي بل سادت هيئته متفرقة متشتة فينبغي لنا ان نبحث
 عن مبادئ تاريخه تارة في فرنسا وانكلترا وطوراً في المانيا وايطاليا
 وسبانيا . ثم ان مركزنا هنا موافق لمعاطاة هذا البحث والاجتهاد
 بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مdahنة (اذ لا ينبغي ان
 نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انه يسوغ القول عن فرنسا
 انها كانت مركزاً وماوي للتمدن الاوروباوي كمن لا يصح الادعاء

مكان فرنسا
من التمدن

بان فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الامم
 الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة
 لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت
 سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمة مختلفة وربما فاق عليها
 ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لا ينكر ان فرنسا
 كانت تشرعن ساق الجدد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقة في ميدان
 التمدن وترجح فتخلق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا
 الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية
 والترتيبات المذهبة لاخلق البشر التي كانت منشأها في ممالك
 اخرى حينما آن اوان انتقالها الى عموم البلاد وانتشارها لتحصل منها
 اثمرة لعموم التمدن الاورروباوي كانت على نوع ما تتغير هيئتها في
 فرنسا وبمختلف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر
 بلاد اورروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جلية ولا مبادئ هندية عظيمة
 الا ومرت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان
 العقل الفرنسي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس
 الى الموانسة والامتزاج الطبيعي معه وتبعل انتشاره سهلاً ومؤثراً
 اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة
 تلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفيذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجا من مفعول لغتنا ام من تاثيرات
 عقولنا واخلاقنا . وبالاختصار ان الصراحة والميل الى الموانسة
 والجاذب الطبيعي هي من اخص صفات فرنسا وخصالها وقد
 استحضت بتلك الصفات ان تكون على وجه التفاضل رأسا للتمدن
 الاوروباوي . فمن يرغب اذا في الاطلاع على تمدن اوروبا ويشخب
 فرنسا مركزا لدرسه لا بحسب فعلة هذامن استبداد الراي ولا كأم
 جار اتفاقيا بل من قبيل ان فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن . ومن
 يتخذها مركزا تسهل عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة

قلت ان التمدن هو حادث عن قصد ولانه كسائر الحوادث
 التاريخية قابل الدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم
 يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة اي عن ضرورة
 الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة اكثر
 مما يظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالجروب مثلا واعمال
 الحكومات الرسمية وحوادث ادبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية
 كالاولى وحوادث ذاتية لها اسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها
 اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتاكيد ولا
 يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي حوادث كسائر
 حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والنقصان

في التمدن
 بوجه العموم

ويوجد ايضاً ما يسمى اعنيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة
 الحوادث بعضها الى بعض وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه
 جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير
 انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا
 ويصعب بيانها وكشف معانيها بتعبيرات واضحة جلية لكن هذه
 الصعوبة لا تنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً
 من اهم مواد التاريخ ومن اقسامه الجوهرية . فالتمدن ايها السادة
 يعد من هذه الحوادث اذ هو حادثة عمومية خفية ومركبة تعسر جداً
 روايتها ووصفها لكنها مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف
 كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تحتمل اقتراح مسائل
 شتى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير او شر والبعض ظنها شراً
 فحزن واكترب واخر فرح وسر بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً
 السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس
 البشري بأكمله فيكون من نصيب البشر عمومًا وهل يمكن انتقال هذه
 الحادثة من امة الى اخرى على توالي الاجيال حتى لا يفقد منها شيء
 لكن تتزايد وتتقل كوديعة من سلف الى خلف الى اتقضاء الدهر .
 اما انا فمقتنع بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة التمدن
 تنتقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل تنظيمية مشكلة الحل نظير
هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان
والمكان واقتصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي
تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها
اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر اعظم التواريخ فقط بل
يحتويها كلها. فيظهر اذا ان التمدن يفوق بما لا يتاس الحوادث التاريخية
كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث
لانا اذا اخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب
كونها عناصر حيوة تلك الامة كظلماتها ونجارتها وصنائعها وحروبها
ونفاصيل حكومتها جميعا واردنا اعتبارها اجمالا وملاحظة نسبة
بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم
عليها فحينئذ ماذا يكون نوع بحثنا ليس السؤال عما كان من
الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن
مكانها من التمدن وفعالها وتأثيرها فيه لاننا بهذه الوسطة
ننتدي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماما فان
التمدن كناية عن مجر لكنوز الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها
وكامل علل وجودها وما يثبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهة
طبيعتها ومشومة تثقل على الشعب بالمشديد كجور التسلط المطلق

مثلاً أو اثلام النظام فهذه ربما غُضَّ عنها النظر على نوع ما وانتست
 اضرارها وشوْمة طبيعتها لسبب اعانتها على نمو التمدن وتقدمه .
 ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدتها واعانت
 على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدها . ثم يوجد
 ايضاً بعض الحوادث لا تدعى بحصر المعنى اجتماعية بل ذاتية وهي
 مختصة بالانفس البشرية لا بالحياة العلنية كالمعتقدات الدينية
 والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر
 انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حد الكمال واما لتأنيته ولذته
 والغاية فيها اصلاح حالته الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك
 الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلقها
 بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تفخر في كل ازمته وفي جميع
 البلدان بكونها مدنت الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون
 والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجدو الفخار
 ولما تقر لها ذلك بادر الناس حيثذ الى اسدائها المديح والثنا .
 فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالامور
 الخارجية لكن تختص بالانفس البشرية فقط لا يعلو شأنها ولا تزدد
 اهميتها الا بنسبتها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن
 لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء انجي تمسها

والأبلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية
 والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر أحياناً ولا يحكم عليها
 خصوصاً إلا من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد
 معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه . فقبل الشروع في
 تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكلية الاتساع التي هي كناية
 عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها .
 وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي
 أن نتخذ مبداءً عقلياً ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج
 لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأنا نصادف هنا أمراً ينبغي لنا
 وصفه وإثباته فإنه منذ زمن طويل قد اصطلح عموم الناس على لفظة
 تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة
 هي أكثر أو أقل صراحة ودائرتها أكثر أو أقل اتساعاً فقد اصطلموا
 عليها ويفهمون المتصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على
 عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيداً لأن
 الألفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالباً حقيقة المعاني أكثر من
 التحديدات العلمية التي ليست أصرح وأكثر ضبطاً منها إلا في
 ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام
 فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام إلا على

معنى
 لفظة تمدن
 الاصطلاحية

التدرج ولدى وقوع الحوادث فكما وقع امر يوافق معنى لفظة
 معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها ورويداً
 رويداً تصبح الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب
 طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً
 في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرفة علمياً فيحدددها
 شخص او عدد قليل من العلماء عند ما يطرق ذهنهم او يتنلب على
 عقلم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب
 محصورة وبالاستبعاد اقل حقيقة في باطن الامر من معاني الالفاظ
 الدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا
 عن كل ما تنويه من التصورات الفكرية بحسب العقل السليم
 تنف على حقيقة التمدن اكثر مما لو عرفنا اللفظة وحددناها تحديداً
 علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر اكثر وضوحاً وضبطاً .
 ولاجل الشروع في هذا البحث يقتضي ان ابسط لحضرتكم بعض
 الافتراضات واصفا لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحينئذ ننظر
 هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل
 تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم
 الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصلاً على رغدا العيش
 وهنائه وراحة البال وهدوء وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعتريه كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء
معفى من العوائد الميريّة والرسومات حائز تمام راحته في كل الاوقات
لكن حكومته تبذل جل جهدها بإبقاء عقول الاهالي على الدوام
في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنوراً في العلوم
والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والانتصاب لان الشعب
نفسه لا معرفة له ولا شعور بمثل هذا الامر لكنها تهتم بمنع هذه الوسائل
وابعادها عنه . فذلك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل
وجدت جمهوريات صغيرة مؤسّسة على المذهب السيادي او مذهب
الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم
يحسنون سياستها ويصفون عيشها لكنها من جهة العقل والآداب في فتور
تام فهل يقال عن ذلك انه تمدن او عن مثل هذا الشعب انه متمدن .
ولنفترض ايضاً شعباً اخر لم يكن حاله الاً مثل الاول على الرغد
والتنعم في العيش بل حاله من قبل ذلك متوسطة لكن مؤسّساً
عن هذا لم تهمل لوازمه الادبية بل يوزع عليه بعض الاغذية العقلية
وقد ربيت فيه افكاراً واشعارات سامية تقيّة وكذلك عقائد الدينية
والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد
بملاشاة عنصر الحرية من صدور الاهلبن او توّدي لهم لوازمهم الادبية
كما توّدي لغيرهم لوازمهم المادية فيكّال لكل نصيبه من الحقيقة

دون ان يرخص لاحد في البحث عنها من تلقاء نفسه فالحياة
الادبية عندهم في حالة الجمود وذلك كحالة اكثر سكان اسيا اذ
الحكومة الشيوكراتيكية (اي الحكم تحت ظل الالهية) لجمت عقول
البشر واوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن
هذا انه شعب متمدن

ثم لتغير هيئة الافتراض ولتذكر شعباً اخر اطلق عنان الحرية
لافراده لكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة
فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا
شوكة واقتدار تحل به نكبات الزمان ويداهمة الظلم والعدوان
بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت
كما لا يخفى الجميع حالة بلاد اوربا فهل تسمى هذه امة متمدنة . نعم
انه يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤمل نموها ونشاطها على
التدريج لكن الامر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل
ما يسميه العقل السليم تمدناً . ثم لنفترض افتراضاً رابعاً واخيراً وهو
ان كلاً حائز تمام الحرية وان عدم التساوي نادر فكل امرء يفعل ما
يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقتدار فقط
لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الافكار
واعلاؤها ولا يوجد اجتماع اهلي سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من اعمال
 بعضهم في الآخرين وليس لهم ما أثر حميدة والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم
 على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية
 التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلا .
 وفي وسعي ايضا ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا
 النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها
 الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي
 مر ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم واطن ان
 اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية
 السابقة فانها تصور في ذهننا شعباً مجتهداً لا في تغيير مركزه ومقره
 بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النمو والتقدم
 هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الان ان نعلم ما هو ذاك التقدم
 وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جواباً شافياً كافياً من جهة دلالتها
 على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمو الهيئة الاجتماعية اي ازدياد
 علاقات الالفة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول
 ما يخطر بغير الانسان لدى سماعه لفظة تمدن لانه حالاً يتصور اتساع
 العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائط

القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية
 على الافراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الاخرى . فهل ذلك
 فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للفظه تمدن وهل لايشتمل التمدن
 على اكثر من هذا فسنالنا اشبه بان نقول هل الجنس البشري هو
 في معظم الامر كطائفة من النمل اي جمع لا يهتم فيه الا بالنظام والرفاهية
 وكما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يجني من الثمار توزيعاً
 عادلاً يكون قد تم نوال المقصود وبلغ الناس حد الكمال . فان
 غريزة البشر تأبى تضيق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من اول وهله
 ان لفظه تمدن تتضمن شيئاً اوسع واعم تركيباً وارفح شاناً من مجرد
 مواصلة الالفه بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها
 والحوادث التاريخية وراي العموم ووضع اللفظه الاصطلاحي ايضاً
 جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانه لاننا اذا وجهنا النظر
 الى رومية مثلاً في الزمن الذي اسبق حربيها الثاني مع قرطاجنة
 حين زهت حكومتها الجمهورية وازدادت ايمتها واثمت فضائلها اي
 لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولى
 اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالحري
 حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلب الاصول
 الردية التي كانت فيها فنراها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

التمدن على ما كانت عليه في زمن فيريقيوس وشيشيناس وإذا انتقلنا
 الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع
 تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل
 ذلك كإنكلترا والفلينك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما
 الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترفيقاً وثمناً واحسن نظاماً وترتيباً
 من فرنسا في توزيع وتفريق الاثمار المخبنة ومع ذلك اذا فحصنا عن
 رأي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما
 كانت فائقة في التمدن بلاد اوربا كافة وقد اقرت بذلك اوربا نفسها
 ويرى اثر ذلك الرأي العمومي عن براخ فرنسا في التمدن
 مدة هذين القرنين في انفس التاكليف واحسن المصنفات الادبية
 الاوروباية . وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغداً العيش والرفاهية
 اكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً
 ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها
 من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بتمدارها . فما السبب في ذلك
 واي شيء يرفع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً يضاف الى زيادة
 الوفور امام العالم ما يتقصها من جهات اخرى . هو انه قد ظهر فيها
 نمواً اخر غير نمو الهيئة الاجتماعية اعني نمو الناس افراداً وقواهم العقلية

واشعاراتهم وافكارهم فاذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون
 غيرها فان الانسان فيها له مقدار اعظم وشأن ارفع واذا كان يقتصرها
 اشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فانه قد حصل فيها
 اكتساب اشياء اخر عقلية وادبية لا تخص ولا تقدر بالنسبة الى
 الاولى واذا كان فيها كثير من الرجال المدومين الخيرات والحقوق
 فقد يوجد فيها امقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتلألأون
 كالنواكب الساطعة امام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون
 قد بسطت فيها نورها المشع لدى العالم . فحيثما يرى الجنس البشري
 بهاء هذه الاشكال العظيمة المحيطة التي هي صور الطبيعة البشرية
 ويشاهد ظهور كثير تلك التبعات السامية يعلم ان هنالك ينادى
 ويصرح باسم التمدن . اذا يشتمل التمدن على امرين ويقوم بشرطين
 وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد
 نشاط الانسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر افراداً
 فحيثما تكون حالة الانسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحيثما
 تظاهر طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري
 بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادى باسمه علناً
 حتى انه لا يتبر في اغلب الاحيان تقص حالة الهيئة الاجتماعية
 وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

عنصراً
 التمدن
 العظمان

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر المحوادث
والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن
نجد ايضاً انها تارة كانت تكسب الافراد نمواً وتقدمًا ذاتياً وطوراً
تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجهلتها وبعضها حمل على تغيير
الانسان الباطني ومعتقداته واخلاقه والبعض اوجب تغيير حالته
الخارجية ومنزله بين ابناء جنسه . فالدين المسيحي في مبداء ظهوره
وفي القرون الاولى التي انتشر فيها لم يشأ عنه تاثير ما في حالة
الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرح بعدم مسها وامر العبد باطاعة
مولاه غير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالة
على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من
الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في
حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته واشعاراته وجدد قواه العقلية
والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مخافة الجوهر نشأ
عنها تاثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية
وغيرت الهيئة الاجتماعية وجددت نشأتها وتلك المحوادث كانت
ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ
بنمائه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا نصادف حادثة واحدة
مهمة اعانت على انتشار التمدن ونموه الا وكان تاثيرها فيه على احد

النوعين المتقدم ذكرهما

فقد تبين لنا عما ذكرناه ما هو معنى لفظة تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه فالآن ينبغي لنا ان تعلم هل يقوم التمدن باحد العنصرين المتقدم ذكرهما فقط اي هل يتولد من نمو حالة الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتيا او من نمو الانسان ذاتيا دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان هكذا حتى اذا لم يحدثا معا في وقت واحد لا بد من ان يولد احدهما الاخر عاجلا او آجلا . فممكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل يحكم ارتباط احدهما بالآخر وهل يحتاج احدهما الى الآخر . ثانيها بان نبحث بالتاريخ لنرى هل ظهر احدهما منفردا عن الآخر ودون الآخر او كان دائما احدهما يجلب الآخر . ثالثها بان نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وما يرشدنا اليه العقل السليم . فنبتدى بالوجه الاخير ونقول انه حينما يحدث تغيير او انقلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتتغير كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حيثئذ يلقى هذا الامر المحدث اخصاما واضدادا ويقع في معرض المقاومة لاحالة لان هؤلاء الاخصام المضادين يدعون ان تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا ينتج منه تجديد نشأة العقل والآداب وإصلاح حالة
الانسان العقلية بل هو تقدم غاش مضربا لاخلاق والآداب
وبالمخلوق البشري. نفسه . واما احزاب نمو الهيئة الاجتماعية فانهم
يقاومون هذا الاعتراض بشدة التوة والحمية ويدعون بالعكس ان
تقدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه
حتى ترتبت امور المعيشة الخارجية فتصطلح حيثئذ الحالة العقلية ايضا
وتكتسب تقدما ونجاحا فيقع الجدل على هذه الصورة بين اخصام
الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل
والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بنجاح هذا الامر
يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية
توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية
القديمة ارباب التسلط الديني والحكما والشعرا الذين كان دأبهم
تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستتج تارة من تلك المجادلات
واخرى من هذه المواعيد . انما يستتج من ذلك ان يقين البشر بحسب
غريزتهم الطبيعية هو ان عئصري التمدن اي النمو الاجتماعي الخارجي
والنمو الادبي هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالآخر وانه اذا ظهر
احدهما يرجى التحاق الاخر به . فحيثما يشت او ينفي بعضهم اتحاد هذين
النموين بقصد معاضدة او مضادة احدهما كما مر فيكون استنادهم على

ذلك اليقين الطبيعي نفسه اذ من المعلوم عندهم جيداً انه اذا امكنهم
اقتناع الناس بان تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو معيق لتقدم
الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الوسيلة على
الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعوا شأنه وكذلك
حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة
الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق
هذا الوعد فهو واضح اذا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري
التمدن مرتبط احدهما بالآخر ويجلب احدهما الاخر. واذا وجهنا
النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائماً نمو
الانسان الذاتي عائد نفعه الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية
عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى احد هذين الامرين على الآخر
ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحياناً
لا ياتي الاخر لتكميل ما ابداه الاول من التمدن الا بعد فواصل
مديدة من الزمان وتحولات عديدة ومواقع شديدة لكن ان
دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي يوصل احدهما بالآخر
فالحكمة الربانية تجلّ عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة
ولا تضطر لان تستخرج في الغد نتيجة المبدأ الذي وضعت في الامس
بل تفعل ذلك بعد مضي احقاب طوال متى آن الاوان واظن ان

هذا البطول لا يوجب خللاً في قياسات الحكمة الربانية جل شأنها لان
 لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير الله هومروس في
 الفضاء اعني كل خطوة يقتضي لها احقاب ودهور فكم من ازمة مضت
 وحوادث اتقضت قبل ان اثر تجديد نشأة العقل البشري وتهذيبه
 بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم
 الحقيقي ومع ذلك فقد تم هذا ومن يقدر على انكاره

واذا انتقلنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري
 التمدن فتقاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقل من لم يختبر ذلك
 في ذاته وهوانه حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب
 فكراً او فضيلة او موهبة جديدة او بالحري حينما ينمو في ذاته ادبياً يرى
 نفسه حيثئذ محتاجاً الى اظهار ما يشعر به لدى العموم واتمام افكاره
 بالعمل بين الملا فحالمًا يعاين انه زاد تقمراً ومعرفة وتضاعفت قيمته
 الادبية يرى حيثئذ مجبوراً ومساقاً من غريزته ومحنوثاً من صوت
 داخلي على ان يشهر ما قد تم في ذاته من الاصلاح ويحدثه في غيره
 وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين
 غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا
 غير تلك الحاسة نفسها

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما

التغير الآخر فنقول انه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية
 ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل ذي حق حقه
 ونوزع الخيرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما
 يروق منظر العالم ويصفو وتحسن معاملات الحكومات بعضها مع
 بعض وتلطف ويصطلح الاخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم
 فهلا يصدر حينئذ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية
 فعل ام تأثير ما في حالة الانسان الداخلية فان كل ما قد قيل بشأن
 تأثير المثال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل
 حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل
 متن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجه مكنهل او غير
 مكنهل تغييراً اخر في باطن الانسان مقارناً له في طبيعته ومزجه
 وان الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذائياً عادلاً
 مستقيماً وان باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما ان
 الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عنصري
 القدن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالآخر وانه قد يمكن
 ان تفصل بينهما وقتياً موانع كثيرة واحقاب عديدة وان يتقربا على
 اشكال مختلفة قبل ان يتحداهما لكن لا بد من انضمام احدهما الى
 الآخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتها كما هو جارٍ عموماً

في التاريخ وكما هو ايضا يقين البشر بحسب الغريزة

درس
التمدن على
طريقتين

فاظن ايها السادة انني قد اوضحت تماما وان يكن على سبيل
الاختصار ماهية حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معيناً حدودها
واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب
في هذا الباب لولا مصادفة مسألة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من
نلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية
بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك الا من احد طرفيها
ولا ينظر اليها الا من جهة واحدة ومع ذلك هي اكد حقيقة ويلتزم
الانسان الى ان يفكر بها لانها تتعرض له رغماً عنه في كل حين وهي
اي من النورين المقدم ذكرهما هو الغاية واي هو الوسيلة انما الهيئة
الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتياً وهل نمو الانسان مفرداً مع كامل
قواه واحساساته وتصوراتيه هو لغاية اصلاح واكمال حالته الاجتماعية
ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية
وتقدمها ونموها ليست الاميدان وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان
وبالجملة هل جعلت الهيئة الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل
الانسان لخدمة الهيئة الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا
شك مسألة اخرى وهي هل غاية الانسان تقتصر على حالته الاجتماعية
فقط وينتهي وبفنى بتمامه وكما له في الهيئة الاجتماعية ام يوجد فيه شيء

اجنبي عن حياته الارضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا ايها السادة ان
رجالاً اتشرف بكوني من اصدقائه وقد اجاز جمعيات كجبهتنا هذه
وانصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدوا وراحة لكنها
ارفع شأننا ومقداراً كلامه يلبث منطبعاً حيثما يلفظ به مسيور^و رويه^و
كولار قد حل هذه المسئلة بحسب يقينه بخطابه في قانون الشريعة
المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطابه هاتين
العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تتشي وتحي وتلاشى على
الارض حيث تتم غايتها لكنها لا تحوى الانسان بتمامه وكما له
لانه بعد ان يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبقى له اجل قسم من
افسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حياة عبدة
وخبرات مجهولة في عالم غير منظور ونحن الذوات الشخصية
والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفنا والبقا السرمدي لنا ايضاً
نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الارضية) فلا ازيد
على ذلك شيئاً ولا اشرع في البحث عن هذه المسئلة بل كفى اني
اقترحها وهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانه متى تم هذا
التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحياة الحاضرة فيتميز سال الانسان
نفسه هل كل شيء انتهى وهل بلغ النهاية القصوى . اذا هذه المسئلة
هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليه تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي اني عينت مكانها وشانها . فيستتج ما تقدم شرحه انه قد
يمكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجهُ من منبعين
واستباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل
النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس
الحوادث والتغيرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان
ويصنها ويرويها فيكون هذا تاريخاً لتمدن ذلك الشعب في المدة
التي اخثارها او انه يفعل بالعكس وعوضاً عن ان يتخلل داخل
الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجاً
في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع
العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن
او بالتحري هذان التاريخان للتمدن هما شديداً الارتباط احدهما
بالاخر وكل منهما هو صورة الاخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما
عن الاخر وربما كان هذا ضرورياً ايضاً في بداية الامر لكي يتم البحث
عن كل منهما مع الشرح المتقضي والتوضيح الكافي على ان قصدي
ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الاورباوي في داخل
النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية
والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احتجت الى بيان ماهية التمدن
لحضراتكم حسبما ادركته في تركيبه واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الآن ان افصر نفسي واحصر عبارتي الى
اني مزع ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

فانا سنبتدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن
الاوروباي في مهده حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية
وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك
الرسوم الدارسة المشهورة وسنبتهد لا باحياء تلك العناصر بل
بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما وتتبعها
مدى الخمسة عشر قرنا للماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث
ثيقن سريعا بان التمدن هو الآن في سباه ويتقضي زمن طويل
قبل ان يبلغ العالم حد ميدانهم مع انه يوجد بون بين الفكر البشري
الآن وبين اقصى درجة يمكنه الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين
جدا عن ادراك مستقبل البشر بنماه فاذا نعلم احد منا في ضميره
وسال نفسه عما يمكن ان يتولد من الخير في هذا العالم في مستقبل
الزمان بحسب تصوراته وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن
يتأكد حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وأنه
مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقيا عليهما اكثر من ذلك
بما لا يقاس لكن هذا لا ينزع شيئا من انشراحنا ومسرتنا حينما نتامل
بجالتنا الحاضرة فتمت بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحوي

ساعة التمدن
الحاضرة وحالة
المستقبل

عليها تاريخ التمدن الاورباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حيث
الى اية درجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق
والتعب وكثرة الاضطراب والشدائد ليس فقط في الهيئة الاجتماعية
خارجاً بل ايضاً في الحياة العقلية داخلياً فالعقل البشري قاسى مدة
الخمس عشرة قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان
لكم ما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على
حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكتمل
وكذلك الهيئة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليغاً لا يقدر وحالة
البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي ملوحة حلاوة ولطفاً وحداثة
ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوفريشيموس
القديم اللاطيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على
الشاطئ ومنظر الى مجاهدة من تطوحه الامواج في وسط البحر العجاج
المضطرب بالعواصف) وتقدر ايضاً ان تقول عن انفسنا خلوا من
فرط الكبرياء ما قاله ستينيليوس في هومروس (نشكر الله على اننا
احسن بما لا يقاس ممن تقدمنا) ومع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي
ولا ينبغي ان نشلب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة
وترقي الحال . لان ذلك من شأنه ان يلقينا في خطرين جسيمين
الكبرياء والتراخي ويحملنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه

وبمعارفنا وإدابتنا الحالية . فهناوة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن
والفتور . ولست أدري هل تلاحظون ما لاحظته أم لا غيراني اظن اننا
نتردد على الدوام بين اغراء النفس ايانا بالتشكي والتلوم من اوهي
سبب وتسويلها لنا الارتضا والقناعة بالقليل من الاشيا فان لنا اميالاً
عقلية وشهوات ومطامع لا تجد في افكارنا وتخيلاتنا لكن متى اردنا اتمام
الفكر بالعمل والتزمنا الى تكبد بعض العناء والتعب وتضحية بعض ما
نحبه وبذل الجهد والجهد لنوال المرام حينئذ تكل سواعدنا وتمل
ونضجر بسهولة تكاد ان تعادل قلة صبرنا حين استشارة الرغبة والاشتها
فيها . فيلزم ان نتوق هذين المخللين كل التوقي ونعود انفسنا على
مقايسة ما نستطيع اتمامه قانونياً بقوتنا ومعارفنا واقتدارنا ولا نطمح
إلا الى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موقرين الاصول
التي بنى عليها تمدننا . فان النفس تغرينا احياناً بالتمسك باصول
ومبادئ نحتقرها ونطعن بها كمبادئ اوروبا ووسائلها مدة خشونتها
اعني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من الامادات الشنيعة
التي كانت حارية منذ اربعة او خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال
هكذا وسائل باشرنا اجراءها لانجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا
الحمية الخشنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة
مقاساتهم المشقات والاهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم التعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرورون بها
 فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعا في ما آرب
 غير معلومة منا على التمام ولا آن اوانها . وكما اننا اعطينا كثيرا
 كذلك سنطالب بالكثير وسوف نوّدي الى الذرية حسابا صارما
 عن سلوكنا ونصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الا خاضعا للتغيش
 والفحص ومتحملا للمسئولية سواء كان شعبا ام حكومة . فلتتمسك
 اذا مع الثبات والصدق بمبادئ تمدتنا اعني بالعدل والقانونية
 والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يرح عن ذهننا انه كما نرغب
 في ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا
 نحن ايضا ونكون عرضة لانظار الآخرين فتفحص حيث ذر اعمالنا
 وندان

المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد وتركيبه . نفطه
ونساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان
وتفوذها . مآشرع بوالقياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصريين
هونوريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع
الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسسين الوظائف المدنية .
تأثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال
الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيقو في اي امر
كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس

ايها السادة

انه نظراً الى الاسلوب الذي ينبغي لي ان اتجه في خطابي اخشى
من محذورين اولهما ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب
اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما
ان نكون في الوقت نفسه كثيرة الاجاز فربما التزم بعض الاحيان
لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل
التوضيحات التي تقتضيها المسائل فانا احتاج واحد من حضراتكم
الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض
اقوالى او اردتم الاعتراض علي في امر ما فارجوكم ان تعرفوني به خطأ

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لاني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى ايضاً محذوراً اخر وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سبب ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو والسماح وهذا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقله هذا المحذور فاقول

اني اعتنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما الان فساذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منفرزاً عما سواه من انواع التمدن التي انتشت في العالم فساباشر ذلك مقرر انكم القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاسنادات ولعمري ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاوربانية وصفاً صحيحاً كاملاً كما يصور صورة تعرف بمجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

صفة التمدن
الاورباني
العمومية

ولعلني احسن اتمام هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا
النظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان
في بلاد اسيا ام في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانين فلا
بد من ان ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منة كما لو كان
صادر من مادة واحدة وناشئا عن تصور واحد وكان الهيئة الاجتماعية
تابعة مذهباً او اصلاً واحداً الا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها
واخلافها ومعتقداتها وبالجمله كل ما يوول الى نحوها في مصر مثلاً
كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة) متسلطاً على الهيئة
الاجتماعية بتمامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين واثارهم وفضلات
تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع
ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً في مكان كانت احدى العشائر
قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلط على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب
القوة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشريعته الصارمة وفي
جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الديموقراتيكي (اي
حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على
سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونياً وفينقياً وبالجمله اذا اعتبرنا
التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع يستغرب
سواء كان في النظمات والتوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوة وحيدة او اقله قوة متغلبة في النفوذ تامر وتنتهي . ولسنا
 نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً
 غالبية منذ الابتداء لاننا اذا التفطنا الى تاريخها الاقدم نرى ان
 القوات المختلفة التي تنشي وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً
 تتنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والأتراك حتى
 واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً خاصة طائفة الكهنة وعند
 غيرهم كانت الاسباط اي القبائل الخاضعة لرئيس مخصوص اهل الهيئة
 الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروستكراتيكي اي السيادي كان ضد
 للمذهب الجمهوري الخ ولكن تلك المضادات والمنازعات حصلت
 غالباً في ازمة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر
 ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشى
 سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تغلب على
 القوات الاخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب
 دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا اقول مطلقاً .
 ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ
 هولا الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن
 القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تاثيرات مختلفة
 فتارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فائده لا يوجد شعب اضاء نور
تمدينه بسطاعة وبها هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك
الزهوة العجيبة هم الضعف فجأة على اليونان واوهى قواهم ومعانته لم يتم
انحطاطهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قد تم بسرعة كلية والظاهر
ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت
ولم ينشأ غيرها لاصلاح امره وطورا واحدة اصل التمدن اي عدم
تنوعه وتركيبه اذت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً
فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا
اختلاف ما ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن
في حالة الجهد وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع
التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من
هذا السبب بعينه لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة
مطلقة لم تكن تحمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل مخالف
لها كان محرماً مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح
بظهور مبدأ اخر بازائه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما، والوحدة التي
يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون
العقلية فقل من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت
منذ مدة في اوربا فانها جميعها على نسق واحد وكانها نتيجة مادة

واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم
الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر الشخصي أم الحماسي
وكذلك الأعمال العقلية فإنها على أسلوب واحد كما يظهر من الوقائع
والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية
نرى الوحدة غالبية في آدابهم وفنونهم . وأما تمدن أوربا المتأخرة
فبالعكس ولا حاجة إلى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي أن تمنعوا
النظر فيه ودققوا فكركم فلحال يتصور لكم متنوعا مختلطاً مضطرباً
حارياً في آن واحد جميع أشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها
كالسلط الروحي والسلط الزمني والمذهب الثيوكراتيكي والملكي
والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة
معاً ومزدحمة ويوجد للحرية والغنى والنقود درجات غير محدودة
وتلك القوات المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم
دون أن تقدر أحداها على قهر ما سواها والسلط بمفردها على الهيئة
الاجتماعية ثم اننا في كل من الأعصر الشهيرة الخالية ترى الهيئات الاجتماعية
كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت
الحكومة الملكية المطلقة غالبية فيها أم الثيوكراتيكية أم الشعبية فكل
واحدة منها كانت تحوز السلط التام في وقتها وإما في أوربا المتأخرة
فيشهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل أنواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمختلطة والشيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آنٍ واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المباشرة والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين أعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات أوربا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع ذاته فترون المعتقدات الشيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاية يعارض ويحارب ويضعف ويخضع بعضها شأن بعض وإذا قرأتم كتب المؤلفين الذين اطلقوا القلم العنان في القرون المتوسطة ينضح لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائجه فترون احزاب التسلط المطلق يدبرون على حين غفلة ويتقهقرون على غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم افكار وتأثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي لا تنزعزع وتصلبات الراي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المصادمة وهذا التنوع اللذان في التصورات والافكار فكنت ترى من يتوق بكلية للاستقلال والحرية حذاء من اتصف بسهولة الاتقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

اليهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الارادة المطلقة وحل
 المقود عن اعناق الالهواء وعدم السرايل عن التريب وبالاقصا
 كانت الانفس متنوعة ومضطربة كاهيئة الاجتماعية . وتلك المزية
 ذاتها توجد ايضا في آداب المتأخرين نعم ان آدابهم ادنى واحط درجة
 من الآداب القديمة بالنظر الى الأسلوب واتقان الصناعة كما يوافق
 على ذلك الراي العام لكنها اعلى واغنى بالنظر الى نفس الافكار
 والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة
 وتعمقت فيها أكثر من القديم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال
 الأسلوب لان المراد اذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان ان
 ينظمها في أسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً
 انما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب
 جداً الحصول عليها نظراً الى فرط تنوع الافكار والاشعارات في
 التمدن الاور وباوي فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن
 الاور وباوي المتأخرون انما حيثما كان ونرى له ايضاً هذا الخلل وهو
 انك اذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب ام
 في الفنون ام في سائر المسالك الأخر التي سلكتها ترى ذلك النمو على
 وجه العموم ادنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك
 اذا نظرنا الى مجمل التمدن الاور وباوي يتراى لنا اغنى بما لا يقاس

من غيره أيما كان لأنه أحدث من الفئوانواعاً عديدة دفعة واحدة
 ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة
 عشر قرناً وإن لم يسرع في سيره مثل التمدن اليوناني فسيره لم ينقطع
 ولا كفت تقدمه بل يرى امامه ميداناً واسعاً لا يجد فيه فريج فيه باشد
 حرارة يوماً عن يوم لأن الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر
 من امسه وبينما كان نسلط اصل واحد او نظام واحد نسلطاً كاملاً
 او فوز احدهما فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في
 غير التمدن الاوروباوي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في اوربا
 المتاخرة وعدم امكانها نفي بعضها بعضها في تولد الحرية الموجودة
 الآن وتلك الاصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشات بعضها بعضها
 أجمعت الى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وقنع
 كل بنصيبه من الفئوالعام . فذلك مما يبين لنا ان التمدن الاوروباوي
 له بالحقيقة فضل فائق هذا وان تركنا الحوادث الظاهرة وبحثنا عن
 طبيعة الاشياء ذاتها نتأكد ان فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل
 ايضاً فضلاً عن ان الحوادث تبينه لنا باجلى بيان لاننا اذا تركنا
 التمدن الاوروباوي برهة على جانب وحولنا النظر الى عموم العالم
 والى مسرى الاشياء الارضية بوجه العموم ترى كيف نشاهد العالم
 يسرى . اننا نشاهده يسرى مع اختلاف وتنوع العناصر ومضاده

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الاورباوي اذ لا شك انه لم
 يعطَ لاصل او لمذهب او لنظام خصوصي او لتصور فكري او لقوة
 خصوصية اية كانت ان تضبط العالم بأسره وتسلط عليه نسلطاً
 مطلقاً وتتغنى منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول
 ومذاهب متنوعة تختلط وتتقارب وتتباعد وتتقارب دون انقطاع
 وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او يغلِب احدها غلبة
 تامة وهذه بلاريب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال
 والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى
 وحدة ما حقيقية او وهمية ربما لاسبيل الى الوصول اليها اصلاً
 لكن الجنس البشري يخوضونها بواسطة الحرية والسعي. اذا التمدن
 الاورباوي هو كناية عن صورة حياة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافعاً
 غيره ولا مستقراً راسخاً بل هو شبه سيرة احوال العالم وعلى ظني ان
 هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن وثم ثمناً
 متنوعاً غنياً مخصصاً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم
 فالتمدن الاورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمقصود الالهي اذا اتبع
 لي ان اتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة
 الالهية وهذا هو اصل تفضله العقلي
 فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تبغوا هذه السقفة الانسانية

والتمييزية للتمدن الاورباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا
استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث
فهي حينئذ تؤدي البرهان لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب
الصفة التي نسبتها اليه وعناصرها . وعائنا في حالة العالم وفي الحوادث
التي اعانت منذ الابتداء على انشاء وتكوين التمدن الاورباوي اصل
ذلك التنوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز به التمدن المذكور
وذلك في اثناء انشائه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية فبلا
ريب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما ابديته . فقد عزمنا الان على
ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا
عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم
السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظمات ام في المعتقدات
والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفاً
مفروسة في تلك العناصر نصبح حينئذ مخيلة التصديق لديكم .
ويجب اولاً ان نتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف
تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبداء امرها سوى مدينة يحكمها
من اهلها او بالحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مولفة
الامن مجبوع النظمات التي تناسب جمعيةً منحصرة في مدينة في
نظمات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينها . ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية

اسباب
صفة التمدن
الاورباوي
الاصيلة

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لا نرى غير المدن
حول رومية وما كان يسمى شعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد
بين المدن نفسها فكانت المدن اللاطينية المتعاهدة هي الشعب
اللاطيني وهكذا كان الاترسكيون والصائبون والسامنيون وشعوب
بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذ يمكن
مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون
الى الخلوات لملاحظة ارزاقهم ويسكنون فيها غالباً بعض العبيد
ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني الخسوية
على اهل منشرة تارة في مساكن منفردة وطوراً في الارياض والقرى
فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لا وجود لها اصلاً . وماذا صنعت
رومية حينما امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالشابع تروا انها
استفتحت واستمدت مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها
ورحلت انا من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين
العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد وافر من المدن : واما امتداد
السلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو
معروف بهذه الصفة لان اهلالي في الشرق كانوا متوزعين
بعكس توزيع اهلالي الغرب ونظراً الى اختلاف صورة نظامهم
الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً وحيداً لهم . وبما ان مرامنا هنا التكلم فقط عن
 اهالي اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق . وان
 اقتصرنا على الغرب نجد في كل مكان منه ذلك الامر الذي اشرت
 اليه في بلاد غاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط
 وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغطي الارض
 ويسهل على ذلك ايضا من الاثار والطرق الرومانية فكان يوجد
 طرق كبيرة متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سهل
 ومسالك عديدة مصلية مشترك بعضها ببعض موصلة الى كل
 الجهات كما يرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم
 ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك
 الكميات التي لا تعد ولا تحصى من الاثار الخفية والضيع والقصور
 والكنايس المتفرقة في البلاد كما في الاجيال المتوسطة بل لم تترك
 لنا رومية غير اثار عظيمة الشأن لا شحة عليها الصفة المدنية معدة
 لاهل كثير عددهم مجبوعين بعضهم بجوار بعض ففي كل جهات
 الممالك الرومانية نرى المدن غالبة ومتسلطة والبراري معدومة
 من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر مما يصعب وجود الاتحاد
 وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة ممتدة وبمنعة . واذا كانت
 قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتملكها قد فاته

فعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها
 واثقان نظامها . ولذلك حينما تراهي انه قد تم الامر وكمل العمل
 اي حينما كان كل الغرب مع قسم عظيم من الشرق قد ائقاد الى
 الشوكة الرومانية وخضع لسلطوتها فرى تلك المداين والدول
 الصغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جعلت للانعزال والاستقلال
 لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه
 وتحرر انفسها في جميع الجهات . وهذا الامر يعد من جملة الاسباب
 التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل
 السلطنة لكي تستطيع ان تجمع وتضم بعضها الى بعض عناصر من
 طبيعتها الميل الى الانفصال وعدم الاتحاد ، فاحذت تجتهد السلطنة
 حيثما بان توقع الاتحاد والارتباط بين اقسام تلك الهيئة الاجتماعية
 المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن الى حد محدود . وفي اثناء المدة
 التي بين تولي اغسطوس على السلطنة وديوقلسيانس حينما كانت
 القوانين والاحكام المدنية آخذة في النجاح والتحسين صار وضع
 ذاك النظام الواسع الاستبدادي لادارة الاحكام وتوزع على العالم
 الروماني رجال للقيام بمحق الوظائف والخدم متظهمون في سلسلة
 المراتب ومرقبون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلية
 الاتقياء والطاعة لاوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم ان

ينفذوا ارادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقده واليهما
المرتبات الاميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم
الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس ايضاً بالحكومة
السلطانية المطبقة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم
بسهولة نادرة. فتهيج الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة
المتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية
المشاركة اتقادت بسرعة الى اعتبار واحترام القوة السلطانية
الوحيدة السامية المقدسة. فاقضى ان تكون ضرورة انشاء رباط
ما لضم اقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتقدات
وعلى نوع ما الافكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها
سبيلاً الى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام
الادارة الحكيم المتقدم ذكره مع اضافة نظام العسكرية استطاعت
السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلياً
وغزوات البربر وصدماهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة
مستطيلة وهي على انحطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها الى
ان اتى زمان اشتد فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حيثئذ
تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لاوامرها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت
تقسم اعضاءه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة
القرن الرابع وصارت تندفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات
والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكثرث اوتتهم بما
يحمل بسائر المملكة . فحيث ذر طرق غلب بعض السلاطين فكر
مستغرب وهوانهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة
بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة الروبريزانتايف
(اي الملكية المقيدة) لعل ذلك ما يجي وحدة السلطنة الرومانية
ويصونها من التفريق والتشتيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه
صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس
وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب
نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة
هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولا النائب
على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتك لنا الكلي الافادة قد اصدرنا
امرنا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كقوانين جارية على الدوام
تخضع لها اهالي السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الالهالي .

وبما أنه لأسباب المنفعة العامة أو الخاصة يحضر إلى جانب سعادتك
ليس فقط من كل الأقاليم بل أيضاً من كل مدينة أشخاص من
أصحاب الوظائف أو نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات
أو لمعاونة المصالح المتعلقة بأصحاب الأملاك قد حكمنا أنه يكون
مناسباً وكثير الفائدة أن يصير من الآن فصاعداً اجتماع أهالي
السبعة أقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المتسلطة أعني مدينة
ارلس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة الصالح العامة والخاصة معاً
فبواسطة اجتماع الأهالي الأعيان لدى حضرة النائب الشريفة إذا
لم تكن بعض أسباب النظام العام أو جبهة أن ينتقل إلى مكان آخر
يمكن الحصول على أحسن النتائج من جرى المداولة في الأمور ولا
يمكن هكذا أن يخفى شيء عن أحد الأقاليم مما حصل عليه الاعتماد
وقر عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون
حضر الاجتماع يلتزم أن يخضع أيضاً إلى تلك الترتيبات وبإعطائنا
الأمريان يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لعبت
هكذا بمدينة ارلس وفقاً لإرادة قسطنطين المعظم نظراً إلى ميله إليها
لكن العادة غلبت على إرادته) فظننا أن يكون ذلك ليس فقط
مفيداً للخير العام بل ومضاعفاً أيضاً العلاقات الاجتماعية لأسباب أن
مركز المدينة موافق جداً وإيجاباً يوازون إليها من كل فج

وتجارتها هي بهذه المقدار متسعة حتى أنه يرد إليها كل ما يخترع
ويصنع في سائر المحلات فكل ما يحواه الشرق الغني والبلاد العربية
المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وأفريقية المخصبة وإسبانيا الجميلة
وغالياً المحسورة من التحف يكثر وجودها في أرس بهذا المقدار
حتى أن الأشياء جميعها التي تعد نفيسة في كل اقطار العالم تظهر
فيها كأنها من محصولاتها ثم إن اتصال نهر الرون بمحيطات سكانها
يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يقصل بها ذلك البحر
ويجعلها كجيرة . وبما أن الأرض بتمامها تحف هذه المدينة بالفخر ما
عندها وتحمل إليها خاص محاصيل كامل الأمصار بجزاً وبرا بواسطة
الأنهر والأشعة والمجازيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية
كمعروف وصنع جميل أمرنا هذا بأن يصير التمام جمعية عامة في وسط
تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع
تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بترونيوس بقصد
مدوح ومملوحكمة أمر بأجراء هذه الطريقة وبما أن استعمالها لم يدم
من جرى الأهال وتسلط الخنلسين فقد عزمنا على تنفيذها الآن
بقوة حكمتنا . والحالة هذه نفوض إلى سعادتك يا سيدينا العزيز
المحبوب أغريقولاً بناءً على أمرنا هذا واتباعاً للعادة الموسسة من
سالفك المباشرة بأجراء الترتيبات الآتية في الأقاليم وهي أن يصير

التنبيه على كل الاشخاص المشرفين بوظائف الحكومة واصحاب
الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزمون ان يجتمعوا جمعية
شورية في كل سنة مرة في مدينة ارلس بين الثالث عشر من شهر
اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها
اليكم وان اهل اقليسي نوفامببولانيه والاكويتان الثانية نظراً الى
بعدها يمكنهم اذا انشغل قضائهم بامور مهمة ان يعيشوا من يقوم مقامهم
حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في
الوقت المعلوم يدفعون جزاءً مقدراً خمس ليرات من الذهب
عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر
اصحاب المناصب ونظن ان هذا الترتيب ينجم عنه فوائد جمة لاهالي
اقا ليناثم اننا متاكدون بان ذلك مما يزيد مدينة ارلس زينة ورواقاً
تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطي في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارلس في العاشر
من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرتضوا
احد بتسمية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارلس لان الاتحاد
والانضمام ما يضاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت
تظاهرها محبة الوطن الخصوصي اي كل يميل الى مدينته والى جمعيته

البلدية وذلك في جميع اقطار السلطنة واتضح عدم امكانية تنظيم هيئة
اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهم
تختصر في اسوارها وتقتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة
اذ لم يكن من يرغب في عد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا
يهتمون بامر مدنها فقط غير مكترئين بالسلطنة ولا بامرها . فترى
هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناه في مهد
رومية اعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل اليه والعالم الروماني
عاد الى حاله الاصلية لانه حينما تكون وتركب كان تركيبه من المدن
وحينما انحل تركيبه لم يبق منه الا المدن . فصورة الحكومة البلدية هي
الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان
حينئذ قد تنص ترتيبها وضعفت قوتها وانشط شأنها عما كانت عليه
في الازمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت
الى ذاك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية .
وأخطى اذا قلت وحيدة لانه كان قد استمر في اذهان الناس صورة
الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة
الخاصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني
الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها
واحكامها ومثالها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة
 السلطانية ذلك أصل الأمانة والاستعداد . لكن كانت قد
 نشأت أيضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة أخرى مباينة
 لها بالكلية مؤسسة على مبادئ مغايرة لمبادئها ومنشربة أفكاراً
 وحاسيات مختلفة وكانت مزمنة أن تدخل إلى التمدن الأورباوي
 المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في
 منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية
 اعتقاداً ذاتياً فقط بل ترتبت وانتظمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة
 وأكليس وإيرادات ووسائل طفعالة مستقلة ومجامع اقليمية ومسكونية
 تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عاداتها المذاكرة عموماً
 في أمور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذ ديانة فقط
 بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا
 كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية فانه اقتصر على
 الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب
 عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية واقول انه لو
 كانت النصرانية حينئذ انتقاداً ونصوراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً
 فقط لا غير كما كانت في الأزمنة الأولى لخيّل انه كان جل بها الدثار
 كما حصل بعد مدة في اسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانين فحيثما جل
بالنصرانية الدثار والتلف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام
وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة
الرومانية لانه لم يكن حيثما ولا واسطة من الوسائط التي به
تتمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الايام وثبتت في المقاومة مع صرف
النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط
التي بها تسلط الحقيقة وافكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول
فتجري الاعمال بمتضاها وتسبق عنها الوقائع والحوادث فلم يكن
يوجد ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات وافكار
نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يتنضي الامر ان توجد جمعية قوية
التركيب محكمة الانتظام لتقدر على مقاومة هكذا آفة عظيمة وتنجو
ظاهرة من هكذا زوينة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان
يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن
الرابع ومبتدا القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بترتيبها
وروسائها وشوكتها من اضمحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن
البربر وانها هي ايضاً اجلبت البربر وملكهم وصارت سلسلة التمدد
واسطته بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة
الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بمصر المعنى لكي

نبحث عما اضافته النصرانية الى التمدن المتأخرو عن العناصر التي
 ادخلتها فيه وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين
 فاننا اذا نظرنا نظراً طبيعياً محضاً الى التقلبات المتنوعة التي حصلت
 في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس
 واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث
 حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية
 المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد وارهء واحدة عمومية وكان
 المسيحيون الاولون يجتمعون ليشتمعوا سويةً باشعارات واحدة
 وبيقين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين
 وتراتب ولا جماعة رؤساء منتظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان
 تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها وانظامها يوجد لها قوة ادبية
 تحيها وترشد لها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون
 ويعلمون ويسوسون الشركة ادبياً لكن لم يكن لها رؤساء منصوبون
 ولا تراتب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشأها
 شركة معتقدات وارهء عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً
 جداً كما تشهد بذلك الآثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم
 وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسيتري
 اي القدا وسمو في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظاراً

وسموا اساقفة ومطارنة وآخرون ذياً كوني وهم الشماسة الموكلون على
القترا وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جداً تحديد وظائف هؤلاء
الروساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم
كان على الغالب مبهماً وعدم القرار والحاصل ان الترتيبات
والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا
العصر الثاني للنصرانية لم تزال باقية لجمهور عامة المومنين وكانوا هم
اصحاب النفوذ والكلية في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في
امر انتخاب الروساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم
الدينية نفسها والى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين
وحكومتهم ولا كان احدهم منفرداً عن الآخر ولا مستقلاً عنه وكان
للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد
اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس
او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها
الخصوصي وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة
في حد ذاتها حائزة جميع وسائل المعيشة مستقلة عن الشعب الذي
خصصت لاجله وباسطة عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث
لانتظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن
الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفردة انفرازاً كاملاً عن الشعب

والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها
وكان النفوذ والسلطة للأكليروس في العلاقات التي بينه وبين
الشعب ولم يكن هذا يعارضة في امر ما وفضلاً عن ذلك كانت لهم
واسطة اخرى عظيمة ارداد بها نفوذهم وكبريتانهم وهي ان الاساقفة
والأكليريكين اتصلوا الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد
نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بمصر المعنى الا نظام حكومة
البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد
حل بهم الوهن والخبول من جرى كثرة تعديات ومظالم الحكم
المطلق الروماني وخراب المدن وانحطاطها . واما الاساقفة والقسيسون
فكانوا مملوئين حرارة ونشاطاً وغيره فبالضرورة صاروا يتقدمون
للملاحظة وإدارة كل الامور ولا يبق لنا ان نلومهم او نتهمهم بالاخلاس
لان ظروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الأكليروس
وحده وقدر ذاقوه ونشاط ادبي ولهذا السبب عاز نفوذاً واقتداراً
في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم بأسره . وقد يشاهد هذا
الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة
المذكورة فاذا فتحنا كتاب الشريعة لبيودومثيانوس او كتاب
جستينيانوس نجد بها عدداً من المراسيم التي تفوض الى الأكليروس
والاساقفة ادارة امور المدن وهما كم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند
السادس والعشرون من الفصل الرابع

انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بايراداتها
الاغنيادية والاموال الناتجة من الاملاك والهبات المخصصة
والمتروكات وغير ذلك ام في ما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة
والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكن وبناء
الاسوار والابراج وتصليح الجسور والطرق والحدائق التي تتعلق
بالمدينة من جهة الصوامع العمومية والخصوصية فاننا امر بما ياتي وهو ان
الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصيت الحسن
من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال التجارية
ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لهم المولجون بالاعمال حساباً
عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء
كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة
للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك

والبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين
يقتضى لهم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن
الخمسة اوري (معاملة من الذهب) نامر بان لا يتظر تعيين

الوصي من قبل ناظر الاقليم الامر الذي يتكلف مصاريف زائدة
وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطنا بالمدينة التي يطلب فيها
الوصي بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاستقف
الكلّي التقوى واشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان
يوجد منهم عدد كاف في المدينة

وفي البند الثامن ايضا من الفصل الخامس والاربعين في ما يتعلق
بالحامين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون المحامون في المدينة من المتصلعين في معرفة
اسرار الايمان المقدس الارثوذكسي ويصير انتخابهم وتنصيبهم من
الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك
والبلديين . وبشان الاحتفال الذي يحصل حين تقليد هم الوظيفة
يقتضي الالتجاء الى سلطة النائب المحيطة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم
بواسطة رسائل سعادتِهِ

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرته كاف
ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخله رؤساء الكنيسة في الاحكام
البلدية كانت في الوساطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي
في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية
خلف الحكم البلديين القداما وسلف نظام الجمعيات البلدية

المتأخرة، فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائط القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جبري نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي أم من مداخلتها في الأمور السياسية ولذلك قد اعانت كثيراً منذ ذاك العصر على نمو المدن المتأخرة واكتسابه الصفة التي اكتسبها. ولنذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه. فنقول أولاً لا يخفى عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اعني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والاشعارات الادبية معاني وسط طوفان القوات المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حينئذ اذ انه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم بأسره نظراً الى عدم وجود قوة ادبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة افضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الاساس الاول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعقل او التمييز وطوراً بالشرعية الالهية بحسب اختلاف الازمنة واخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف ابداً بل اختلفت اسماؤه فقط

وشرعت اخيراً الكنيسة بامر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الامر هو منبع حرية الاديان لان

اصله ذات الاصل الذي تبني عليه حرية الاديان الاكثر انسانية
 وتشديداً . ففرق الزمانيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة
 اي ان القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببه
 الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الادبية
 الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرية الاديان الذي
 من اجله قانلت اوربا وقاست ما لا يوصف من الاهوال ولم تنفر
 بالنصر الا بعد حين وفي الغالب رغماً عن الاكليروس كان هكذا
 مودعاً في عهد التمدن الاورباوي ومسمى بالاسم المتقدم ذكره اي
 فرق الروحيات عن الزمانيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد
 ادخلت الى التمدن الاورباوي وثبتت فيه لاضطرارها اليه اذ بواسطته
 دافعت عن نفسها وامنت شر البربر واذاهم . فابجاد نفوذ ادبي والتمسك
 بناموس الهي وفرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية انما هي
 الاحسانات الثلاث العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم
 الاورباوي في القرن الخامس . لكنه لم يحدث منها كلها تأثير حسن
 على حد متساو اذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسه بعض
 المبادئ السيئة التي اثرت جداً في التمدن الاورباوي مدة نموه .
 ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الاكليروس عن باقي
 المسيحيين وترتب استقلال اولئك وتسلطهم على هؤلاء واكراههم على

الاتقياء اليهم والى القوانين والتراتب التي ادرجوها ونسلطوا على
 افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغماً عن ارادتهم . وزيادة على
 ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الثيوكراتيكي (اي الحكم تحت ظل
 الله) وترغب في تاييده وتسليطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل
 الى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما
 رأت انه لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيذ المذهب
 الثيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة
 رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع ان هذا مما يلاشي حرية الرعايا
 فقد توضح مما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً
 التي اخذتها اوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية .
 ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق
 ذكرها . فلم يبق علينا اذن سوى ذكر البربر فقط لكي تتم معرفة
 جميع العناصر التي اجتمعت واختلطت في مهد التمدن الاورباوي
 ولست انني ذكر تاريخ البربر اذ لا حاجة لنا الى رواية هذا التاريخ
 لاننا نعلم جيداً ان فاتحي السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من
 نسل واحد وهو البربرماني ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس
 السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً انهم جميعاً كانوا على حال واحدة
 من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

او قلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك
 ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وارق اخلاقاً
 منها . لكننا اذا لاحظنا الامور على وجه عمومي وامعنا النظر بما بهما
 من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا
 امرها لا يستحق الاعتبار كلياً وبجنسب كلاشي فالذي بهما معرفته
 هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الامر مما يعسر
 علينا جداً في هذه الايام . واذا كنا قد وقفنا مع السهولة التامة على
 حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً
 فلان تأثيرها قد تواتر الى ايامنا هذه ولاننا نجد لها اثاراً في عددٍ وافر
 من الترتيبات والحوادث الحالية وعندنا وسائط عديدة توصلنا الى
 معرفة ذلك حق المعرفة واما اخلاق البربر وحالم الاجتماعية فهذه
 اشياء قد اندثرت على نوعٍ ما واضحت هباءً مشوراً وقد انجبرنا الان
 على استخراجها عقلياً مستعينين تارةً بالآثار التاريخية القديمة جداً
 واخرى بقوة التخيل والتصوير وهناك امرٌ يجب الوقوف عليه قبل
 كل شيء لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة والحقيقة ما هو الرجل الخشن
 في ذلك الوقت وهذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة
 الانسان بان يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بان يخاطب ويقاوم
 صروف الدهر بقوته وعزمه مدى حياته في هذا العالم . وسروره

بتفرغه الى التطوف والجولان . وميله الى القاء نفسه مدى الحياة
 في معرض الاخطار المجهولة الغائلة . فهذا الامر كان غالباً على
 البربر حيثئذ . وكان يحمل تلك الجموع البشرية الكثيرة العدد
 على المهاجرة وشن الغارات . واما الان فنظرنا الى الحالة التي نحن
 عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا
 الامر كما ينبغي وادراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن
 الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن
 الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح
 الزماندين بلاد الانكليز تا ليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد
 الذي يحتوي مع الصحة التامة على الشرح والتوضيح الكافي عن
 الاسباب والاميال والتحريضات جميعها التي تحت الناس المقارنة
 حالهم الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزو الخ .
 فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته
 مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضاً بعض التوضيحات عن ذلك في
 الحكايات التي الفها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه
 الروايات احط درجة على رأي وائل صحة وصراحة من التاريخ المتقدم
 ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي امركا ومخاطباتهم واشعاراتهم وسط
 احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمانيين القدماء

لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تفصح كما ينبغي عن جرم قباحة الاخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك الاخلاق بل ايضاً عن الحالة الباطنية اي عن حالة الرجل الخشن ذاتياً فان فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه الخشونة والسماجة اكثرما يظهر من مصنف موسير تييري فكان ولله هذا بخامره نوع من التوحش البهيمي والبشر والشمول لا نراه متقولاً ومشخصاً على التمام في كامل الكتاب المذكور . ولكننا اذا لاحظنا باطن الامر بقطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات الملو فدومه وبلادة نبدان الميل الى الاستقلال الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرته الادبية فهو لذة المرء بان يشعر بكونه انساناً وشخصاً منفرداً مستقلاً في ذاته وحرّاً في ارادته

فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى التمدن الاورباوي وكانت قبلهم معجولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها اثر في اغلب انواع التمدن القديم والحرية التي توجد في انواع التمدن القديم اثما هي الحرية السياسية او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وافكاره الحرية الشخصية بل تشغله

حرية المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كل الخلوص لها
 ومستعداً لتضحية نفسه من اجلها . وهذا الامر كان ايضاً في الكنيسة
 المسيحية اذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وتعامل شديد بها وخلوص وخضوع لشرائها ورغبة قوية
 في اتساع نطاقها وسلطانها . او كان لهم ميل ديني يؤثر في انفسهم تأثيراً
 عظيماً ويحضرهم على الاجتهاد بفتح حريةهم الخاصة وانتيادهم الى قوانين
 ايمانهم . واما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز
 لها ولا مانع واپس لها غاية اخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي
 فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية
 الرومانية والمسيحية . والبربر هم الذين جلبوها وادعوها في مهد
 التمدن المتأخر . وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور
 ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة الى
 اشهارها كاحد عناصره الاساسية . ثم يوجد امر ثانٍ يعد كعنصر
 ثانٍ للتمدن اتخذناه ايضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية او باشرى
 الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لامر
 من كان اعلى منه في سلسلة المراتب دون انشلال حرية احد منهم .
 وفي مبدأ الامر لم يكن ذلك يثلم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها
 عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحرر

في ما بعد الى الفيودالتي اي المذهب السيادي او مذهب حكومة
 الاشراف الانتزامية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين
 لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعةهم . وكان اصل هذا الارتباط
 مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين احداهم والاخر
 والصداقة التي لاحدهم نحو الاخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب
 ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادئ الهيئة الاجتماعية . ففي
 الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية
 اختيارية مجردة بين رجل واخر بل كان الجميع مختصين ومرتبطين
 بالمدينة . اما عند البربر فاصل انشاء الالفه الاجتماعية كانت بين
 الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرووس
 لما كانوا مغيرين في اوربا فرقا وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة
 ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا .
 فالمبدأ الذي اثر تأثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل
 نحو الاخر جاًناً ايضاً من البربر وانصل باخلاقنا من اخلاقهم
 فاسألکم الان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن
 الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت
 بان ايئنه لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط الساطنة الرومانية
 كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نمو

المدرج . فقد رأينا فيه ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة
 البلدية وهي من فضلات السلطنة الرومانية وثانيها الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية
 متنوعة التركيب ولا تنظام مؤسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف
 تحرك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال
 المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية بجزاء السلط
 الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان
 والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوايدا البربر التي بالكاد خبطت
 بالقلم جميعها جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة
 السلائل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار
 والناثيرات الاكثر تنوعا وتضادا . فهذا على ظني برهان على حقيقة
 الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا
 الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضرب حالة التمدن واوجب بطوء
 حركة التقدم والتجّاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزايا ورماتها
 في هوة الالام والحزن . ومع ذلك كله اظن انه لا محل لاظهار الاسف
 لان امل الحصول على نمو كثير التنوع كامل اي النمو في جميع الامور
 ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحدة لدى الشعوب
 ولدى الانسان ذاتيا كل المشاق التي يلزم مكابذتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله . وإذا دققنا النظر في كل الأمور
 نعلم أن ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي أوفق
 وأكثر فائدة من البساطة التي في تمدن آخر وإن الجنس البشري
 ربح منها وكسب أكثر مما كابد فيها وتعب . فاقصر على ما تقدم
 من الشرح في هذا الموضوع لأننا قد علمنا الآن على وجه عمومي الحالة
 التي كانت عليها أوربا حين هبطت السلطنة الرومانية والعناصر
 المختلفة التي تضطرب وتنحصر لتلد المدن الأوروبية ومن الآن
 فصاعدًا شاهد هذه العناصر في حالة الجهد والاجتهاد . وفي المقالة
 التالية سأعني في البيان عما توقع لها وعما أجرت في الأزمنة التي تسمى
 اعتياديًا بأزمنة الخشونة والبربرية أي في زمان أغارات البربر

المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق والقانونية لنفسها معاً .
ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بوقت واحد في القرن
الخامس . علم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك
احدهما مادي وهو دوام اثار البربر والاخر ادي وهو حاسة مراعاة الذات
المخصوصة بهم . علل التمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكر السلطنة الرومانية
والكنيسة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكنيسة
اسبانيا وشارلماي والفرد . انكشاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية
اليهود التي اي حكمة الاشراف الالتزامية

ايها السادة

انني قد اوضحت ليضراتكم عن عناصر التمدن الاوروباوي
الاعلية كما تعالين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية
واجتهدت سلفاً بان ابين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام
وكيف انه لم يتيسر لاحد منها التسلط المطلق على هيئتها الاجتماعية الى
درجة اخضاع بقية العناصر او نقيها بالكلية وقرر لنا ان تلك هي
الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروباوي فالان سنباشر بتاريخ
التمدن المذكور من بدايته اي منذ القرون التي سميت باعصر الخشونة
انه لمن المستحيل الانصاف من اول نظرة نلقها على تاريخ تلك

القرون امراً يظهر لنا مناقضاً لما ذكرناه^١ الآن وهو اننا اذا بحثنا عن
 الاخبار المستحقة التصديق التي تقلت عن مبداحال الهيئة الاجتماعية
 في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة
 الملكية والتيوكراتيكية (أي الحكم تحت ظل الالهيه) وحكومة الاشراف
 وحكومة الشعب يدعي كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في
 مبداء امرها كانت تابعة له وانها لم تخرج عن سلطانه الا باخلاص
 احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما نقل وسطرب هذا الشأن
 تروا ان جميع الاراء التي بحثت عن اصلنا ومبداء امرنا تزعم ان احد
 العناصر المقدم ذكرها كان متغلباً على سائر العناصر تغلباً تاماً ونسلط
 وحده على الهيئة الاجتماعية . فانه يوجد معلمون في التاريخ من
 حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسيودي بولينفيليرس
 ذهب الى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين
 تخولوا فيما بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان
 الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب
 استلبوها منهم عنوةً وجردوهم من سلطانهم قهراً وبالتالي ان نظام
 حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتأخرة .
 ويوجد معلمون اخرون من حزب الحكومة الملكية كالفس ديوس
 مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبداء

اصل وحقيقة
 معنى القانونية
 السياسية

الامر خاضعة للملوك لا للاشراف كما زعم اولائك ويدعون ان ملوك
 الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لاسباب
 ان الشعوب القديمة نفسها كالغالين وغيرهم كانت قد استدعتهم
 وان لهم حق التسلط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست
 الا من باب التعدي المحض والاختلاس . ثم يوجد ايضا معلمون
 من احزاب الحرية او الحكومة الجمهورية او حكومة الشعب كيفما
 شئت تسميتها فمولا واخصم النفس ما يلي يدعون ان الحق في حكومة
 الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطا بالشعب نفسه منذ القرن
 الخامس اذ كان الشعب ذاته يامر وينهي بواسطة جمعية الرجال
 الاحرار والترتيبات الحرة وان الاشراف والملوك تولوا وكسبوا السعة
 من اسلاب الحرية الاصلية لما قهرت وانداست شوكتها من جرى
 حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونيا
 وفضلا عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية
 تقام ايضا دعوى الكنيسة الشيوكراتيكية التي تدعى انه نظرا الى
 وظيفتها وصفتها الالهية بحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها
 وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على اوربا
 جميعها اذ بواسطة اتعايبها وسعيها قد افتتحتها واملكتها مرشدة اياها
 الى سبل الحقيقة وطرق التمدن

فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لانه سبق وتقرر لدينا ان عناصر التمدن الاوروباوي لم يأتوا لواحدٍ منها ان يتناب تفلأاً تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جميعاً بعضها بجوار بعض على حالاتٍ مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسالمة . وقد صادفنا الان من اول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر وهو انه في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا المنسر او ذاك غالباً وحدهُ ولهُ التسلط المطابق على الهيئة الاجتماعية . واصول تمدنا المتنوعة لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة وفي ازمنةٍ مختلفة . فالمذاهب التاريخية التي سبق ايرادها تشاهد في كل مكان

وهذا امرٌ مهم ايها السادة ليس في حد ذاته بل لانه يكشف لنا عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد بشأن تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في اوائل زمان اوربا المتأخرة . اولها امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر له مدخل عظيم في الحوادث التي جرت في مدة التمدن الاوروباوي . ثانيها الصفة الحقيقية المتصفة بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صدددها الان

ولقد عزمت على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصها على
التتابع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها
فماذا تقصد ايها السادة عناصر التمدن الاورباوي المتنوعة اعني
المذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها
معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها
ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة
السياسية او الحق السياسي هو مؤسس على الاقدمية والاستمرار .
واسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية
الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها
مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد
ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة الماخرة ان المذهب الملكي
اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك
لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايت ان عناصر تمدننا
حكاية ادعت به معاً وان تعهتتم في تاريخ اوربا تجدوا اشكال
الهيئات الاجتماعية والحكومات الاكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة
القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطالية والسويسرانية سواء
كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهوريه سان مارتن
(مدينة صهيرون في اراضي الكنيسة مستقلة) واعظم ما لك اوربا جميعها

ادعت بالقانونية السياسية وتقرر لها ذلك وكل^٢ بني دعواه على
اقدمية نظامه وشرائعه وعلى اسبقية مذهب حكومته في التاريخ
واستمراره

وان وجهتم النظر الى اوربا او غيرها في غير الازمنة المتاخرة
مروا امر القانونية السياسية موجودا في كل مكان وتروها تعزى
الى بعض اقسام الحكومة او الى نظام او ترتيب او قانون ما ولا
يوجد مكان ولا زمان الا وفيه احد اقسام النظام الاجتماعي اي
الحكومة العامة ينسب الى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الاقدمية
والاستمرار ويسلم له بها . فها هو هذا الاصل وما هي عناصره وترى
ماذا يفيد وكيف ادخل الى التمدن . فاعلموا ايها السادة ان القوة
الحجيرية وجدت في مبدا امر جميع الحكومات دون استثناء ولست
اعني انها وحدها اساس^٣ لكل الحكومات وانه لو لم يكن لملك
الحكومات علة اخرى كانت على المحالين تأسست اذ من الواضح
لزوم علل اخرى فان الحكومات انما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات
الاجتماعية وانما يبتغيها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية
والاخلاق والآراء لكن لا يسعنا ان نتكرم مع ذلك ان القوة الحجيرية
قد دنست مهد حكومات العالم كافة اية كانت هيئتها او طبيعتها
ومع ذلك لا تنفع واحدة منها بهذا الاصل ولا مرتضي به وكلها على

اختلاف أنواعها تنكره وليس من حكومة تقبل بان يقال عنها انها
 تولدت من القوة الجبرية . فان الغريزة تنبى الحكومات بان القوة
 الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ
 استنباط حقها من هذا الاصل ولذلك عندما نراجع تاريخ الازمنة
 القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في
 الشدائد والاهوال واقعة في الغلبة والظفر نراها تنادي بصوت
 الاستغاثة (وتقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقا في حيز الوجود
 وكان لوجودي علل اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي
 طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمصادمات وقد
 كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخصصت واخذت صولي حقوقي)
 فهذا الامر يؤكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساسا للقانونية
 السياسية بل هذه موطدة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها
 صريحا كما تقدم وتعلن جهارا بوجود حق اخر هو اساس لكل
 قانونية وهو العدل والحقانية فذلك هو الاصل الحقيقي الذي تحتاج
 الى ان تعترى اليه . وبما انها لم ترنض بالقوة الجبرية مهذا واصلا
 لما ادعت ان الاقدمية قلدها حفا اخر . فاول صفات القانونية
 السياسية اذا هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلا لها وتشبث
 بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والاقناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منه اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول
الازمنة على الصورة الاتي بيانها

فانه بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من
القوة الخيرية اخذ الزمان يغير في سيره اعمال هذه القوة ويصلحها
رويدارويدا لانه يكفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية
وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوى من اصل فطرته بعض
مبادي النظام والحق والعدل كما انه يميل طبعاً الى تأييدها وادراجها
في امور معيشته ولم يبرح على الدوام يعني بذلك ويسعى لتنفيذه
ولا بد من ان يثمر سعيه اذا دامت حالته الاجتماعية . فالانسان
اشبه بالآلة تستخدمها العناية الربانية لظهار الحق والعدل والاخلاق
الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه

وفضلاً عن سعي الانسان بوجوده ايضاً ناموس وضعته الحكمة
الالهية لا سبيل الى نكرانه كالناموس الذي وضع للقيام بنظام العالم
المادي وهوانه لا بد للهيئة الاجتماعية من قدر معلوم من النظام
والحق والعدل لدوام حالها . ومجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها
يستتبع منه انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة
ظلومة لاخر حد ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق والحقيقة
والانصاف الذي به وحده تنجي كل هيئة اجتماعية . واذ كانت علاوة

على ذلك تنمو وتزداد قوة واقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس الذين يرتضون بحالتها الاجتماعية فيكون ذلك رهاناً على نمو العدل والحق والصواب فيها على مر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على أن الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقاً للقانونية الحقيقية اعني العدل

فبهذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول واساسها ومبداها على نوع ما هو القانونية الادبية اعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بان الحق جارٍ فعلاً وبان القانونية الحقيقية امتدت وانتشرت في العالم الظاهر الخارجي ففي الزمان الذي شزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملك والاشراف والشعب والكنيسة ايضاً . ثم اخذا بالتناقض والانخفاض رويداً رويداً على التوالي ايام وصارا ينهيان مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة ينهيران ويضيئان في سما اتمدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئ الاجتماعية نشأ منه شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في التمدن المتأخر . فعند ما قصدوا ان يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في ازمته مختلفة جاعليها كراية لها لا شك انهم ناهوا حينئذ عن اصل القانونية السياسية الحقيقي

اذ انه يعسر جداً ان تكون عليهما للسلطة المطلقة التصرف حال
كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادرجاها في العالم وثبتاها فيه
فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب ما بل تنشأ
حيث ينشأ الحق وتختص بالحرية وبالسلطة . بالحقوق الشخصية
وبالطرائق والرسوم التجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف
نجد لها في المذاهب الأكثر مصادرة ومناقضة كذهب الاشراف
الالتزامي والجمعيات البلدية الفلمنكية وانجرمانية والجمهوريات
الابطالانية حتى والملك ايضا في سمة تلوح على عناصر التمدن
الاورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى
الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

والامر الثاني الذي يتكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها
الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد ثمة حقيقة صفة العصر المسمى
بعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الاورباوي تدعى معا انها كانت
في تلك المدة متسلطة على اوربا فالاولى اذ انه لم يكن واحدا منها متسلطا
عليها . لانه حينما يغلب احد النظمات الاجتماعية على العالم لا يعسر
بهذا المقدار معرفة هذا الامر وتأكيد . فعندما نصل مثلاً الى القرن
العاشر نتأكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالتزامي
فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي . واذا

وجود جميع
المبادئ معا
في عصر
الخشونة

حولنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات
الايطالية لانيه يتضح لنا حالاً تسلط المذهب الشعبي . والنتيجة انه حينما
يكون احد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية
من المحال ان يداخلنا ريب في امره . فالمشاجرة الواقعة بين
المذاهب المتنوعة التي اقتسمت المدن الاور وباوي على مسألة
معرفة ايها كان متسلطاً في مبدأ الامر تبرهن على وجودها كافة في
وقت واحد دون ان يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً الى درجة
تمكّنه من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسماً ووسمة . فذلك هي حقيقة صفة
عصر الخشونة في التاريخ . فهو زمان هبولى كل العناصر وطفولية كل
المذاهب فكانت في هرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستديمة ولا
على طريقة منتظمة وقتئذ . وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة
الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انه لم يكن يوجد
فيها ثبات ولا ركز ما اصلاً . ثم اني اقتصر على ذكر امرين جوهريين
وهما حالة الاشخاص وحالة المنظمات وذلك كافٍ للنوضح عن
حالة الهيئة الاجتماعية بتامها

انه كان حينئذ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني
الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس او سيد مابل كانوا مالكيين ارضهم
وعقاراتهم ومنولين امر انفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من

امر يلتزمون به نحو رجل آخر. ثانيها الذين كان بينهم وبين غيرهم
 علاقة كالعلاقة التي بين المرووس والرئيس والمسود والسيد
 والتزموا بخدمة مقابل ما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات
 واسماؤهم لود. وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثها الممتنون
 رابعها العبيد. فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راکزة ام هل
 كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان لمعاملات
 تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلابل كان
 على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية لينخرطوا في
 سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون الى
 طبقة الرقفا او الاتباع وغيرهم يستقنون في رتبة العبودية واخرون
 من الرقفا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم
 ايرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك
 ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى
 والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل
 يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا ايضا
 حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة
 بالكلية (اللوديال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير)
 وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهوانها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحياة ثم انقلبت أخيراً وراثية زاعمين أن ذلك كان ترتيباً معيناً ثابتاً فلهذه الدعوى باطله لأن الأشكال الثلاثة وجدت في آنٍ واحد معاً وكانت تقطع تلك الأملاك إلى أجل معين وإلى مدة الحياة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الأراضي كانت تتداولها أحياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قلائل .

فحالة الأملاك كانت كحالة الأشخاص عديدة الثبات والركز وفي كل الأشياء كانت تظهر إمارات الانتقال مع السعي والعناء من حالة التطوف والبداءة إلى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية إلى المعاملات المركبة أي المتعلقة بالأراضي والأملاك .

ففي مدة هذا التحول من كيفية إلى أخرى كان كل شيء في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون أن يكون أمره ما عموماً أصلاً . وكانت النظمات أيضاً على حالة مماثلة من عدم الثبات وقلة التركيز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي النظام الملكي ونظام الإشراف أو السادات^١ وهو تسود رجل على رجل وتسلط أرض على أرض والنظمات الحرة أي مماثل الرجال الأحرار الذين يتناكرون في المصالح العامة . لكنه لم يشاهد لأحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا

غلبة كاملة . فالنظامات المحرة كانت اسما بلا مسمى لان الرجال
الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها
مطلقا وحكومة الاشراف لم تكن اخذة بمجراها بحسب الترتيب والعوايد
وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جدا سهل التعديل للغاية لم
تكن له حينئذ صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة
يتداولانه . فتارة يخلف الاب ابنه وتارة يجري انتخاب غيره من
العائلة الملكية وطورا يقع الانتخاب على واحد من اهل العصبية
واحيانا على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شي
ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت
موجودة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر
الاحوال الاجتماعية

والمالك ايضا لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارة
ينشئونها وطورا ينسخونها . يضمونها حينئذ يفرقونها ويقسمونها ولم
يكن لها نخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها
واعمالها مختلفة وشعوبها مختلفة والستهم متباعدة . فهكذا وعلى
هذه الصورة كانت اوربا الخشنة ولنبحث الان عن حدود الزمان
الذي انحصرت فيه تلك الاعصر المستغربة المستهجنة . اما اولها
فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم
الثبات
الاجتماعي في
عصر الخشونة

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم أولاً ماذا كان الباعث
على تلك الحالة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة عيناها . فالمرجح
في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق
بمسرى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه
فالسبب المادي انما هو مداومة اغارة النهر بر . ولا ينبغي ان نفتكر
ان اغارتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا
تأسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الذارسة . لا
بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة
كما يتضح من عدة براهين جلية . فاننا نرى ملوك الفرنك في عصر
السلالة الاولى على الدوام مضطرين للقتال في قاطع نهر الرين
نظير كلوتير وداغوبرت فانها كانت دائماً مهتدين بتجريد الجيوش
على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين
كانوا يشغلون انشاطي الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الا لان
تلك القبائل كانت تتصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما
يقسم لها من سلب وسنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك
المدة عيها شن الفارة الفرنك المستوطنون في غاليا على ايطاليا
وتزاحوا عليها خصوصاً الشرقيون منهم اي فرنك اوسترازيا الذين
اجتازوا سويسرا وقطعوا جبال الالباء ودخلوا ايطاليا . فتلك

الاغارة لم تكن مسببة لامن هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من
 الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرارية
 لانهم لما تضايقوا من جري مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان
 اخر في طلب العيش والثروة . ثم ظهرت ايضا طائفة جرمانية
 جديدة في ساحة العالم وانشأت في ايطاليا مملكة اللومباردين .
 ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غالبا وخلف الكارولنجيون
 المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانيا على غالبا اي
 هجوم اعم جديدة . فخلف حينئذ الفرنك الشرقيون فرنك الغرب .
 ثم بعد ان تم التثوير المنوّه عنه وانتقل الحكم الى السلالة الثانية
 اضطر شلامان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون
 يحاربون الثرونجيين قبلاً . واستمر زماناً طويلاً على قتال الامم
 التي كانت في قاطع نهر الراين ودفعهم عنه . وكان السبب الذي
 حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم اخرس عليهم كالابوتريين
 والولتسيين والسورابين والبوهيين اي كل الجنس السلافي
 الذي اقتسم الجنس الجرمانى وارثته مدة ثلاثة قرون من القرن
 السادس الى القرن التاسع على ان ينجلي له المكان ويتقدم الى الجهة
 الغربية . فاهل الشمال الشرقي بمداومتهم هكذا الاغارة من كل
 جهة سببوا جميع الحوادث . ثم حصل ايضا في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضائق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والبطونه ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجراتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستمالة الى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرق عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل الى نشر الاعتقاد معاً . والجرمانيون عند ما اهتموا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشرهم وبقيت الصواعق والشهوات الزمنية منغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبته في ما بعد مشومة على التمدن الاسلامي فان حصرا القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور . وهذا على ظني السبب الاقوى في وقوف حال التمدن العربي بابلاد التي انتشر فيها كافة . لكن ذلك لم يظهر له مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والاميال الادبية فقد اكتسبت على الفور رونقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شي منها وامتدت باكثر حرارة واشد حماسة من هذه بما لا يقاس واثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخلتها في حالة دائمة من هدم الانتظام والاضطراب لسبب تاثير هاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حيثذ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فاثلام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد
 عليكم الآن السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم
 يكن اقل تأثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة منها
 كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتيا . والعالم انما يتظم
 بحسب افكار واشعارات الانسان ادبيا وعقليا كما ان حالة الهيئة
 الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية .
 فترى ما الذي يحتاج اليه الناس لكي يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية
 قابلة للاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لا ريب
 انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية
 ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان تعم
 هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تأثير ما
 في ارادتهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفكرون
 الا في امور وجودهم ومعيشتهم الشخصية وحدود افقهم العقلي متصورة
 على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم
 دون ان يكون لهم بعض الالمامات والاشعارات العمومية يتكاتفون
 حولها لا يمكن ان تترتب منهم هيئة اجتماعية لابل كل منهم يكون بالعكس
 سببا موجبا لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضوة
 واذا وجدت الناس على حالة لا يراعى فيها كل فرد منهم الا مصلحة

المخصوصي ولا يهتم احدهم ولا يفكر الابد ذاته ولا يخضع للشهوات
 الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الامور المستصعبة
 جداً. فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي اوربا في العصر الذي
 نحن في صدده. وقد كنت اوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون
 للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية اي ان يكون كل انسان حراً مطلقاً
 في ذاته. فشان هذه الحاسة في حال الخشونة والجهل الشديد كشان
 حب الذات المفرط في حال التوحش الكامل وعدم الالة
 الاجتماعية. فتلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من
 القرن الخامس الى القرن الثامن. ولم يكن كل منهم يخنفل الا بصاحبه
 الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته وارادته الذاتية فعلى هذه الصورة كان
 من المستحيل ان توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية. وكل ما
 حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً ام من قبل
 الاخرين لاجل اخضاعهم الى تلك الحالة لم يجد نفعاً ولا اى ثمرة
 اذ لم يكن لهم طاقة البتة على الثبات عليها نظراً الى عدم تبصرهم
 بعواقب الامور وسرعة استثارة الشهوات والاهواء في رؤسهم
 ونقص عقولهم وغير ذلك. فكم من مرة اخذت تشا الهيئة الاجتماعية
 في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً الى الاسباب
 المقدم ذكرها اذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط ادبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الرجوع

فقد اوردنا السبين الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما
استمر السبيان المذكوران ولنبحث الآن عن كيفية وزمان انقطاعها
وزوالها

اسباب
انكفاف
حالة
الخشونة

ان اوريا كانت تبجهد في التخلص من ربة الخشونة وانه لمن طبع
المرء ان لا يرضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسه
فيها بمجرد خباوته ومهما كان سميحاً جاهلاً اسيراً للصالحه الخصوصي
وشهواته الذاتية فلا بد من ان يصفي طائف سري في غريزته ينبهه
دائماً على ان هذه الحال لا تليق بشانه ويذكره بان له شأنًا اخر و غاية
اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليها مع ما هو عليه
من الاخلال بالنظام . وتحركه دواعي العدل وتقدير العواقب
والنمو الى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني
عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سبق رغماً عنه الى اصلاح احوال العالم
المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معها حتى انه يعتني بهذا الامر دون ان
يدرك حقيقة الحاجة التي تستغزى اليه . فطالما كانت تصبو البرابرة الى
التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكروهونه عندما تظهر تاثيرات
نواميسه ثم انه كانت لم تنزل موجوده اثاراً كافية من التمدن الروماني
فاسم السلطنة وتذكر تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المحيطة كان

يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ اولى الوظائف
والاساقفة والقسيسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني .
حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة
السلطنة الرومانية وكبرشأنها وانتظموا في سلك جنودها
ثم اقتحموها واغتنموها فكانت صورة التمدن الروماني وذكره ما يوهل
عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى تقليده وتجديده والمحافظة على شي
منه فذلك سبب اخر كان لا بد من ان يحملهم على الاقلاع عن حالة
الخشونة التي سبق بيانها

وكان ثم سبب ثالث ايضاً حاضراً في الوجود اعني الكنيسة
المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متقنة النظام لها اصول
وقوانين وتمهذيب خاص وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة
نفوذها وافتتاح الفاتحين اي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين
مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكايروس علماء قد تبصروا في
كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات
والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذا شبه وتنفيذه في
العقول البشرية . فانه لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى
وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى
العاشر باغتنام العالم المحيط بها . واذا طال لنا في تاريخها الخصوصي

نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما
 سطت على الخشونة وضايقتهم من كل الجهات لكي تغلب عليها وتمدنها
 ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي
 وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية
 ظهور احد الرجال العظام في زمن من الازمنة وحقيقة تأثيره في نمو
 العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنه من الحوادث
 المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعمهم
 منظر اختلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك
 في عقولهم كامر محرم مخالف للقانون وناخذهم الحمية وتستفزهم الغيرة
 الى اصلاح هذا الحال وادراج بعض التوازين والمبادئ العمومية
 المستقيمة في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عنيفة وفي غالب
 الاحيان غشومة ترتكب الوفا من الاثام لداعي الضعف المستحوذ
 على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها مجيدة شافية لانها تورث الشعوب
 حركة تقدم عظيم ناشئ عن الانسان ذاته

فان تلك الاسباب المختلفة والقوات المتنوعة اوجبت ما بين
 القرن الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة
 الاجتماعية من حالة الخشونة . واول اجتهاد صدر من البربر انفسهم
 وهونص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم بأراضي السلطنة الرومانية . فالشهور منها شرعية البورغونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والوينيغوت والليبارديين والساكسونيين والفريسونيين والبافريين والالمانيين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنه لم ينتج عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابدالهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشتم الغارات بتملكهم العقارات . نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تخص بالاراضي التي افتتحتها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجديدة المنهضة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرها العيشة القديمة والحالة الجرمانية الاولى فكانت غير موافقة لما في الاجتماع الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهو ان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الاماكن بل كان لم ينزل باقيا في المدن بعض
النظام فعزم التمدن هناك على ان يقوم من سقطته فان وجهنا
النظر مثلاً الى مملكة الاسترينغوثيين في ايطاليا لمدة حكم تارديريك
نرا ان مذهب الحكومة البلدية قد عاد اليه الرmq على نوع ما رثنا
عن تسلط الملك والشعب البربريين وحدث تأثيراً في مسرى
الحوادث العمومية . ثم ان الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على
الغوثيين ايضاً واملكتهم على نوع ما وكذلك حصل ايضاً في جنوبي
غاليا اذ شرع في بداية القرن السادس احد ملوك الـويزيغوثيين في
تولوز المسمى الاريك بمجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً
لحماكمه رعاياه الرومانيين

واما في اسبانيا فباشرت احياء المدن قوة اخرى وهي الكنيسة .
وعوضاً عن الجمهيات القديمة الجردانية المركبة من الفرسان والجنود
كانت مجمع طوايدواخذ الفوز والتقدم والمجمع المذكور كانت
تخضره اعبان السامة لكن الاساقفة كانوا اصحاب السلطة والنفوذ
فيه . واد افتحننا كتاب الشريعة الـويزيغوثية لانراها شريعة بربرية
لان الذين نصوها هم فلاسفة عصرهم اي الاكليريكيون . فان
التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات
ايضاً ومبادئها تبعد جداً عن اخلاق البربر . ومعلوم لديكم ان الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية اي كان لكل طائفة شريعة
 مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين
 والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة واثن
 كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين ارضاً واحدة وهذا
 ما يسمى بمذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب القوانين العمومية
 التي تعم اهالي المملكة جميعاً . فسدان اسبانيا رومانيين ام غوثيين
 كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكل ما اطلنا النظر في
 هذه الشريعة نراها مشحونة بالاثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان
 للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني
 والحر والرقيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة
 مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الويزيغوثيين فان مبدا
 تساوي قيمة الناس كان مقررأ فيها . كذلك في روية الدعاوي
 عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى وعوضاً عن البراز القانوني
 نرى البيئة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية
 متمدنة . وبالاختصار شريعة الويزيغوثيين بتامها تدل على انها
 صنعة اناس علماء متمدنين خبيرين في امور الشريعة وطرائقها .
 ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليديكيين الذين كان لهم الصوت
 الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذا المذهب

الذي باشر احياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة
العرب الكبيرة كان المذهب الثيوكراتيكي . واما في فرنسا فاحياء
التمدن كان ناشئا عن قوة اخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصا
شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد ان جل مراميه وغاية
افكاره كانت الاعتنا بتمدن شعوبه . ولنا لاحظ اولاً محارباته .
فانه كان على الدوام مجرداً الجيوش وسائراً من الجنوب الى الشمال
الغربي . ومن نهر الايبر الى نهر الالب او الويزر . فهل تظنون حملاته
هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حب الفتوحات كلابل هذا وهم .
واستأريد بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعله علم خيرا وان
اعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنه كان
يقصد في جميع اعماله حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصد هم عن
التقدم . وكان على الدوام مهتما بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في
الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافين في الشمال . فتلك هي
الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه . وتجريده العساكر على
الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان
واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمه الداخلي نرى ان
اعماله جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانه قد اهتم بشد يد وتنظيم
البلاد التي يملكها كافة وضبط ادارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة .

ولست استعملها لفظة مملكة او دولة لانها انما ثلثان تدلان على
النظام التام وتشخصان في الفكر صوراً لاثاسب الهيئة الاجتماعية
التي كان شارلمان يرأسها . ولكنه قد تقرر انه كان يشتمز ويتكسر من
كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية
من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة
القصية ويجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يبعثهم الى
اقسام اراضي المختلفة للملاحظة الاحوال واسلاحيها اولافادته عما
يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها
اكثر من سلفائه وكان يستجلب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن
تلك المجالس حينئذ كمجالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها
ما يشابه المذاكرة او المداولة التي نعلمها بل كانت واسطة لشارلمان
بها يقف على حقائق الامور فيسئ بعض السنن ويفض بعض
القوانين لاولئك الشعوب العديمي الانتظام

وكيفما وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك
الصفة المنوه عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعناء بالتمدن .
وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه بانشاء مدارس وفي حبه للعلماء
وحمايته للاكابر بكيين وتعظيمه قدرهم واجرائه كل ما كان يلوح
له بانه يؤثر تأثيراً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً في

الانسان خصوصاً

نهاية عصر
الخشونة

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكسار ما يشابه
 هذه الاعمال المدوحة فمذ القرن الخامس الى التاسع كانت
 الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الخشونة وازالتها متداولة هكذا
 تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تات بنجاح
 كامل . لان شارلمان لم يتيسر له ان يوسع سلطنته العظيمة
 وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته
 على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تاسيس المذهب
 الشيوكراتيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني
 ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه
 بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل
 من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الخشونة الى ذلك التاريخ
 لم يجدر نفعا . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس
 في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعتنون جميعاً على
 اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بانشاء هيئة اجتماعية
 اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب
 سدى ما بذل من الهمه في هذا الشأن . نعم انه في بداية القرن
 العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع طوليدو

المحيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد فاربت
 الزوال وتولد اذ ذاك تيجتان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة
 الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببه انه بعد تفريق سلطنة
 شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطئ الرين الالمن وكانت
 تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا
 يتحدرون الى الغرب . واقوى برهان على ذلك هم النورمانديون
 وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تتجسم الى ذلك التاريخ ما
 خلا بعض القبائل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع
 فاخذت تلك الحركة تزداد وتعم لان الاغارات البرية اصبحت
 حينئذ كثيرة المشاق والمصاعب واكتسبت الهيئة الاجتماعية برأئخوما
 ثابتة امينة . والقسم الطائفت من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده
 على الاعتاب اضطر الامرا الى الانحراف في السير وركب البحار
 طلبا للعيش والمكسب . لكن مها كان الضرر اللاحق بغربي
 اوربا من جرى الاغارات البحرية النورماندية فانه مع ذلك كان
 اقل بما لا يقاس من الاضرار المشومة المسببة من الاغارات البرية .
 التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المقدار في مدة نشئها
 وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام
 القتال منتشبا بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يسبب ذلك

انتقال الشعوب . ثم انه كان لم يزل يطرق سواحل البحر الابيض
بعض شذومات من المسلمين الا ان عموم هجومهم كان قد توقف
وثانيتها ان الحضارة تغلبت حيثذ في داخلية اوربا على البداوة
واستقرت الاهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس
من يوم الى يوم بحسب طارئات القوة والصدفة . حتى ان حالة
الانسان الداخلية الادبية ابتدأت تحسن ايضا واكتسبت افكاره
واشعاراته بعض الثبات . وصار يود الاماكن التي يسكنها والناس
الذين يعرفهم فيها واملاكه التي ابتدأ يعد نفسه بتخليقها لاولاده .
والمسكن الذي كان مزمارا ان يسميه بعد حين قصره او سراياه .
وذلك الجمع الحقيق من اهل احرار وارقاء الذي دعي فيما بعد
قرية . فكانت تتشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول
وامارات صغيرة منتظمة على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم
رويدا رويدا كان يتخلل تلك الهيئات الاجتماعية رباط اصله ناشئ
عن الاخلاق الخشنة وهو رباط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون
الذي لا بلاشي الاستقلال الشخصي ابدا . فمن جهة نرى كلاً من
الرجال اولى القدر والشان مستقراً في املاكه معتزلاً فيها مع عائلته
وخدمه . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك الملاكين المحريين
المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الآخرين

بحسب القوانين السالكة بينهم

فترى ماذا كان ذلك ايها السادة . ذلك كان المذهب السيادي
الذي ولدته الخشونة في منتهى الامراي حكومة الاشراف الالتزامية .
وكان لا بد من ان يسود العنصر الجرماني اولاً على سائر عناصر تمدنا
لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح اوربا فمن الواجب ان
تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قدم ذلك فعلاً
فحكومة الاشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن
الاورباوي تكون موضوع مقالتنا الالية . وفي وسط مذهب
الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر
هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستأكد بان المذهب
السيادي الذي رغبت هذه العناصر على مشاكلته لم يستطع ملائمتها .
بل داومت على مقاومته حتى منتهى الزمان بالانتصار عليه كل منها
في نوبته

المقالة الرابعة

موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء . تغلب الصحارى على المدن . نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب السبادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السبادي . القسيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارقا . عدم امكان تنظيم المذهب السبادي قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة . ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) . ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السبادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي

ايها السادة . اتنا قد درسنا حالة اوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في اول مدة التاريخ المتاخري في اعصر الخشونة ونقرر لدينا ان اول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الاوروبابوية في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السبادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة . فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الان . ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وما جريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نبحث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي نبحثها . وكل الوقائع والحوادث والاحوال المختلفة التي
تداولت الهيئة الاجتماعية لاثمتنا الامن جهة تعلقها بنمو التمدن .
ويطلب منا البحث عما اضرت به التمدن او عما اعانت به على نموه .
وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي

اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعتيننا بتقرير
عناصره وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتيا ومن
جهة اخرى بنمو حالته الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا
حادثا ما او مذهباً او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا
ان نطرحها هذه المسئلة المزدوجة وهي ما الذي اعانت به على نمو
الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية
وبالعكس . فمن ذلك يتضح لكم ايها السادة انه لمن المحال الا
نصادف في بحثنا هذا اعظم مسائل الفلسفة الادبية وعلم الاخلاق .
لاننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان به حادث او مذهب ما
على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يقتضي لنا اولاً ان نعلم ماهية نمو
الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي نمو يكون مختلفاً
غير قانوني مفسداً الاصلحاً موجباً للتأخر لا للتقدم

فاننا مستثم هذا الواجب ولا نحايده اذ بدون ذلك لا تكون
لفكرنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما ان حالة العالم

المحاضرة تضطرنا قانونياً الى ان نصرح دون التباس بوجود الاتحاد
 بين الاراء الفلسفية والتاريخ. وما ذلك الا من صفات هذا العصر
 وربما كانت هذه صفة الاساسية . فانه يلجئنا الى ان نعتبر معاً كلاً من
 العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر
 وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة
 منهما بمعزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم
 والعمل يسيران في سبيلين متخالفين دون ان يعرف احدهما الآخر
 او دون ان يقابل احدهما الآخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة
 تقصد الاختلاط بالحوادث والتاثير في العالم لم تكن تنال المرام الا
 بواسطة تزييها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراع . وكان حكم
 الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بنفوذ بين
 مختلفين احدهما من جهة المومنين اي اصحاب التصورات الفكرية
 العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيها من جهة الاناس الخالين
 من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف
 فقط اي اهل العمل او المجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع
 عشر . فهذه الحالة قد اعتراها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع
 المتعصبون ولا المجاحدون التسلط كالاول . ولكي يتمكن الانسان
 من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الان ان يفهم ويدرك الافكار

العمومية وظروف الاحوال معا وبحسب حساب المبادي والحوادث
 معا. ويحترم الحقيقة والضرورة معا ويصون نفسه من كبرياء المتعصبين
 العمياء ومن استنكاف المجاهدين الذي ليس باقل عى . فان نمو
 العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد اوضحا لنا الى هذا الحد وهو
 ان العقل البشري الذي علا شأنه واعتق من الاسترقاق صار
 يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي . ولا
 يستصعب توجيه افكاره نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء
 التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعماله والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا
 درجة من الكمال حتى اصبح من الجائز كشف الحقائق لدى اعينها
 ومقايسة الحوادث التجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان
 يتج من تلك المقايسة فتور في الهمة او تراخ او سئامة في النفوس
 بسبب تقصير الحوادث والاعمال التجارية وتأخرها الى درجة لا توصف
 فبناء على ذلك واتباعا للبل الطبعي واللباقة والضرورة الحاصلة
 في عصرنا هذا سأتقل على الدوام من البحث عن ظروف الاحوال
 الى البحث عن الافكار والتصورات . ومن سرد الحوادث الى
 المسائل التعليمية العمومية . وربما كان استعداد العقول الحالي
 يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانه من مدة قد تظاهرينا ميل
 شديد نحو الامور الثابتة والاعمال التجارية لا بل انشغاف عظيم بها

وبالأمور الفعلية وبما هو ثابت راهن من الأشياء والأحوال البشرية .
فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الأفكار والتصورات العمومية
والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه محنا ورزايا جسيمة
بهذا المقدار حتى انها أصبحت موضوعا للاشتباه وقلة الثقة . وصار
يفضل الاعتماد على الاجراءات العملية والظروف الخصوصية
والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان تشكى من ذلك لانه تقدم جديد
وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرة ومعرفة بها . فقط
لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يميلنا على ان ننسى ان للحقيقة
وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال
التجارية لا فضل لها الا بمقدار ما تعبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو
حذوها وان كل عظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل
خصب مخصص به . فان تمدن وطينا يمتاز بصفة خصوصية وهي انه فطلم
يخل من العظمة العقلية بل كان على الدوام غنيا بالأفكار والتصورات
وقوة العقل البشري كانت عظيمة في الهيئة الاجتماعية الفرنسية
وربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نقدر هذا الامتياز
الحسن ولا يلزم ان نسقط في حالة ادنى اعني في الحالة المادية التي
امازت بها هيئات اجتماعية اخرى . بل يقتضي ان يبقى الفكر في
فرنسا محافظا على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الان

فلا ينبغي إذاً ان تجنب المسائل العمومية الفلسفية ولا ان تعرض لها بل منى ساقتنا الحوادث اليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير .
وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة الى تعلقه بتاريخ التمدن الاورباوي

والان نقول ان اعظم برهان على ان المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذ هو كونه نشأ وساد في كل الجهات . فحيثما زالت الخشونة استعالت الاحوال الى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الامر ان المذهب السيادي عبارة عن اشلام النظام نظراً الى زوال الانضمام والوحدة بالتمدن العام . لان الهيئة الاجتماعية صارت تتجزأ وتشتت في كل مكان واخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة متفرقة عديمة الارتباط . فتوهم اهل ذلك العصر فساد كامل الاحوال وخراب النظام العام . واذا طالعنا اقوال شعرائهم او مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة اكيدة ابتدأت حينئذ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذ ولا يمكن منعها نظراً الى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك ان كل شئ دخل حينئذ ضمن دائرتها وشاكلها حتى ان العناصر الغريبة بالكلية

ضرورية
المذهب
السيادي
وعمومية

عن المذهب السيادي كالكناشي والبلدي والملكي اخذت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيده ومسودة وصار المدن سادة ومسودون والملوك تهيأت بالهيئ السيادية . واقطعت الاشراف مسوديتها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كايراد المعبودية وايراد النفاس . وحتى النضة والماء انطيا على سبيل الالتزام . فكما ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطنيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبية هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متغلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن محجاسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووسمه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدأ الشيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكيما تقوية وتؤيده كانت نجتهد بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بمجاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا كانت العناصر الملكية

والبلدية . فمع كونها متهيئة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع
الجدوا واجتهاد للتخلص من حالة مبانة لطبيعتها الحقيقية والمرجع
الى هيئة تناسب مبادئ الخصوصية التي هي اساس وجودها

فلا ينبغي اذا ان نستنتج من كون الوسم السيادي عمومياً ان المبدأ
السيادي كان عمومياً ايضاً . ولا تعتبر تاريخ السيادة على حد سوى حيثما
رأينا هيئتها ظاهرة . بل لاجل الوقوف على حقائق هذا المذهب ولكيما
نظهر لنا تأثيراته بالنسبة الى التمدن المتأخر ويمكننا اجرا الحكم
عليها يجب ان نبحث عنه حيث يكون المبدأ الاصل والهيئة الظاهرة
متفقين معاً اي في سلسلة اصحاب المقاطعات العوام الذين افتتحو
الممالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية الـ يادية على
اصلها وتظهر حقيقة امرها

تغلب
الخصارى في
المذهب
السيادي

وقد ذكرت انفا اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب
واحدة منها . فيوجد نوع اخر من المسائل المثانفة بالكلية لتلك
طالما اهمها المؤرخون بوجه العموم انني بها احوال الهيئة الاجتماعية
المادية والتغيرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر
ومعيشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية
جديدة . فانه قط لم يجز اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام
بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغيرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية باكثر مما يظن . ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسئلة تأثير المناخات وما نسبة اليها مونتسكيو من الاهمية . فان اعتبرنا تأثير المناخ راساً في البشري تأثيره القريب ربما لا نجد قوة بمقدار ما افترضوه على انه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر بنوع صريح واما تأثيره البعيد كالذي يتجج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهة عن جهة اخرى فهذا امر يستحق الالتفات والاعتبار . لان كل تغيير يحصل في العيشة المادية يحدث تأثيراً عظيماً في حالة التمدن . وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كهذه التي ينبغي استنباطها مع الدقة الكلية . فلهذا المذهب السيادي احدث انقلاباً عظيماً جداً وهو انه غير حالة توزيع الاهلين على سطح الارض . ومن قبله كانت الاهالي المتسودون يعيشون جماعات كثيرة او قبلل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رحالين في البر فالمذهب السيادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضهم من بعض . فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التأثير في طبيعة ومسرى التمدن . لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعيشة الخصوصية عن العيشة العمومية . وهذا اول تاثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية السيادة وكان في بداية الامر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الامر بعينه

ولنبحث الان عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظرنا اولاً الى عنصر السيادة البسيط الاساسي ونعتبر واحداً فقط من اصحاب المقاطعات في املاكه الخاصة ونفحص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي نشأت حوله وعن كيفية تأثيرها في جميع الاشخاص الذين تكونت منهم . فانا نرى ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عال ويهتم بتحصينه وتأمينه . وهذا المكان الذي يشيده سوف يسميه قصره . ونراه قاطناً فيه مع زوجته واولاده وتارة مع بعض الناس الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصقوه ومازالوا يساكنونه ويجالسونه على مائدة طعامه . فهؤلاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعين احرار وارقا يفلحون اراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها . وفي وسط هؤلاء الاهلين الاداني ادني الدين كنيسته وجعل فيها فسيحاً وكان

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادة
العنصري

ذلك القسيس في اول المدة مخصصا لخدمة كنيسة القصر وكنيسة الضيعة معا . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوع ما . فينبغي لنا ان نبحث عنه اولاً ثم نرى ما الذي افاد به الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتياً وما الذي اضرهما به من جهة التمدن ويحق لنا ان نطرح على الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذيلك السؤالين لانها الصورة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفردان غريبان

فاول امر يطرق ذهني اذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة امام الذين يحتاطونه . نعم ان حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبة في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شي اعظم . فانه علاوة على حرية الرجل الحر يي يوجد عظمة صاحب الاملاك ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان نتولد الكبريا وعظمة الشان غير المحدودة . وتلك العظمة

مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهاكم البرهان . فاني افترض منزلة شريفة عظيمة من اعلى ما وجد في التاريخ القديم كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان كالسيد الالتزامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك كان ايضاً ذا وظيفة دينية وبحسب خبراً في عائلته . لكن اهمية الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة او شخصية بل منبت له من الالهة التي كان وكيلاً عنها في امر الاعتقادات الدينية . وكان الشريف الروماني ايضاً عضواً لديوان (السنت) لكن اهمية هذه الوظيفة كانت ايضاً مستعارة لانها عائدة الى الديوان المذكور . فكانت عظمة الشرفا الاقدمين ذات صفات دينية وسياسية وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان لا بالشخص ذاتياً . واما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم يقتبسها من احد قط . بل جميع حقوقه وتمام سلطته تأتيه من نفسه فليس له وظيفة دينية ولا هو عضو لديوان ما واهميته بتمامها كائنه في ذاته ومن ذاته وكل ما له ياتيه من ذاته فالاية درجة وباية كيفية تؤثر منزلة كهذه في صاحبها . واية عظمة شخصية واية كبريا بليغة تورثه . وبالاختصار اية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا له نظير او مساو في

بجواره . ولا ما يثقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطة خارجية ثني ارادته ولا شكبة له الاحدود قوته وصولته وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاثير هذه المنزلة اديا في طبيعة الانسان ولننحصر عن نتيجة اخرى كلية الاهمية وقل من يفتن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولنراجع النظر في جميع انواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطركية التي تنبثنا عنها التوراة والكنب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة او السبط ورئيسها او بطريركها يساكن بنيه وانبياءه وبني بنيه والاجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدامة وكامل اقاربه وليس يعيش بينهم فقط بل ايضا صالحة وصالحهم واحد واعمالهم واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب وروساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطركية بعينها . ويوجد نوع اخر من انواع العائلة يسمى كلان (لفظة اسكوتلانديه تفسرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الاصلية لقسم كبير من العالم الاورباوي . فانها لا تشابه العائلة البطركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة الى بقية الالهة الي فمعيشتهم ليست كمعيشته بل اكثرهم يقوم

منات العائلة
السيادية
الخصوصية

بأعمال الزراعة والخدمة وأما الرئيس فدأبة البطالة والحرب .
 لكن الجميع من أصل واحد ولم اسم واحد وبينهم صلات رحمة ولم
 تقديرات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الأعضاء كافة اتحاداً
 ادبياً ونوعاً من المساواة

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي
 يبينها لنا التاريخ فهل يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر
 في أول الأمر أنها تشابه الكلان لكن الفرق بينهما عظيم لان الاهالي
 الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم اغراب عنه وليس اسمهم
 كاسمه ولا يوجد بينهم صلات رحمة ولا تاريخية ولا ادبية . كما انها
 لا تشابه السائلة البطريركية لان معيشة صاحب المقاطعة مختلفة
 عن معيشة الناقين واعماله ليست كما لهم بل دأبة البطالة والحرب
 والباقون زراعون . ثم ان العائلة السيادية ليست كثيرة العدد
 كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية اي الزوجة والاولاد .
 وهي بمعزل عن سائر الاهالي ساكنة داخل القصر والزراعون
 الاحرار والارقاء ليسوا من اعضاءها ولاصل مختلف بينهم والفرق
 عظيم في حالتهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة او ستة اشخاص
 يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريمون عنهم . فهذا مما يولد في العائلة
 صفات خصوصية ويجعلها ان تاتي المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحد حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والاخلاق المنزلية تتغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية الحيوانية المتملكة في اولئك الشرقاء كانت تحملهم على ان يقضوا اكثر وقتهم في الحرب او في الصيد . وهذا مما يمنع تقدم ونمو الاخلاق المنزلية . لكن هذا المانع كان لا بد من زواله اذ لا بد من رجوع الرئيس الى منزله حيث يلاقى زوجته واولاده وربما لم يكن في البيت غيرهم فتمهم وخدمهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وخدمهم يشاركونه في صواحبه وفي كل ما اعد له القدر . فمن الحال الا تتغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . وانبياهم كثيرة . اليس ان اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان النساء لم يكن هنَّ في الهياكل الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي اشتته في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح في منزلتهن هو نتيجة نمو الاخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهبة السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين الاول النحوصية والى عاداتهم القديمة بتقديم الوقار الى النساء في وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون عبارة من اقوال ناسيت هيئت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافتراض . انما تلك اوهاً محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات
 حجة من تأليف الذين تأملوا في احوال الشعوب المتوحشة او
 الخشنة عبارات كعبارة تاسبت واحساسات وعوايد مشابهة
 لاحساسات وعوايد الجرمانين الاقدمين . فليس في ذلك شيء
 اصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا
 انما نتجت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم
 وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات
 المذهب السيادي الجمهوري

ويوجد امر آخر يرمي على نسلط العيشة المنزلية وهو ايضا من
 خاصيات العائلة السيادية اعني به روح التوارث والتسلسل
 الذي كان متمكناً من الهيئة السيادية . نعم ان روح التوارث هو من
 توابع روح العائلة . ولكنه لم ينم فقط كما نما وتقوى في المذهب السيادي
 وهذا الامر ناتج من طبيعة العقار الذي كانت العائلة مرتبطة به
 فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملاك بل كانت تستلزم وجود صاحب
 يمانع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه .
 ويحفظ هكذا مرتبة في صف عموم المشاركين في استملاك البلاد
 ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب
 المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة المتوارثين فهذا الظرف

اعان ايضا على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جدًا
من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

فلنخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه الى وسط الاهلين
القلائل الذين يجتاطونه فهنا نرى صورة الاشيا كلها مختلفة . ولا ريب
ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخصصة بهذا المقدار حتى انه اذا دامت
حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين
تضمهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحمية
والدالة والصدافة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام واللفة فلا
بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في
المذهب السيادي اذ لا شك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب
بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية
وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغما عن منزلة كل
من الطرفين بالنسبة الى الاخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي
اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجردا نراها سيئة فاسدة بالكلية . لانه لم
يكن بين صاحب المقاطعة والزراعيين ادنى مناسبة ادبية . بل هم
على نوع ما قسم من ملكه وبالتالي فهم ملك يده . وذلك يتضمن
كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوق
المسماة بحقوق الملك الخاص معاني حقوق وضع القوانين وجباية

سباب بغض
الشعب
للمذهب
السيادي

الخراج والقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فاذن هذا سبباً
 للبغيض الحقيقي الذي لا ينجي اثره الكائن في قلب الشعب من عهد
 قديم نحو المذهب السيادي وذكره واسمه . ومع انه قد سبق للبشر
 ان يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لابل كانوا
 يا للعجب يقبلونه احياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن
 رفض وكره الحكم السيادي الذي احتملوه رغماً عن انفسهم . وذلك
 لان الحكم المطلق الثيوقراطي او الملكي تستعمل فيه السلطة بناءً
 على بعض الاعتقادات التي تعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان
 وكيلًا او نائبًا لسلطة اخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم
 ويفعل باسم الالهية او بناً على تصور عمومي لا باسم الانسان ذاته فقط .
 واما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الانسان على الانسان
 وتسلط ارادة الانسان الشخصية واموائه . وربما كان هذا الجور
 هو الشئ الوحيد الذي لم يرفض به الانسان مطالباً وذلك بحسب
 له فخراً ابدياً . فطالما لم ير سيدة الا انساناً محضاً وحيثما كانت
 الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كارادته كان يستشيط غضباً
 ولا يتحمل النير الا مع الفيض الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية
 التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك ايضاً هو السبب الادبي الذي
 حمل الناس على بغضها وكرهيتها

بعدم نفوذ
نفس في
السيادة
لعنصرية

واما العنصر الديني الذي كان قد تخلصها فلم يستطع وقتئذٍ تخفيف اقبال تلك السلطة عن الانسان . فلست اظن انه كان للقيس نفوذ كبير في الهيئة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الاداني وسيدهم . نعم ان الكنيسة نتج منها تاثير عظيم في التمدن الاورباوي ولكن ذلك التاثير كان عمومياً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت في البشر . واما في تلك الهيئة السبادية الاصلية فان مداخلة القيس بين السيد واتباعه كانت كلاشي . وفي الغالب كان هو نفسه سجعاً دنياً كاحد الارقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف . ولكن بما انه كان الواسطة الوحيدة لصيانة الحياة الادبية ونموها في ما بين الاهلين الاداني كان محبوباً عندهم وكان يبت فيه بعض التعزية وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى القليل مما ياول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهيئة الاجتماعية السبادية وقدمت لحضراتكم النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شان صاحب المقاطعة ام في شان عائلته ام الاهلين المجتمعين حوله . ولتخرج الان من هذه الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مباينة لهم وبينهم وبينها

علاقات

ولنسأل ما هو شان اهل المقاطعة واي تاثير يجب ان نوثره
 في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها .
 فقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امراً وهو ان
 صاحب المقاطعة والتسييس كان كل منها مختصاً بهيئة اجتماعية عامة
 وكان لكل منها علاقات بعيدة مستمرة كما نقرر . واما الزراعون
 الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى
 هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك
 المدة كل لفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محله . اذ لم يكن لهؤلاء
 الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انه لم يكن
 لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخلة ما مع احد من الناس
 ولا تعلق باحد او بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام .
 وحينما نذكر الاشتراك السبادي بجمليته يكون كلامنا عن اصحاب
 المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية
 السبادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك فسيماً منها ومرتبطة
 بها ولنر ما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة
 الى نمو التمدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب
المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم
والالتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من
جهة اخرى . ولست اعرض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي
ان يكون لكم بعض الاطلاع بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا
يد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار
واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصداقة .
فلا ينكر ان مبادئ الامانة والخلوص وحفظ العهد وكل ما يتبع
ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي
بين اصحاب المقاطعات

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات
حاولت ان تنهيا بهيئة القوانين والترتيبات اذ هو معلوم لدى الجميع
ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات
الواسعة على المسود من السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود
على سبيل المبادلة وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف
عسكري او مالي الى السيد . والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها
لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك
المقاطعة . وعزموا على ان يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاما متكاملا

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادية
العمومي

باجراء ايجابها . وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتقضي بالعدل
 على المسودين وتفصل الدعاوي المصدرة الي سيدهم . وصار كل
 سيد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم
 بالمهام التي تقتضي رضاهم او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان
 يحولوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى قوانين
 وترتيبات وينظموها كما تقدم المذهب السيادي . ولكنه لم يكن لتلك
 القوانين والترتيبات ضمانه ما سياسية ولا كانت بالحققيقة قوانين
 وترتيبات . واذا بحثنا عن ماهية الضمانة السياسية يتقرر لدينا ان
 صفتها الجوهريه انما هي وجود ارادة وقوة في وسط الهيئة الاجتماعية
 مستعدة وقادرة على ارغام الارادات والتوات الخصوصية واخضاعها
 لقانون ما واجبارها على حفظ الترتيب العام وتوفير الحق العام .
 والضمانة السياسية على نوعين فقط لانه اذا ان توجد ارادة وقوة
 خصوصية اعلى . اقوى بهذا المقدار من سائر الارادات والقوات حتى
 يصبح من المستحيل مقاومتها فتجبر كل التوات على الخضوع لاوامرها
 واما ان تكون تلك الارادة والقوة العامة تهيبة كامل الارادات
 الخصوصية معاً وتتمكن بعد صدورها عنها من ان تجبر الجميع على
 احترامها والخضوع لها فذلك ما فقط نوعا الضمانة السياسية المكنة
 نسلط رجل فاكثير تسلطاً مطلقاً او حكومة احرية . وسائر المذاهب

هي مشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجود في
المذهب السيادي ولا كان ممكنا وجودهما نعم ان اصحاب المقاطعات
لم يكونوا متساوين جميعا في القوة بل كان منهم من يفوق شوكة
واقدارا ههنا من الاخرين الى درجة تمكنه من العدي على من
كان اضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لاحد منهم حتى ولا لا كبر
الاشراف الذي هو الملك استطاعة على اخضاع الباقيين لتواثيمه
وارغامهم على اطاعته وذلك نظرا الى عدم وجود وسائل القوة
والعمل المستديرة وتشدد . فان العساكر لم تكن توجد على الدوام
ولا الدواوين ولا جباية الخراج . وكانوا كل ما احتاجوا الى التوات
او الترتيبات الاجتماعية يادرون الى جمعها او تنظيمها ثانية . فكانوا
ياترمون الى تشكيل دواوين لرؤية كل دعوى وتجنيد جنود لدى
افتتاح كل حرب وجباية الاموال لدى ظهور كل حاجة . وكل
شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع المحذور بحسب تنوع
الظروف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فهل
يعجب من عدم استطاعة احدهم اخضاع الباقيين لامره في مذهب
كهذا وارغام الجميع على احترام وتوقير الحقوق العامة . ومن جهة
اخرى بمقدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل
الدفاع . لان كلا من اصحاب المقاطعات نظرا الى وجوده داخل

قصور الحصين والى قلة عدد أعدائه وسهولة حصوله على مساعدة وإعانة مسوديه كان لا يبالى بدفع المدو عنه ولا يحصل له مضايقة منه . فان ما تقدم هو برهان كاف على ان الطريقة الاولى من الضمانة السياسية اى الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة الى الاكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجرداً في المذهب السياسي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية الى حكومة حرة وسلطه وقوة عامة كانت ايضاً غير قابلة للاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو اننا حينما تكلم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض اليها ما ندعوه بالحقوق المملوكية اى حقوق وضع القوانين وحماية الاموال الميرية المتنوعة واجراء التصاهاات نعلم يقيناً ان هذه الحقوق لا تخص بشخص ما مفرد وان لا شخص له حق عما يختص بذاته بان يقاص الاخرين ويحبرهم على قانون او فريضة ما بل تلك حقوق لا تخص الا بالهيئة الاجتماعية بمجمعاتها وتنفذ باسمها وامرها حتى ولو كانت تلك السلطة لا تأتيها من ذاتها بل من هو اعلى منها . وحينما يمثل رجل امام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلا ريب وربما على غير يقين انه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض اليها الامر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتحيلاً على نوع ما . واما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس . فان صاحب
 المقاطعة كان له في املاكه على الناس الذين يسكنونها كامل
 الحقوق المملوكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكه .
 فان ما نسميه الان بالحقوق العامة كان وقتئذ الحقوق الخاصة . وما
 ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب
 المقاطعة يحضر منفلاً او ديواناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب
 من عدد قليل من امثاله لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة
 ولا يتصور في فكره هذا الامر حال كونه يكون قد انفذ احكامه الشخصية
 كسلطان باسمه الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضيه
 ليحيد كونه صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت
 مباينة لنفس معيشته ولكل ما كان يجريه في املاكه . وكان يعتبر
 ان ذلك انفل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق
 يحقوقيهم ومنزلتهم كنزليه يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم
 واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يحمله او يجبره على ان يعتبر القسم
 اذ على من الحكومة او المنظمات العامة كما نحن نعتبرها الان نظراً
 الى رسوخ فعل هذه المنظمات السياسية في ذهننا وكان يتمتع
 عن مجاراة الديوان اذا لم يوافقته الترار ويقاومه بالقوة . فبحصر المعنى
 كان الحق في زمن المذهب السیادی قائماً بالسيف . ولا ضمانه له

إلا القوة إذا كانت تعتبر القوة ضماناً للحق . فبواسطة القوة كانت
 تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان
 هو عدم أكثرات الأهلين حيثئذ بالدواوين الشرعية إذ لو كان
 للدواوين الشرعية السيادة ومجالس المسودين وقتئذ فعل حقيقي
 لكنا نرى لذلك أثراً في التاريخ فتدورها مما ثبت بطلانها ولا ينبغي
 أن نعجب من ذلك لأنه كان ثم مانع آخرهم من كل الأسباب التي
 ذكرتها . وهوان المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) بين جميع
 المذاهب الحكومية والضمانات السياسية هو المذهب الأصعب تنظيماً
 وتنفيذاً . لأنه قائم بهذا الشرط وهوان يترك في كل قسم من أقسام
 البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصوصية كل ما يمكن تركه فيها من
 أقسام الحكومة وأن يؤخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منه لأجل
 المحافظة على الهيئة الاجتماعية العامة فينقل إلى مركزها ويشتم على
 شكل حكومة مركزية . ومع أن هذا المذهب عقلياً بسيط جداً ومع
 ذلك من أكثر المذاهب تركيياً في واقع الأمر نظراً إلى سمو درجة التمدن
 التي يحتاج إليها لأجل الموافقة بين الاستقلال والحرية المحلية التي
 يمنحها بوفور النظام والخضوع للذين يأمر بها . ولذلك كان من
 الضروري أن تكون إرادة الإنسان أي الحرية الشخصية مساعدة على
 تأسيس هذا المذهب ومحافظة عليه بأكثر مما يقتضي في سائر المذاهب

الحكمية . لان الوسائط الاجبارية فيه اقل مما في سواه من المذاهب
فبناء على ذلك كان المذهب الاتحادي المذكور مستوجبا بلا ريب
في الهيئة الاجتماعية التي يحكمها نموا عظيما في العقل والاخلاق
والتمدن . وبالعجب ان هذا الذي قصد الاشراف الالتزاميون
تنظيمه وتنفيذه . لان عموم المذهب السيادي كان اتحادا دوليا
(فدراسيون) حقيقيا وكان موسسا على الاصول والمبادئ عينها
الموسسة عليها اليوم الولايات المتحدة الاميركانية فكان يزعم فيه
ان يترك لكل من المسودين جميع اجزاء الحكومة والسلطة الممكن
تركها لهم ولا ينتقل الى السيد الاكبر او الى ديوان البارونات
العمومي سوى اقل قسم ممكن من السلطة وذلك فقط عندما تمس
الحاجة فلا غرو انه لم يكن يمكن تاسيس مذهب كهذا نظرا الى ما كان
عليه الناس من الغباوة والشهوات الوحشية وناخر الاخلاق
والاداب في زمن السيادة . لان طبيعة ذلك المذهب الحكمي عينها
كانت مباينة على الخط المستقيم لافكار واخلاق البشر وقتئذ . فمن
ذا يعجب من عدم نجاح مقاصد الاشراف في هذا الشأن
فقد دققنا النظر في الهيئة الاجتماعية السيادية سواء كان في
عنصرها البسيط الاساسي ام في مجملها . وفحصنا عن تاثيرها في التمدن
وعما نتج وما كان ينبغي ان يتبع منها افرادا واجما لا يحق التمدن المذكور

ومجراه . واظن اننا حصلنا على هاتين التيجنين الاولى ان المذهب
السيادي اثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي
لانه ولد تصورات واحساسات حارة في الانفس واحتياجات ادبية
ونموا حسناً في الطباع والاخلاق

الثانية انه بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تاسيس نظام
شرعي ولا ضمانة ماسياسية . وهذا المذهب الذي كان لا بد منه
لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلت من جرى
الخشونة واصبحت غير قابلة للاتنظام كان في حد ذاته شيئاً من اصله
ولم يكن بمنهل الاصلاح ولا الامتداد فالحق السياسي الوحيد
الذي ايدته في الهيئة الاجتماعية الاورباوية انما هو حق المدافعة ولست
اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متأخرة نظير
تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض
بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل
المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى
غاية الانتظام الاجتماعي واسمى درجة كماله . فتباح الحرية الشخصية
ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل
واستوجب الامر ان نحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام
ويتدب هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

مناق الحكم
السيادي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة
 المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ايدته هذا المذهب وتمتع
 به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج مناف للهيئة الاجتماعية
 لانه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يوول الى
 خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا
 الحق بالكلية من قلب البشر لان ملاشاته تؤدي الى قبول الرق
 والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضعفت في الهيئة
 الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن
 يحتمل نشوها ثانيا من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة
 من طبيعة مبادي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو
 الذي اعادها الى اخلاق اوربا . والتمدن نال الشرف الرفيع بان
 خلى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز
 الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظة عليه

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية
 في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا
 وجهنا النظر الى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي ان
 يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له ان يفعل وان
 غايته وافقت طبيعته . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات

وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .
وانراجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن
السادس عشر

انه من المحال ان ينكر فضلهم وناثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرده
ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من ينشأ
تاريخ ذلك العصر لا بد له من ان يشاهد فيه عدداً جماً من
الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجميلة
وجميعها نشأت بلا شك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري^(١)
لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنها مع ذلك ابتها . وما شخصته
الكتب والرايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ
الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري
نقل جميعه عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر
والتصانيف الادبية والذات العقلية التي تنعمت بها اوربا بعد
انقضاء مدة الخشونة كان منشأها في حصن مذهب الاشراف وتحت
ظل اكناهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم
الانساني يقتضي له استعدادات عقلية واوراق فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروءة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل
الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظمات (تذييل من المترجم)

الاحوال التي ليست من شأن رعايا الشعب ولا تناسب حالة
 معيشتهم المملوءة اتعاباً واوصاباً واحزاناً ومشقات لا تحصى . فاول
 التذكريات الادبية واول التمنعات العقلية منسوبة في اوربا الى
 العصر السيادي سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا
 وبالعكس اذا فحصنا في التاريخ عن تأثير المذهب السيادي
 في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضاتنا انه كان على الدوام وفي
 كل مكان منافياً لتوطيد النظام العام ونشر الحرية العامة . وكيفما
 بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى ان الحكم السيادي يباعه ويعاكسه
 ولذلك منذ نشأ الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان المتان
 هما اصل السبب في غوالات النظام والحرية اعني بهما السلطة الملكية
 والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية
 السيادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمدة مختلفة ان يصلحوا
 احوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويحملوا له قوانين
 ونظامات عاسة كقولهم الفتح واولاده في انكلترا والقدس لويس في فرنسا
 وكثير من الاله راطورين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجد
 نفعا ما عانوه في هذا الشأن لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية
 نفسها كانت منافية اصلاً للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة
 قصد جماعة من اهل النهي ان يقرروا السيادة كهذه اجنات

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهوا انها حصلت
 درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر
 يعسر عليهم ذلك جداً . اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا
 زمان له او بالحرى رواية لا مريح لها ولا مشخصون . ويسهل جداً
 الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينهنا ايضاً على خطا الذين
 لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالخزي
 واللعنات . فكل من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لكي
 يكتشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تاثيرها من جهة في
 نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتأثيرها من
 جهة اخرى في الحالة الاجتماعية . فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان
 مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة
 وظهرت فيه كل الاداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب
 مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم . والآخرين لم يعتبروا سوى الضرر
 الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة ادراج
 النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طباع جميلة او
 فضائل عظيمة . ارنجاح ما فكل من القثنين جهل حقيقة عنصر
 التمدن المزدوج ولم يدرك ان التمدن قائم بنموين يمكن ان يظهر
 احدهما مدة من الزمان بقطع النظر عن الثاني . وان كان لا بد مع

تمادي القرون وتعداد الحوادث من ان يجلب احدهما الاخر
 وعلى كل حال ايها السادة المذهب السيادي كان ما وجب
 عليه ان يكون وفعل ما وجب عليه ان يفعل . وما اشتهر به اولئك
 القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود
 الشخصي . فكان من الواجب ان يتج من المذهب الاجتماعي الذي
 اسسوه انهم الشخصي . وحينما ينضم الانسان الى مذهب ما اجتماعي
 لا بد من ان تؤثر استعداداته الداخلية وامباله الادبية تأثيراً
 غلباً في الحال التي يركز عليها . ثم ان تلك الحال نفسها على التوالي
 تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتشطها وتنهيا . فحب
 الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية
 السيادية التي هي ابنتها اعنت طبعاً بنمو الانسان ذاتياً . وسوف
 نرى هذا الامر عينه في سائر عناصر التمدن المختلفة فانها بقيت محافظة
 على ما لم يساعدت على تقدم ونجاح العالم دون ان تحيد عن طريقها
 اهلها . فناريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الاورباوي من القرن
 الخامس الى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مثالنا الاتية

المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . الغصب والارغام ليسا من خاصيات
الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . أولاً بان يكون السلطان
منفوضاً الى الأكثر اهلية . ثانياً بان تحترم حرية المحكومين . الكنيسة تمتنع الشرط الاول
لأنها جمعية لا سبط . انواع التنصيب والانتخاب المخالفة الدارجة في الكنيسة .
الكنيسة اخطأت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدا السلطة فيها بطريقة غير
قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر مخجل . حركة العقل وحرية في
حضن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدا استقلالية
السلطة الروحية . رغبة الكومونة في التسلي على السلطة الزمنية واجتهادها بذلك
ايها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وناتج المذهب السيادي فهو موضوعنا الآن
هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر .
وقلت الكنيسة اذ ليس مقصودي كما تقدم الايضاح مخاطبتكم عن
الدين المسيحي في حدود انه وكما ذهب ديني بل ارشبي في ان اعطاء ايكم
عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليركية اي عن اذكايروس المسيحي
ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت
نظامها على نوع ما نعم انه حدث فيها بعد ذلك تغييرات عديدة
مهمة لكن يصح ان يقال انه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

نظام الكنيسة
لمسيحية ونفوذها
الاوليان

الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي .
فمن اول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في
القرن الخامس وحالة سائر عناصر المدن الاورباوي . وقد كنت
عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة
كعناصر تمدننا الاساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن
سوى فضلة من فغلات السلطنة الرومانية درست فاضحت اسماً بلا
مسي . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود .
والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حيثئذ
كامل العناصر المدنية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة
الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها
كانت في حالتها التي الانتظام والشبوية ذات صورة مكتملة وحاوية
الحركة والانتظام والحرارة والقوانين اعني اعظم وسائط النفوذ .
وهل تسلط النظمات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة الحياة
الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهديب من جهة
اخرى . لا سيما ان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة
التي تختص بالانسان واعنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه
ان يلقاه من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها عظيماً جداً
في المدن الحديث وربما كان اعظم ما جعله ان يكون اعداؤها

الالداء انفسهم والمتامون عنها الاكثر غير لاهم كانوا مهتمين بعضهم
 بخدمتها والبعض بمجارتها فلم يدققوا النظر في حقيقة امرها وعلى
 ظني انهم لم يدينوها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه
 فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات
 نظمات وتراتب متقنة غاية الاتقان وكانت الوسيطة بين
 الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل
 والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما
 نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من
 وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة
 نظاماتها الداخلية والمباني المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً
 ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الرؤساء الزمنيين سواء كانوا
 ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير
 الشعوب . ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث
 واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومبادئها ومنزلتها والتاثيرات
 التي يجب ان تكون احداثتها حينئذ نلتجئ الى التاريخ لاجل تحقيق
 القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والماجريات من القرن الخامس
 الى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة
 الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب

فلنعن الآن بالكنيسة مجد ذاتها ومجالاتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربما كان الامر الاهم هو نفس وجودها اي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كنائسية وبالاختصار وجود ديانة في هيئة حبرية منتظمة . فكثير من الناس المتورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واحبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً . لانهم يفكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة او اكليروس منتظم وبمصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من ان يكون تأثيرها بالاجمال مضرًا لا نافعاً . وعلى رايهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقه . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ما غريبة كوسيطه بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من الفحص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تاثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجبان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصلي . ول اجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مختص بالانسان ذاتياً لا بعلوم الهيئة

الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شيء اخر سوى علاقة سرية بين العابد والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات جديدة بين الناس فينشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مبهمه وموضوعها غير محقق على نوع ما التي لا يمكن وصفها وتعديدها الا بتسميتها فقط والتي تارة تنامي النفس الخفية وطوراً تتعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تنغزل بالشعر واخر تطلب كشف الاسرار الغامضة . وبالاختصار تلك الحاسة التي تشغل من شيء الى شيء على الدوام رغبة في الارتضاء والارتياح ولا تفر في مكان . فاذا حصرنا الديانة في تلك الحاسة كما تقدم فلا غرو ان تكون الديانة حيث تدب شخصية محضة اي مختصة بالانسان ذاتياً . نعم انه من الجائز ان حاسة كهذه تحرك الناس الى الاشتراك الوقتي ومن الجائز لا بل من الواجب ايضاً ان يسر أصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغذي وتقوى بذلك تلك الحاسة . ولكنها نظراً الى طبيعتها المتقلة غير الراكزة تايى ان تكون موضوعاً للاشتراك الدائم المتد ولا ترتضي بمذهب ما من التعاليم والطقوس والرسوم وبالحيلة تأيى ان تلد هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما اني حائد عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة
واما ان تلك الحماسة الدينية ليست بالتمام عبارة عن طبيعة الانسان
الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك واكثر منه بكثير . فانه
يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن
هذا العالم ومتعلقة بامور غريبة عن العالم المحسوس تقلق نفس
الانسان وتعذبها عذابا شديدا . فحل هذه المسائل والمعتقدات
والتعاليم التي تنسب من هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة
الاول ومنبعها الاصيل . ثم يوجد ايضا طريق اخرى تقود الناس
الى الديانة . فالذين درسوا الفلسفة من حضراتكم تقرر عندهم على
ظني ان التصورات الخلقية هي متميزة في الجواهر عن التصورات الدينية
وان تمييز الخير من الشر وجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد
يجدها الانسان في نفس طبيعته كما يجد فيها قواعد المنطق ومبادئها
موسسة فيه كما ان دابة السلوك بموجبها في مدة حياته الحاضرة . فان
تقرر هذا الامر تتعرض حينئذ مسألة الى الفكر البشري وهي ما
الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها . وهل وجوب فعل الخير
الكائن بذاته هو امر منفرد بلا مبدع ولا غاية . وهل لا يرشدن
الانسان الى اصل ومعاديه تجاوزان هذا العالم . فلا بد من هذا
السؤال بديها وبواسطته تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف له الحجاب عن تلك الاشياء الالهية التي
ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة

فالمسائل العديدة المحوية بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث
عن اصل الاخلاق الادبية وغايتها من جهة اخرى هي اذاً ينابيع
الديانة بالتأكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل
هي اولاً مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان
في ذاته . ثانياً مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب
الاخلاق الادبية الطبيعية وتصرح عن غايتها . ثالثاً واخيراً مجموع
مواعيد تلي آمال البشر المستقبلية . هذا ما انطوت عليه الديانة
بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من انواع الاحساسات المحضة ولا
حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من اشكال الشعر . ومنى
ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم
نعد حينئذ امرأ شخصياً محضاً بل تكون بعكس الامر مبدأ للاشتراك
بين الناس قوياً مخصصاً . فان اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق
لا يخص به احد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون الى
البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا
التعاليم التي تشارك المعتقدات فالقانون الذي وجب على فرد من
الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له .

تكوين الهيئة
الاجتماعية
الدينية

وهكذا المواعيد التي تعدها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها ايضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثمارها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن بد من ان تنصب منها على الخصوص لان اللفظة التي تفصح عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها (تلمذ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانها وقف لها (باللغات الافرنجية) . ومنى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اى متى تم اشتراك عدد ما من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لم حيثئذ حكومة اذ ان لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة . فبحال تكوين الهيئة الاجتماعية ولحجود تكوينها نحتاج الى حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيع التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية اى لاية هيئة كانت تتوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل ترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انه اذا

جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة
 الجبرية فالسلطان يفوض الى الأكثر فضلاً ولياقة من القوم اي
 الى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود . فان
 كان قصدها فتح الحرب يفوض السلطان الى الأكثر شجاعة وفروسة
 من الجماعة وان كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فاكثرهم
 لياقة يكون صاحب الامر فان التفاوت الطبيعي بين الناس في
 العالم يظهر للوجود من تلقاء نفسه متى كانت الأمور اخذة مسراها
 الطبيعي وكل من الناس يتخذ المنزلة التي تليق به وهكذا في الأمور
 الدينية ايضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والاهل والقوة
 بل يصلح بعضهم أكثر من بعض لبحث المعتقدات الدينية في عقول
 الناس . وآخرون يحوون الصفات اللازمة لحض الناس على حفظ
 التعاليم الدينية أكثر من سواهم وغيرهم يصلحون جيداً لتبليغ التأثيرات
 والآمال الدينية في النفوس . فالتفاوت الكائن بين الناس في
 المواهب العقلية والنفوذ يولد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما
 يولد في الهيئة المدنية . ورسل الدين يظهرون ويشتبهون كقواد
 الجيوش . فنرى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة
 الاجتماعية الدينية ومن جهة أخرى نراها تنمو وتزداد كما لا بواسطة
 التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيغها بين البشر . وهكذا

بمحال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبمحال ظهور
الهيئة الاجتماعية الدينية تنشي لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل
لاعتراض جوهرى فلنقاتل ان يقول انه لا حاجة للامر والاجبار في هذا
الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت
الحرية واجبة بالنعم والكمال فلا محل اذا للحكومة . فمن ظن
ايها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي
تبذلها في اخضاع الناس لها اي بعنصرها القهرى كان المامة بامر
الحكومة ضعيفا جداً

المبادئ
الاساسية
كل حكومة

ونخرج من الموضوع الديني وننخذ الحكومة المدنية كشاهد لذلك
وارجوكم ان تتبعوا معي مجرى الحوادث البسيط . فلنفترض الهيئة
الاجتماعية في الوجود وانه ينبغي ان تمام امر ما باسمها يوول الى صالحها
كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امر او اصدار حكم ما . فلا ريب انه
يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية
كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الراي الصوابي في الامور واصدار
الحكم العادل وهلم جرا . ففي اي امر كان ومهما كان الصالح المقصود
يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف
كل العمل . واول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة
والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخير الهيئة الاجتماعية .

فمضى وجدت ذلك تعانه امام الجمهور وتصرح به وحيثئذ ينبغي لها
ان تبث في عقول الناس الذين تسوسهم لكي يوافقوها عليه ويقتنعوا
باصابتها فيه . فهل في ذلك جميعه شيء من الارغام . كلا . واذا
افترضنا ايضا ان الحقيقة التي عليها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها
واعلانها حصل قبولها من الجميع واقتنعت الناس باصابة الحكومة
فيها وخضعت لها كل الارادات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا
حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى الآن . فهل لا تكون
تلك الحكومة موجودة او هل لا يلحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه ان
يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا
حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لادى ظهور المقاومة من قبل
البعض فان لم يقتنع الجميع بما قر عليه فرار الحكومة ولم يخضعوا لها
من تلقاء ارادتهم حيثئذ يجري استخدام القوة لارغام المقاومين . وما
ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعا في البشر وتقصيرهم عن درجة
الكمال . وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل
بالسلطان ايضا ومن المحال ايجاد واسطة لمنعه بالاطلاق . فلا بد
للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حد ما على الدوام
لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما امكن للحكومات
عدم استخدامها تقتصر عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم . حتى

ان اعظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر
على الوسائط الادبية المحضة والتاثير في العقول والافكار . وكل ما
استغنت الحكومة عن الوسائط الجبرية وافقت بذلك طبيعتها
الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وازدادت شرفا واعتبارا .
وبالعكس كل ما اكثرت استعمال القوة الجبرية ادى الاسر الى
الخلل بشرفها ومقامها وتعذرت عن اتمام امور عظيمة ما تستطيع
اجراءه الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتتنازع عنها
بالاقناع وتخضع لامرها جميع الارادات الحرة بالوسائط العقلية فقط
فبناء على ما تقدم لا تكون القوة الجبرية اساسا جوهريا للحكومة
بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائط وقوى يراد بها الاكتشاف
على ما يوافق اجراؤه في كل ظرف من الظروف اعني الاكتشاف على
الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال
تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها .
فلا يمكننا والحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثم
عمل لاستعمال الارغام كلياً او جزئياً حتى ولو منع الارغام مطلقاً

وهكذا ايضا حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالتوة الجبرية
ممنوعة عنها بلا شك لان سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا
غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني بها كانت نتيجة . ومع ذلك

المباني
الاساسية
حكومة
الكنيسة

فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق واوضحناه من
الامور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل
المتعلقة بمعاد البشر او اذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية يخنوي
حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في
كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضا
ان تشهر التعليمات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعظ الناس بها
وان تذكرهم اياها كل ما راتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي
في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق
الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا
فقط ما يجب عليها اتمامه . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيناه بالكلية
فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهرية المتعلقة
بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة وروساء
للدن او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه
المسئلة التي هي سبب المنازعة بين اكثر الجبهيات الدينية وجمعية
الكويكر لا يمكن ملامشتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً
في الوجود وتقتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهم
اذا قرر القرار على لزوم جمعية قضاة وروساء للدين فهل يوافق ان
يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض ام الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اي على سلسلة المراتب . فهذه المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من القضاة الدينيين القوة الجبرية اولم تسلب منهم على حد سوى . فعوضاً عن ملائمة الهيئة الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية يجب ان نقر بان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبان الحكومة الدينية تتولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة التي تقتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها الحكومة الدينية وماهية مبادئ واساسات قانونيتها . فذلك هو البحث الحقيقي الذي يلجئنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تثبت قانونيتها ويمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى الاكثر اهلية واستحقاقاً من القوم فيستمر في ايديهم على قدر ما يسمع بذلك قصور الطبيعة البشرية وعدم كمالها . ويبادر هكذا الى البحث عن الاشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين الجماعة واستقبالهم وتفويض الامر والنهي اليهم وتوليهم بتنظيم

القوانين الشرعية اللازمة لسياسة الهيئة الاجتماعية . ثانياً ان يعتبر السلطان المرتب قانونياً حرية المروءة^٤ وسين القانونية ويحترمها . فبهذين الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت ام مدنية اعني بها طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للمحافظة على الحرية وعدم اغتصابها . فذلك هي القاعدة التي بموجبها تدان كل حكومة

فبناء على ذلك عوضاً عن ان نونب الكنيسة اي حكومة العالم المسيحي على وجودها يجب علينا ان نبحث عن كيفية انتظامها وعن موافقة او عدم موافقة مبادئها للشرطين الجوهريين اللذين هما اساس كل حكومة جيدة . فلنفحص اذاً عن حالة الكنيسة بالنظر الى ما تقدم

انه يوجد لفظة قد درج استعمالها غالباً لاجل التعبير عن الاكليروس المسيحي من جهة ترتيب وانتقال السلطان في الكنيسة وهي لفظة كاست^(١) اعني سبطاً التي اضطر الى تجنبها . وطالما سميت جماعة القضاة الكنائسيين بهذه التسمية مع انها لا تناسبهم لكونها تدل على توارث السلطان او الوظائف الحكيمية فاننا اذا فحصنا عن هذا الامر في تاريخ العالم ووجهنا النظر الى جميع الاقطار

(١) لفظة كاست التي ترادفها في العربية لفظة سبط تصلح للدلالة على الحكومة

الوراثية لا الانتخابية

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك وراثياً محضاً عندهم أي ان الوظيفة او السلطان يتقل من الاب الى الابن . فبناءً على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها حيث لا اصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذ استعمال لفظة زمرة او جماعة . نعم ان مذهب الجماعة اعني المذهب الانتخابي له مساوي لكنه مبين بالكلية للمذهب السبطي اي الوراثي . فلا يناسب اصلاً استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية ورهبانية القسيسين منعت الاكليروس المسيحي من ان يستحيل الى سبط وراثي

فلا بد من ان تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي ان المذهب السبطي الوراثي يتولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط يدل على ذلك . فتمت صارت نفس الوظائف ونفس السلطات وراثية في نفس العائلات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز ولا يسوغ لاحد ما املاك تلك الوظيفة او تلك السلطة بقطع النظر عن اصل مولده كما تم هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت فيها الحكومة الدينية تحت استيلاء سبط ما اصبحت الوظائف فيها امتيازية ولم يكن لغير عائلات السبط حق في تقلدها . واما الكنيسة المسيحية فلم يشاهد فيها شيء من ذلك بل بعكس الامر كانت تقبل الناس كافة على التساوي في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لاسيما من القرن
 الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقى الى الوظائف الاكليركية
 كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع
 اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان
 والوجوه ومع ان العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت
 هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والمساواة بين
 الاقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والاهلية القانونية الى اسمى
 الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبة من
 كون الكنيسة جمعية لا سبطاً . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان
 السبط من طبيعته الجهمود وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان
 لاننا اذا فتحنا جميع التواريخ نرى الجهمود متسلطاً على جميع الهيئات
 الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي اي الوراثة سواء كانت دينية
 ام سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا تقدر ان نقول انها لبثت في
 حالة الجهمود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة
 وتقدم مدة قرون عديدة . وكان الذي يبحثها على ذلك هو تارة
 سطوة اخصامها واعداؤها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى
 الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي
 هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها

يحتوي نخبيرات جديدة وتقدمًا ونجاحاً . فلا شك ان مواظبتها
على الحركة والنمو وعدم تسلط اليهود عليها ما ناتج من قبولها
جميع الناس على التساوي في الرضائف الاكبريكية ردوام المحافظة
على هذا المبدأ

وتربى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر اهلية الناس الذين
كانت تفرض اليهم امر الساطان وكيف كانت تكشف دلي اهل
الكالات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين حقيقياً
وتدعوهم الى تمديد وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقين اولهما انتخاب الاعلى للادنى
وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب الحقيقي
الذي نعرفه اليوم . فرسامة التسييسين مثلاً كانت منسوبة بالرئيس
وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى . وهكذا ايضاً ما يتعلق
بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من قبض انعام الاشراف او غير
ذلك فكان الرئيس الاعلى سواء كان بابا او ملكاً او سيداً يعين من
يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي
سالكا وعليه المعول . وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة
تنتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صدها على الغالب
حتى ان شعب المومنين كان يتداخل في هذا الامر بعض الاحيان

وفي الاديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام . وفي رومية كانت
 زمرة الكاردينالية تنتخب البابوات . وقبلًا كانت جماعة الاكبروس
 الروماني تشترك جميعًا في هذا الانتخاب . فما قد وجدنا المبدأين
 اللذين بموجبهما يفوض السلطان ويقرر قانونيًا وهما انتخاب الاعلى
 للادنى وانتخاب الادنى للاعلى جاريتين في الكنيسة وعليهما المعول
 لاسباب في المدة التي نحن في صدددها . فكانت الكنيسة بواسطة هاتين
 الطريقتين تعين الاشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم الى تقلد
 تلك الوظائف . الا ان هذين المبدأين اللذين كانا جاريتين في
 آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم احدهما
 الاخر وبجارية . وبعد انتضاء قرون مديدة وحصول تلبات عديدة
 تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الاعلى للادنى ولكن من القرن
 الخامس الى الثاني عشر كان المبدأ الاخر وهو انتخاب الادنى للاعلى
 لم يزل متغلبًا بالاجمال . ولا تعجبوا ايها السادة من امر وجود هذين
 المبدأين المتباينين في زمن واحد لانكم اذا نظرتم الى الهيئة الاجتماعية
 بوجه العموم والى مجرى الاحوال الطبيعي في العالم والى طريقة
 انتقال السلطان فيه ترون ان ذلك يتم نارة على احد هذين
 الوجهين وطورًا على الوجه الاخر . فالكنيسة لم تختراعها بل وجدتها
 في حالة البشر الفطرية فاستعارتها . وفي كل منها جانب من

الحقيقية والفائدة وربما كان اتفاقها مما احسن واسطة غالباً لاستيصال السلطان القانوني . وعلى ظني ان تغلب احدهما في الكنيسة اي انتخاب الادنى للاعلى انما بحسب مصيبة كبيرة . لكن الثاني مع ذلك لم يتلاش بالكلية فيها بل تظاهر في كل الازمنة تحت اسام مختلفة ومع كونه لم يفرز بالنجاح على الدوام الا ان ذلك كان يكفي لاقامة الحجة ومنع الآخر عن وضع اليد والتسلط المطلق . وكانت قوة الكنيسة قد نمت حيثئذ نمواً عظيماً بسبب احترامها للمساواة ورغبتها في الكمالات القانونية . فكانت قد استمالت اليها قلوب الناس اكثر من سواها من الهيئات الاجتماعية لسبب كونها تحت طائلتهم ومستعدة لاستقبال جميع المعارف والفنون وكامل اطماع الشريفة الموجودة في الطبيعة البشرية . فمن ذلك خصوصاً نتج اقتدارها وشوكتها لامن غناها وثروتها ومن الوسائط غير القانونية التي طالما استخدمتها

واما الشرط الثاني الذي تقوم به كل حكومة جيدة اعني احترام الحرية فكان ضعيفاً جداً في الكنيسة المسيحية وسبباً انه داخله مبدأ سيئان احدهما من طبيعة الكنيسة وموسس في تعاليمها والثاني من نتائج ضعف الطبيعة البشرية لامن طبيعة التعاليم المسيحية فالاول هو انكارها حقوق العقل الشخصي وادعائها اذاعة

الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان
 حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبداً لكن
 من المحال تنفيذه فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل
 المشري ان لم تفتح له ابواب العقل اي ان لم يقبله العقل . ولا بد
 للعقل من النظر في الاعتقاد والتحصى عنه مها كان . وان تم
 الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل
 ذاته بالافكار والتصورات التي يكثف قبولها وما ذلك الا فعل من
 افعال العقل لا ينكر امره مها قصدوا تنكير صورته . على ان العقل
 قابل التلف ومن الجائز انه ينقص احياناً او يتنازل عن حقه ومن
 الممكن اغراؤه بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار
 ما يحق له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السيئ المتقبل
 من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تاثير محض كامل ولا
 امكن ان يكون له ذلك

والمبدأ السيئ الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي
 اخنلسته الكنيسة وهو حق مباين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية
 الدينية ولاصل الكنيسة نفسها ولتعاليمها الاصلية . وقد اعترض
 عليها في ذلك كثير من الابا الاكثر شهرة كالقديس امبروسوس
 والقديس هيلارس والقديس مارتنوس دون ان يجدي ذلك نفعا .

لا بل تغلب فيها ذلك المبدأ لدرجة أنه كاد يتسلط بالكلية .
فادعوا لها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معاً او
بالبحري مقاصدة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرطقة اي احقار
حرية الفكر البشري القانونية هو الخطا الذي كان قد تخلل بالكنيسة
واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناء على ما تقدم قد نقرر ان مبادئ الكنيسة من جهة حرية
اعضاءها كانت غير قانونية واقل نفعاً وفائدة من مبادئها المختصة
بترتيب السلطان الكنائسي . ولكن لا ينبغي ان نظن مع ذلك ان
المبدأ الفاسد يفسد اساس الشئ حتى انه يحدث منه كل الاذى
المغروس في طبيعته ذاتها . فلا شئ يضر بالناريج اكثر من المنطق
اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شئ ما في فكره الى استخراج كامل
النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشئ عينه . فانه لا ينبغي استعمال
هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سريعة النتائج كالذكر
البشري . والخير والشرها ممزوجان بجميع الاشياء مزجاً قوياً
بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية
او النفس البشرية فلا بد من ان تجدوا في كل مكان ذينك الامرين
معاً ينومان الواحد بزاء الاخر ويتحاربان لكن دون ان يفني احدهما
الاخر . والطبيعة البشرية لا تنصل ابداً الى اخر حدود الخير او

الشربل تنتقل على الدوام من الواحد الى الآخر وتنهض حينما
 يظهر انها قريبة جداً من العثرة وتعث حينما يخال انها سالكة باستقامة
 وهنا ايضا نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقاً
 انها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . فضلاً عن ذلك
 يوجد حادث عمومي هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا
 الوقوف على حقيقة امره فلا يخفاكم ايها السادة اننا اذا تصورنا اليوم
 حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الاً على افعال الانسان
 الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات
 وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية
 وافعال الانسان السرية الخصوصية فما من حكومة تتعرض لها اصلاً
 لان هذه الاشياء من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها
 كانت تتصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد
 شرعت في ان تسوس الفكر البشري والحرية البشرية والضمير
 والاراء الشخصية . ولم يكن عندها دستور كما عندنا اليوم مصرحة
 فيه الافعال الجنائية المنافية للاخلاق والمضرة بالهيئة الاجتماعية
 فتقاصها فقط لكونها مخنوية هاتين الصفتين معاً بل كانت تجمع في
 فائئة كل الافعال الجنائية المنافية للاخلاق فقط وتسميها خطايا
 وتقاصها جميعاً . وكانت غايتها ردعها جميعاً وقمعها . وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دأبها إلا إنسان الخارجي وعلاقات الناس المدنية المخضة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دأبها الإنسان الداخلي والفكر والسريّة أعني الأمور التي من طبيعتها الخفية والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة إذا بسب نفس طبيعة مشروعها وطبيعة بعض المبادئ المؤسسة عليها حكومتها في خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية استعمالاً منافياً للقوانين . لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية تلقى ثمّ مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لأن الأفكار البشرية والحرية إذا ترك لها مجال مهما كان صغيراً أو أطلق لها العنان قليلاً تغلب بالحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتجبير السلطان المطلق عينه التي تقع في قبضته على أن يتنازل عن سلطته مراراً عديدة . وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية فأننا قد شاهدنا فيها الحكم على الأرائقة بالموت وتحريم حق الفحص الحر واختصار العقل الشخصي ونشر المعتقدات بطريق الأراغام بواسطة الحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية امتد فيها العقل الشخصي ونما بها كثر جرأة مما وقع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيوع أما هي ثمرة الآراء الشخصية . فالشيوع والهرتقات وكل الحزب المناقض الذي كان وسط الكنيسة هو برهان قاطع مانع على الحياة والحركة

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحياة مضطربة مؤلمة مملوءة أخطاراً
 وغياً وإنما لكنها حياة شريفة وذات قوة عظيمة لأنها كانت السبب في
 نمو العقل البشري والإرادة البشرية أجل نموها حسنة وإذا تركنا
 الحزب المناقض جانبا ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد
 لها ترتيبات وأعمالاً مغايرة في ظاهر الأمر لمعض مبادئها . فأنها تنكر
 حق الفحص الحر وتبتغي سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم
 إلى العقل الحكم في أمورها على الدوام ومع كون الحرية هي الأساس
 في الحكومة الكنائسية فضلاً عن أن ترتيباتها ووسائلها إنما هي
 التجمع اقليسية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسائل
 والإنذارات والخطوط على الدوام . فأنه لم يسبق لحكومة ما أن
 تستعمل المذاكرة والمداولة العامة إلى هذه الدرجة حتى يخال
 للإنسان أنه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود
 المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الأمر والنهي
 والحل والربط وبالآخذ صار تنفيذ أمور الأحكام لأنها حكومة حقيقية
 وبهذا المتدار اشتدت حرارة الحياة العقلية في وسط تلك
 الحكومة حتى أنها تغلبت وسادت على سائر الأمور . وصار استعمال
 العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس قصدي أن
 استنتج من ذلك أنه لم يحدث تأثيراً من المبادئ السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رأي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب
الكنيسة المحكي لابل كانت تلك المبادي قد اثرت اثاراً مرة جداً
في المدة التي تشغلنا . واثرت في ما بعد اثاراً اكثر مرارة من هذه لكنه
لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا امانت الخير
الذي كان ينمو في وسط الارض

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر الى داخلتها وطبيعتها .
فلنتظر الآن الى علاقاتها مع رؤساء الشعوب واصحاب السلطة
الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها

علاقات
الكنيسة مع
الرؤساء
الزمينيين

فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك
البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت
معه وشابهته في العوايد وشاركته في العلاقات ولما رأت بازائها
اولئك الملوك والرؤساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم
الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة مالا في المعتقدات ولا في
التقليدات ولا في الاحساسات ايقنت حينئذ بحلول الخطر الجسيم
وداخلها رعب عظيم . واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان
تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً وتجليهم الى الايمان . وفي
بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية
على نوع ما . ولاجل اتمام مقصدها اخذت تفعل ما من شأنه ان

يؤثر في حواسهم ومخيلاتهم ولذلك ازداد في تلك المدة عدد الاحنفالات
في الكنيسة واكتست تلك الاحنفالات روتقا وبهجة عظيمة وتنوعت
وتشكلت . والروايات والاعخبار ثبتت لنا ان الكنيسة كانت
تستعمل هذه الوسائط لغاية استجلاب البربر وكانت تجذبهم الى
الايان بالمناظر المبهجة الجميلة

ولما ركزوا وتحولوا الى الايمان المسيحي ووجد بينهم وبين الكنيسة
بعض العلاقات كانت الكنيسة مع ذلك لم تنزل في خطر عظيم من
جهتهم لان صفاتهم الوحشية وغباوتهم وقلة تبصرهم في الامور بلغت
هذا الحد حتى ان المعتقدات والاشعارات الجديدة التي اوحيت
اليهم وشت فيهم كان بالكاد لها تاثير في عقولهم وكانوا لا يلبثون ان
يرجعوا الى عوايدهم الاغصابية فينبوب الكنيسة من جرى نسطياتهم
وتعدياتهم ما ينبوب باقي اقسام الهيئة الاجتماعية . فلاجل صيانة
نفسها اشهرت مبدأ سبق اعلانه في مدة السلطنة الرومانية لكن
باقل صراحة وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية واستقلال
كليهما . وبواسطة هذا المبدأ حفظت حريتها بين البربر مقرر
ان القوة الجبرية لا فعل لها اصلاً في مذهب المعتقدات والامال
والمواعيد الدينية وان النظام الروحي منفرد بكليته عن النظام
الزمني وما زالت تدافع عن هذا المبدأ

فلمعومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للعال من تمسك
الكنيسة بالمبدأ المذكور . اذ فضلاً عن جليها الفوائد الزمنية
كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطينتين
وجعل كلاً منها تناظر الاخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمجامعها
عن حرية الضمير والافكار بوجه الاجمال مهدت السبل لاستقلال
الضمير والافكار بين الافراد لانها قررت ان مذهب الاستقادات
الدينية لا يسوغ اخضاعه لتير القوة الجبرية . فانقاد كل ايمان الى
تقرير هذا التكلام عينه عما يتعلق بذاته اذ ان مبدأ حرية الفئص اي
حرية الفكر الشخصي هو على التام مطابق لمبدأ استقلال السلطة
الروحية العامة بالنسبة الى السلطة الزمنية

ولكن واسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى ط
التسلط والرئاسة وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لان ازدياد
الطبيعي والعظمة البشرية حملاها على ان تحاول ليس
الاستقلال عن السلطان الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي الشك
مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة
البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب
اخرى يهمنها الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان

يتولد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير
 البشري غير خاضعين لسلطان ينازعها حق المداولة وقرار الراي
 ويعاملها بالقوة الجبرية اي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة
 تدعي حق نص الاراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت
 الحاضر على وجه التقارب لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة
 كما كان ذلك في القرن العاشر وبقع الفكر والضمير تحت حكم
 قوانين وترتيبات وسلطة تدعي حق الامر والنهي عليها وقهرها
 بواسطة القوة الجبرية وبالاختصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية
 وتملك فعلاً على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة
 الجبرية فلا غرو ان يات طبعاً تلك السلطة الروحية الى دعوى
 التسلط على النظام الزمني قائلة (يا للعجب أليكون لي الحكم والتسلط
 على اهل واعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه اي على
 فكره وارادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صواحيه الظاهرة
 المادية الفانية . اأكون انا ملقنة ومفسرة العدل والحق ولا استطيع
 نسوية الامور العالمية على مقتضى العدل والحق) . فبجرد هذا
 الفكر وبناء عليه كان لابد للنظام الروحي من ان يحاول التسطي
 على النظام الزمني لاسيما ان الروحانيات وقشدي كانت حاوية ضمن
 دائرتها كامل تفرعات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روعي وهو النظام اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي مكنيا مستوليا على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة من ان يدعي تولى الاحكام العمومية على العالم بأسره

وكان ثم سبب اخر يحملة على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشؤمة التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من صفات الحكومة الزمنية وقتئذ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تنقر والامن بضعة قرون . ولكن في المدة التي نحن في عددها كانت الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المنضدة واللصوصية التي لا تطاق ومهما كانت وقتئذ حالة الكنيسة متاخرة من جهتي العدالة والاخلاق فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على الدوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات او عدد من الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكا ما قد فقد حقوقه وصارت رعاياه في حل من ايمانهم بالخضوع له والطاعة لوامره كانت على الغالب تلك المداخلة قانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للقلق . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تفقد بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها .
وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن انفسهم
والحماية عن حقوقهم من التعديات المدنية فكانت الديانة تتدخل
باسم الله وتتصر لحقوقهم وذلك بعد من الاسباب التي اعانت كثيراً
على ظفر المبدأ الثيوكراتيكي

ويوجد أيضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة
روساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها
في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء لانظام الكنائسي
واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين
بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وبالتالي مرتبطين
بعلاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا
ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين
والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر
وكان ثم عدة اسباب متتالية تضرب عنها صفحا لطوله شرحها قد
حملت الاساقفة على ان يعتبروا الملوك البربر خلفاء القياصرة الرومانيين
الى حد محدود وان يخضعوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق .
فروساء الاكليروس كان لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة
الكنائسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض
 الخدمات واخيراً صفة الرعايا المجريدين التي كانت توجبهم الى
 الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان
 الرؤساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة
 كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية
 كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية
 المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهتهم
 يحتجون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان للتمنع عن القيام
 بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين
 ميل لا يمكن تجنبه على نوع ما بحمل الرؤساء الزمنيين على اعدام
 الاستقلال الروحي ورؤساء الكنيسة على استعمال الاستقلال
 الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاجرة العظيمة
 التي وقعت بسبب امر تقليد الوظائف بين الاحبار والسلطنة
 الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه
 حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاخلاف مراكز رؤساء
 الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلاً
 بين الفريقين حيثئذ

ثم كان ايضا بين الكنيسة والروساء المالكين علاقة اخرى لم تكن تجديها نفعا بل عادت عليها بالشوم والضرر الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية اردع الهراتقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائل لذلك اذ لم يكن عندها جنود ابنة وكانت عند اصدارها حكما على بعض الهراتقة لا تملك طريقة لتنفيذه . فكانت حيثئذ تستغيث بمادعي بالساعد العامي اي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شأنها الامر الذي يوجب الاسف حقا . وقد اضطرت اليه بسبب اعتمادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضطهاد

فانهي الحديث هنا ايها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروع اليوم من مسألة الكنيسة وقد بقي عليّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المبادئ المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدن العمومي . ثم اجتهد بعد ذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتغييرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الان من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها

المقالة السادسة

موضوع المقالة . انفراد الرئيس من المروؤس في الكنيسة . نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة نائية بعيدة . جمع الاكليروس من كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والفرائع . طريقتها في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان مهاسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو مبدا تميز السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالانتظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة الثيوكراتيكية . هود روح الفحص والحرية . أيلار . الثورة البلدية . عدم الارتباط بين ذنبك المحادثن

ايها السادة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانهاء الفحص عن حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفردة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والروساء الزمنيين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم غير الوجهين الاولين فقط فبقي علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة

مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث
لملاحظات عمومية على تأثير الكنيسة في التمدن الاورباوي من القرن
الخامس الى الثاني عشر واخيراً انحقق ما تقرره بواسطة فحصنا عن
الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة
المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب
اقتصر على الاشياء العمومية جداً . اذ لا يمكنني الدخول في البحث
عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الكليركين اليومية
مع المومنين . بل مقصودي فقط ان اورد عليكم المبادئ الجوهرية
واعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة وتصرفاتها مع شعب
المسيحيين

فالامر الذي يمتاز به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب
خللاً اساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن
المرووس وعدم نفوذ المرووسين في امور حكومتهم واستقلال
الاكليروس المسيحي بالنسبة الى المومنين

ويستدل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتنا الانسانية والهيئة
الاجتماعية وذلك من تخلله في الكنيسة منذ ابتدا مدتها . وانفصال
الاكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكلية في المدة التي تشغلنا

علاقات
الكنيسة مع
الشعوب

بل كان الشعب المسيحي يتداخل بأمور حكومته في بعض الظروف
حين انتخاب الاسقف مثلاً وهذا في بعض المرات دائماً . ولكن رويداً
رويداً ضعفت تلك المداخلة وتدرت وكانت قد ابتدأت ان تقل
منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الاكليروس
الى الانفصال والاستقلال هو على نوع ما عبارة عن تاريخ الكنيسة
منذ عهدا . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك
المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان
تنسب كل ما حصل من الخلل بوجه الاطلاق الى ميل الاكليروس
للانفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مختص
بالاكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية
استعداد قوي لرفع شان الحكماء الروساء وتمييزهم عن المرووسيين
وتخصيصهم بالوصاف الامتيازية الالهية . وذلك نتيجة نفس المماررية
المفوضة اليهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك
يسو مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر مما يسو في غيرها
اوليس شان المرووسيين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من
يهتم بامر عقله وضميره ومعاده اي باخص قسم من نفسه وذاته
ومن المحتمل ان يكل الانسان الى حكومة ما صالحة المادية وعامة
احواله الزمنية الى حد محدود ولو تسبب له من ذلك اضرار جسيمة

وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أخبر باحتراق بينه
 اذ قال اذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لان امور المنزل لاتسنيي ولكن
 متى كان الامر متعلقا بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل
 بالكلية عن سياسة نفسه وتسليمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس
 ادبيا ويحسب كرق وعبودية اشنع واقبح بما لا يقاس من عبودية الجسم
 فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في امر علاقات
 القيروس مع المومنين وكان يزداد يوما فيوما لكمة لم يتغلب بالكلية
 به اوضح ذلك فيما بعد . وقد سبق وعايتم ايها السادة ان ذات
 الكليركين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحريرتهم ضمانه ما . فكم
 بالحريري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم
 كانت اشد تعاسة . اذ انه كان يحصل بين الاكليركين بعضهم مع
 بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان
 ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس
 فلم يجري شيء من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة
 الكنائسية بصفة مشاهدين لا غير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب
 هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات
 الاكليروس على سبيل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس
 في بنهها فقط بل في معاطاتها ايضا وانه لا حق للعامة اصلاً في

المداخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول
في المدة التي نحن في صددها واضطرّ الأمر الى انقلابات وثورات
مهولة وانقضا فروع عديدة حتى تلاشت قوتها واعيدت المسائل
والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الكليروس شرعاً عن الشعب كان اذا قد ثبت
تقريباً قبل القرن الثاني عشر كمبدأ وفي واقع الأمر كحادثة إلهام
وليست غايته مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان خاليًا من
النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة ايام ذكرها . نعم انه كان قد فقد
حق المداخلة الشرعية لكنه لم يفقد النفوذ . ولما المستحيل ان يكون
لشعب نفوذ في اية حكومة كانت لاسيما في الحكومة التي مستنداتها
مشتركة بين الرئيس والمرووس . فحيث تنبؤ تلك المشاركة
في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة غاية واحدة فلا
بد من وجود المواصلات بينهما ولا يمكن قطعها بالكافة مهما كانت
النظامات والترتيبات مخافة من اصلها . ولاجل توضيح معني قولي
هذا أقدم لكم شاهداً من الدائرة السياسية قريب العهد . وهو انه لم
يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنسي محروم المداخلة
الشرعية بامور الاحكام من جرى النظامات اكثر مما كان في
القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى أنه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالتولية
مداخلة أهالي الرسمية بامر ممارسة السلطة والأحكام ومع ذلك
فلا ريب أن الشعب كان له نفوذ وقتئذٍ على الحكومة أكثر من أوقات
أخرى كالأوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي
كانت فيها المجالس العالية تتدخل بأمور السياسة كثيراً والتي
كان فيها الشعب له مداخلة بالأحكام بالطريق الشرعي . وسبب
ذلك أيها السادة أنه يوجد قوة لا تخرست حكم القوانين وعند
الاقتضا لا تعيا بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الأفكار
والادراك والرأي العام . فكان الرأي العام متسلطاً في فرنسا مدة
القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر من كل المدد السابقة ومع
أنه كان خالياً من الوسائط الشرعية لتنفيذ ما ربه مع الحكومة كان
يفعل ذلك بواسطة سلطان الأفكار التي كانت نعم الرئيس
والمرووس فتمنع الرئيس عن مخالفة أفكار المرووس أو عن عدم
مراعاتها . والذي كان متوقفاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس
إلى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المقدم ذكرها
فمع أن الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة
كانت الأفكار وقتئذٍ متهيجة بالنسبة إلى المواد الدينية وذلك
الهيجان كان يعم الشعب والأكليروس معاً وبهذه الوساطة كان

للشعب نفوذ على الأكليروس

فمن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب
التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر
 مما يظن عادة . نعم أن الناس يرغبون في سرعة نجاح أعمالهم وظهور
مفاعيلها للعيان ويميلون إلى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم
سريعاً ولكن لم يتوفق لهم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الأمر
دائماً ذا افادة . بل يوجد أوقات وأحوال لا يصلح فيها ولا يسلك
إلا التأثيرات البعيدة غير المنظورة وماكم شاهدًا ثانياً من الدائرة
السياسية أيضاً . فكم من مرة طلب ديوان العموم في إنكلترا من حكومته
لأسياسنة ١٦٤١ (كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة)
أن يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء وأهل
الشورى الخ إذا كان يعتبر نواله هذا الأمر بواسطة نفوذه كضمانة عظيمة
وقد فعل ذلك مراراً دون أن يحصل على ثمره ما نظراً إلى عدم
التوافق في الانتخاب وعدم ائتمان سياسة الأمور لكن ما الذي
يجري الآن في إنكلترا ليست مفوضة تسمية الوزراء وأعظم متوظفي
المملكة إلى رأي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك بواسطة النفوذ
والمداخلة القريبة التأثير بل بالوسائط البعيدة التأثير . والنتيجة
التي طالما رغبها إنكلترا حصلت عليها لكن بواسطة أخرى وأما

الواسطة الاولى فلم تجدها نفعا

وهنا امر استاذن من حضراتكم التبصر به هنيهة وهوان النفوذ
يستلزم في الذين يفوض امره اليهم المعارف الزائدة والحكمة والمحاذرة
وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري
ان يكونوا متاكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم . واما الوسائط
التي تاثيرها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الامع الصعوبات وبعد
التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها تخضع للفحص
والتحقيق والمضادة ولا تظفر الا رويدا رويدا فاذا كانت العقول
غير مستوفية الشروط المتتضية لتفويض امر المداخلة
القريبة اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذ استعمال الوسائط البعيدة
التاثير افضل ولئن كانت غالبا غير كافية . فهكذا كان يفعل
الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك ان تاثيره كان ضعيفا غير
مكتمل لكنه لم يخلُ مع ذلك من فعل وتأثير

وكان ايضا سبب اخر للواصله بين الكنيسة والعوام وهو
توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانه لما
كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير
الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائما متألقة من رجال متساوين
على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انه كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم الا انه بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة
 عائشين في مكان واحد وكانوا يرعون من اقاصي هيكلهم الشعب
 الخاضع لقوانينهم . واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب
 لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرفيق
 باسفل القصر السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس
 وعضوا كيريكي . وكان الاكليروس مخالطاً طبقات الناس
 واصنافها كافة . وهكذا كان اختلاف احوال القسيسين المسيحيين
 ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيراً لاتحاد الاكليروس
 مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي
 حازت السلطة . وكان الاساقفة وروساء الاكليروس المسيحي زيادة
 على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومنخرطين في السلك المدني
 والسلك الكنايسي معاً . ومن ذلك نتجت المشاركة في الصوامع
 والعوايد والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا . وطالما وقع اللوم
 على الاساقفة الذين كانوا يسرون الى الحرب والقتال والقسيسين
 الذين يستسرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم
 لكنه اقل ضرراً من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين
 كانوا لا يخرجون من هيكلهم اصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس .
 والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير

الثانوية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية اعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة باحوالهم واهمالهم اصلاً . وكان من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الاحوال والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس عن المروءوس ان لم نقل ملاشأنه . وبما انه قد تقرر لدينا هذا الانفصال وتعينت حدوده فلنبجث الان عن كيفية سياسة الكنيسة للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق نمو الانسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية الظاهرة

فمن جهة نمو الانسان ذاتياً حقاً لا اظن ان الكنيسة اهتمت به كثيراً في الزمن الذي نحن بذكره . بل جاهدت في اصلاح شان سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهدئتها وترجيح العدالة في تصرفاتهم مع الضعفا والصعاليك . واهتمت بانناش الضعفا وتقويتهم وبحث الحياة الادبية في نفوسهم واحياء آمال وافكار فيهم ارفع درجة مما كانت تنطوي عليه معيشتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لمست اظن ان الكنيسة اعانت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يخصص بالعوام خصوصاً . وما كانت تصنع من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الاكليروس

اذ كانت تجتهد كثيراً بموئلك الزمرة وتقدمها وتعاليم القسيسين
وربيت لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تنقيهم على
قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية النعيسة في ذلك
الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعني بنمو الافكار
والاخلاق رأساً بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطيئة .
ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بفتحها ميداناً
واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها . وعلى
ذلك اقتصرنا فقط من جهة ما يؤول الى نمو العقل بين العوام
في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيراً ما يؤول الى تحسين
حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير
قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال النباح والفظائع
العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية
مثلاً . وقد قيل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان
المتاخر منسوب بتمامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك
مبالغة لان العبودية لبثت زماناً طويلاً في حوضن الهيئة الاجتماعية
المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم يتسرع
هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونشء افكار

ومبادئ أخرى للتمدن . ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال
 الكنيسة نفوذها لحصره وتضييق دائرته . واقوى برهان على ذلك
 هو ان اغلب نصوص الاعناق في ازمته مختلفة كانت مؤسسة على سبب
 ديني . فكانت التصورات الدينية واماال الآخرة وتساوي الناس في
 الدين هي الامور التي في غالب الظروف تبنى عليها نصوص الاعناق
 وكانت الكنيسة تجتهد ايضا بنسخ كثير من العوايد البربرية وباصلاح
 القوانين الجنائية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة
 ومشومة حيثئذ رغما عن بعض مبادئ الحرية التي كانت تمارجها .
 فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر
 عندهم الوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الالتباس
 فكانت الكنيسة تعتني بالاعتياض عنها بوسائط اخر قانونية تناسب
 الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع
 الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة .
 ولدى مراجعتها يظهر جليا عظم نسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية
 والعادلة المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان
 اغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لولم تحافظ
 عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعتن بنشرها لكانت انمحت هاتيك
 الافكار وبادت . وان رمت الوقوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف

تأثير الكنيسة
 في القوانين
 الشرعية
 الجنائية

في اثنا الدعوى فافتحوا شريعة الويز بغوثيين وانظروا باية حكمة
توصي به

(يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة ان يستنطق اولاً
الشهود ويفحص بعد ذلك الاوراق لكما تظهر الحقيقة على الوجه
الصريح ولكي لا يلجأ مع السهولة الى القسم . فان العدالة والبحث
عن الحقيقة يقتضيان فحص اوراق الطرفين مع التدقيق وعدم
المصير الى القسم الذي يتهدد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغته
وتطرح اليقين فقط في الدعاوي التي فيها لا يتيسر للقاضي ان
يكشف على خط ما اصلاً ولا على بينة ولا على دليل اكيد يظهر
له الحقيقة .) وكانت نسبة القصاص الى الجريمة في المواد الجنائية
محددة بمقتضى مبادئ فلسفية وادبية صحيحة ومنها يظهر اجتهاد
مشرع ذي علم ومعارف بحاربة غباوة وعسف الاخلاق الخشنة
واذا قابلنا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة
بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الاخرين نجد شاهداً
عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعي في القتل سوى
الضرر الحاصل فقط والتصاص فيها كناية عن تعويض الضرر
مادياً . واما في هذه الشريعة فتعتبر في الجريمة النية وهو الاعل
الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انها تنصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشئ عن عدم
الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمداً سواء كان مع
اضرار السوء ام دون اضرار . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون
منفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والقصاصات تختلف
بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكتفِ
المشرع بهذا فقط بل حاول ايضا ان يخفف مفعول تلك التعريفة
المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر الخشنة ان لم يحاول
نسخها بالكلية . ولم يبق في شريعته سوى فرق واحد لا غير بين
الحر والرق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصه بحسب
اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبته بل فقط بحسب
اختلاف درجات المحنة الادبية . واما في العبيد فلم يتجراً المشرع
على ان يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد
ان يحدده ويضيق دائرته . وجعله متوقفاً على مراعاة نظامية وبالحنفية
ان المتن يستحق الذكر وهو الاتي

(اذا كان كل مجرم او موالس قد وجب عليه القصاص فكم
بالمحرم من يذنب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب
من السادات الذين من فرط كبرياهم يعدمون عيدهم الحيوة بدون
ادنى ذنب . فبناء على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

المحدود بالكلية وتامر بان تعبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد
ويجري العمل بموجبها . فانه لا يسوغ لاي سيد كان اولاية سيده
كانت ان يامر بقتل احد من عبيدها ذكورا واناثا ولا شخص
اخر ممن يلوذ بهادون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض
العبيد او الخدم يستوجب قصاصه بالموت فليبادر الحال سيده
الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل او الكونت او الدوك
ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت الجثة فيجري قصاص
المجرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيده
بالذات . وان ابي القاضي ان يامر بقتل المدعي عليه فيسطر حيث
يجفه حكما فحواه انه يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيده بقتله او بهتبه
الحياة . واذا تاتي للعبد ان يقاوم سيده بوقاحة مشومة ويضربه او
يقصد ضربه بسلاح او بحجر او بشئ اخر ايا كان وقتل السيد عبده
حيث يقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص
للرتب على القاتل . فقط ينبغي حيث اثبات ان الامر توقع على
هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث
الذين كانوا شاهدين ويقسم من الفاعل نفسه . وكل من يقتل
عبده عن مجرد الرداءة بلا حكم جهري سواء كان بذات يده او
بواسطة يد اخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجبر على

ان يقضي الباقي من حياته منفياً وفي التوبة وتتقل املاكه الى
 الاقرب من اهله بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث)
 ثم يوجد في نظمات الكنيسة امر قل من لاحظته ايها السادة
 وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الايام لانه
 مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجراءات القوانين الجنائية
 للافكار الفلسفية الحديثة . فان بحثتم عن طبيعة قصاصات الكنيسة
 وعن النأدييات الجمهورية التي كانت من اخص طرائقها ترون ان
 الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش
 الادبي في نفس الحاضرين . ويدخل تلك القوانين امر آخر
 وهو امر الفدى . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال افراز الفدى
 عن النصاص وهل في باطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة
 فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الائم الى التندم وتكريه
 الناس بالائم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين
 ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . افليس
 هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالحقيقة . او لم يطلب في القرن
 الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماً ومعرفة اصلاح القوانين
 الجنائية الاوروبية باوية محافظة على تلك المبادي بعينها . افتحوا كتبهم
 ككتب موسيو بتنام مثلاً فتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

ترتيب
 قصاصات
 الكنيسة

الوسائط التأديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة . ولا ريب انهم لم يستغيروها منها . والكنيسة لم يكن بخطر لها ببال ان مثلها سيقندي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لأفكارهم وآرائهم . واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثاره الحروب والفتن والتسطي والتعدي وإبعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجهل هذه الله^(١) وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بلطف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها . والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب فملك ايها السادة هي الامور الاكثر اهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يختص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب . وقد اعدبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها . فبقي علينا ان نستخرج مما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاورباوي . وما ذلك على ظني الا عمل قد اتمناه او كاد يتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمبادئ المهمة المختصة بالكنيسة ينبي عن مفعولها ويبينه فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعمالها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في ازمة

معلومة تقع بين بعض الاعباد (المرجم)

ما النتائج مع مشاهدتكم الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها نقاد
الى تقرير مادتين اكدتين عموميتين . اولاهما ان الكنيسة احدثت
تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والادبية في اوربا المتاخرة اي في
الافكار والاحساسات والاخلاق العمومية وهذا الامر ين . وكان
نمو اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتياً الجوهري . ومن يراجع التاريخ من القرن
الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل
البشري ومستلاً زمامه . فكانت جميع الآراء يتخللها اللاهوت وكانت
المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه
اللاهوتي . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا
المقدار حتى انها اخضعت العلوم الحسائية والطبيعية ايضاً لتعاليمها .
وكان الروح اللاهوتي على نوع ما الدم التجاري في مفاصل العالم
الاورباوي الى مدة باكون وديكرت وهما اول من حول سيرة الادراك
عن السبل اللاهوتية اولها في انكلترا والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون
فكانت العادات والافكار والالفاظ اللاهوتية تظهر فيها على
الدوام . وبالاجمال فان ذلك التأثير كان مفيداً حسناً اذ ليس
فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الوسطة واتجت ثماراً
بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنه تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شوهد في العالم القديم . فكانت
الحركة مقرونة بالثبو والتقدم

ثم ان الكنيسة كانت سببا في نمو العقل البشري في الزمان
المتاخر نموا متسعا متنوعا لم يسبق نظيره في الماضي . فكان الادراك
في الشرق القديم دينيا محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية انسانيـ
مجرداً . وفي زمان اخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت بنـام
وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد اختبى عن العيان . وفي غيره
كان الانسان وشهوته واشعاراته وصواحه فقط ظاهرين للوجود
واما في الزمان المتاخر فتدخل روح الدين في كل الاشياء دون ان
يرفض شيئاً منها فالادراك في الازمنة المتاخرة تتظاهر فيه الانسانية
والاشياء الالهية معاً . والاشعارات والصوايح البشرية لها مكان عظيم في
كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان
الدينية وجزء وجوده المرتبط بعالم غير هذا . فهكذا قد جبرى
ينبوعا نمو الانسان العظيم اعني بهما الديانة والانسانية في آن واحد
ومع الفيض والغزارة رغماً عن كل ما داخل تاثيرات الكنيسة من
الخلل والضرر والجور الادبي فكانت غايتها حميدة وتخرج منها النـمـولـا
الضغط والتوسيع لا التضيق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الكنيسة

تبر ان كنيسة
في الدائرة
الادبية

اعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها الحاسيات
 والاخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوايد القبيحة الخشنة لكن
 في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع
 الرعايا وبالعلاقات القوة مع الحرية لست اظن ان تأثيراتها كانت
 حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحزب لمذهبين سياسيين
 وتدافع عنها في اغلب الاوقات المذهب الثوكراتيكي والمذهب
 السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذنباً
 بذي الدين وطوراً منتهياً بالهيئة المدنية . فان فحضم جميع نظاماتها
 وشرائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها احد المبدأين الثوكراتيكي
 او السلطاني متسلطاً فكانت تحمي سلطة القياصرة المطلقة في
 حالة ضعفها . وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم ساطانها الروحي
 في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعلم على القليل من
 الحوادث وعلى بعض الظروف فان الكنيسة حامت مراراً عن حقوق
 الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيراً على العصاوة بل
 هيجتهم احياناً على ذلك . وكم تمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم
 مقاومة الملوك والروساء ولكن لما ظهرت للوجود مسألة الضمانات
 السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظمات ثابتة
 مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة أكيدة من تعديات السلطة

الحكمة كانت الكنيسة تميل بالاجمال الى جهة السلطة المطلق
ولا ينبغي ان تعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبه الى ضعف
الطبيعة البشرية في طائفة الاكلروس او الى خلل ما خصوصي في
الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهرى اقوى واشد
من هذه الاسباب

تأثير الكنيسة
في الدائرة
السياسية

فماذا ترى يزعم الدين ايا كان وماذا يدعي . انه يدعي حكم
الارادة الانسانية والشهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وسلطة
وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فذئاب
الدين اذا اخضع الحرية البشرية التي تقاوم وغاية الانتصار
عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه . وحقيقة الامر
ان الاديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح
ارادته ليس لها واسطة اديية تؤثر في الانسان غير الانسان نفسه
وارادته وحرية . وحينما تستعمل وسائل خارجية كالنقود والاعمال
وغير ذلك مما ينافي رضاه الخالص واتقياده الخير المجرد تعامله
حينئذ كما يعامل الماء والرج وكل قوة مادية محضة عند ما يراد
استخدامها وليس هذا مقصودها اذ لا تبلغ هكذا مرامها من امتلاك الارادة
البشرية وسياساتها . ولكنها تتم الاديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها
الاجتهاد بان تكون محظية لدى الارادة والحرية حظوة حقيقية ليكون

الانسان خاضعاً لها من تلقا ارادته وحرية وتكون حرية مصونة
 في اثنا خضوعه . فهذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان
 حله وانها لطلالما غفلت عنه وتوهيت ان الحرية من الصعوبات لا
 من الوسائط . ونسيت ماهية طبيعة القوة التي تقصد معاملتها
 وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى
 ارتكابها هذا الخطا انقادت رغما الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة
 ومجاراتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة اياها كخصم فقط ومهتمة
 بضبطها لا بصيانتها والحفاظة عليها . ولو ميزت الاديان حقيقة
 جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي
 غفلت لكانت عايت انه من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها
 ادبيا وان الدين لا فعل له الا بالوسائط الادبية وانه لا يسوغ
 له ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقرت ارادة الانسان
 واجتهدت بان تمتلكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل
 وحادت عن المقصود حتى اصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر
 ما شكت منه الحرية

واكتفى اياها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية
 التي احدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استلخصتها
 في هاتين التيجنين وها تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .
 فعلينا الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ
 ما استتجناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليريكية وحالتها
 ولننظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني
 عشر وهل نمت فيها بالحقبة المبادي التي اوردتها لكم وهل ظهرت
 النتائج التي اعنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج
 ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم فانه
 لخطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الازمنة الادبي لدي مطالعة
 التاريخ . ولتخذ شاهداً حيوة رجل مثل كرومويل او كوستاف ادولف
 او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم
 وتوثر فيه حوادث عظيمة . ويوثر في حوادث اخر واخيراً يصل
 الى الغاية . فنهرفه حينئذ لكن بجملة هيئته وكما خرج على نوع ما
 من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في مد امره ما
 قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكتملاً بل تم ذلك
 على التتابع . وكما يكون الناس مادياً كذلك يتكونون ادبياً وكل يوم
 يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكرمويل سنة ١٦٥٠
 لم يكن ككرمويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسه ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت فيه وكم من اشيا فقدتها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل من حياته لا نراه فيه اصلاً يشابه ذاته حينما يصل الى الغاية ومع ذلك فقد سقط اكثر المورخين في هذا الخطا عينه لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاستبروه هكذا في كل مدة حياته فعندهم ان كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون نفس الخطا في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية . فلنعتن ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطا واني قد قدمت لكم مبادي الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيداً ان هذا الشخص هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويداً رويداً وجزاً جزاً وتارة هنا وطوراً هناك ومرة في زمن واخرى في غيره فلا تنتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والانتظام . بل سنرى هنا مبداء نبغ وهناك مبداء اخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساو بل متشتتاً متفرقاً . ولا تقدر ان تشاهد نفس الهيئة بجمليتها الا اذا وصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المتاخرة فهنا اورد عليكم الاحوال المختلفة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس الى الثاني عشر . وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

فررت لكم تماماً فلا بد من ان نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بأنه

حقيقي

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة
 ساطانية اي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة
 الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصلت الغاية والنهاية ونالت
 الظن التام . فانها كانت قد قهرت الوثنية وظهرت بها لان القيص
 الاخير الذي لقب بلقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور
 كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر
 الاعظم على طريقة اوغسطس وطيار يوس . وكانت الكنيسة تعتقد
 ايضاً بانها فرغت من محاربة الاراتقة ولاسيا الاربوسيين الذين هم
 اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهرطقة اذ كان قد نشر في حقهم
 الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً .
 فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدوها الالدين وحكمتها
 ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفسه زوال السلطنة الرومانية
 ووجدت امامها وثنيين اخرين وهرطقة اخرين وهم البربر الغوثيون
 والفنداليون والبوركينيون والفرنك . فكانت مصيبتها عظيمة
 جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذلك
 في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شوهد

حالة الكنيسة
 حين نهاية
 مدة السلطنة
 الرومانية

انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بالذهب البلدي
والسلطة المطلقة. ولما نجحت في استجلاب البربر الى الدين حاولت
ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشأن
ورغبت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالقياصرة الرومانيين ويتخذوا كامل
حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها
وبين السلطنة الرومانية وذلك كان داب الاساقفة وديدنهم مدة
القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العهوم وغاية
منها

لكن كان من المحال فتح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة
الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قويم هيح فسقطت الكنيسة
نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية .
ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات
القرون السابقة يرى فرق عظيم جدا اذ كانت قد اضمحلت
حيث كل فضلات التمدن الروماني حتى حسن اسلوب اللغة .
وبان جليا الانحسار على نوع ما في الخشونة . فمن جهة كان البربر
يدخلون في زمرة الاكليركيين فيصيرون كهنة واساقفة . ومن جهة
اخرى تطرق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل
منهم يترأس على شذمة ويطوف بها البلاد ناهبا وملازما للشر

حالة الكنيسة
بعد غزوات
البربر

والقتال دون ان يتخلى عن اسقفية وفي تاريخ غريغوريوس النوري
تروون كثيراً من الاساتفة ومن جعلتهم سالون وساجيتير يفضون
حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة اولها انفراز
السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدأ في المدة
المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورة اذان الكنيسة لما رأت
عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت
لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تهتم في صيانة نفسها بواسطة
الاستقلال والتزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان
لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة
والكهنة يرى جيرانه البربر يتداخلون دون انكشاف بامور
الكنيسة لكي يتسلطوا على ثروته واملاكه وسلطانه ولم يكن له
واسطة للمدافعة عن نفسه الا ان يقول لهم (ان النظام الروحي
مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به)
فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع ونمو
الرهبنات في الغرب . فانه في بداية القرن السادس وضع القديس
بنادكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد الحال عدد الرهبان

الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الأكليروس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم أنه كان يؤخذ منهم أحياناً قسيسون حتى وإساقفة أيضاً إلا أنه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كنقسم من الأكليروس الحقيقي إلا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس إذ شوه قسيسون وإساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانين أن ذلك شجاع وتقدم في الدين ولذلك أخذت الرهبنة تنمو عظيماً في أوربا . وكان تأثير الرهبان في أذهان البربر أعظم من تأثير الأكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما أن البربر كانوا قد آلفوا على الأكليروس العامي كالأسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤيائهم ونهبيهم والاستخفاف بهم . فكان يؤهم أمر الدير ويستعظمون الغارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الأديرة في زمان الخشونة ملجأً للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأً للعوام . ولجأً إلى الأديرة الأنام الاتقيا كما كانوا لجأوا في الشرق إلى تيبايد لكي يتخلصوا من الحياة العالمية ومن فساد الفسظنطينية فالحادثان العظيمان المختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما نمو مبدأ انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهة ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة أخرى

ثم انه تجدد ايضا في اخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة
الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فتجددت محالفة
وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني . وكان زمان تهديت
فيه مصاعب الامور . وحصلت فيه الباباوية على نجاح عظيم . ولكن
المشروع المذكور فسد ايضا ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان
وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها له
فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت الباباوية على عموم النصرانية
ومرأست عليها

حالة الكنيسة
في زمن
المذهب
السيادي

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام
ولحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكيسة ايضا . فانتقلت من
تلك الحالة الى الهيئة السبادية وانخرطت في سلوكها وهي حالة الكنيسة
الثالثة . ومن جرى تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام
الاكليروسي ما قد حدث في النظام المدني تقريرا فافتلاشت كل وحدة
وانحل كل انضمام ونجزاً كل شي وعاد الى شخصيته وهيئته الاصلية
ومكانه الخصوصي . حيثئذ وجد الاكليريكيون في حالة مشكلة لم يسبق
لهم من قبل من جرى التضاد الواقع طبعاً بين احساساتهم وصوالتهم
كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصوالتهم كقسيسين
ووقع روساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فأخذت أحدها تتغلب على الثانية وضعف الروح الأكبر بكي عن
الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي
وارتخت روابط سلسلة الدرجات الأكبر يكية وفترت المهمة بسبب
الميل الى الاستقلال والتخلق بالاخلاق السيادية. فحصلت المبادرة
حيث من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وابعادها .
وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اما كن بواسطة
تأسيس مذهب اتحادي (كوتفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات
وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد المجامع
الكنائسية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص
باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان
رئيس اساقفة ريمس المسمى هنكار اول عاضدا لهذا المشروع . واعنى
بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنسية ويبحث عن كامل الوسائط التي
تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتممها بالفعل . وكان
يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن
تسلط الباباوات من جهة اخرى وهو الذي قال لما بلغه ان البابا
عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان اتيا ليحرم فسيذهب
محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينج بل فسد كما
كان قد فسد مشروع اعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حيثئذ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتانا .
 فكان كل اسقف وكل قسيس يعزل في استغفائه او في ديره .
 ودام التفريق وعدم الانتظام مستمرا نظرا لمداومه السبب .
 وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت
 الايرادات الاكليريكية مطعما للطامع وموضوعا للتسطي وفسدت
 اخلاق التسييسين وقبحت احوالهم

فاشأزت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والاكليركيين
 الصالحين معا . وتظاهر الحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة
 البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في
 بعض الاصلاح كلود استيف توريينو واكوبار رئيس اساقفة ايمون
 في مركزها . لكنهما لم يكونا حائزين للباقة والكفاية لاتمام عمل
 كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حفض الكنيسة قادرة على ان
 تنجيه وهي دولة رومية اي الباباوية ولم تلبث ان نجحت في الواقع
 ودخلت اذ ذاك الكنيسة في جاري القرن الحادي عشر في حالتها
 الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة
 الجديدة هو غريغور يوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعا

ولقد اعتدنا ايها السادة على ان تصور غريغور يوس السابع
 كرجل قصد ان يلقي كل شيء في حالة الجهد وكعدو للنمو العقلي

حالة الكنيسة

في مدة

غريغور يوس

السابع

والاجتماعي وكرجل زعم ان يبقي العالم على حاله الراسخة اوان
 يحاول تاخيرهُ مع انه لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن
 الا مصلحا من اصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الأكبر .
 وكان من شأنه في الاحوال الكنائسية ما كان من شان شارلمان
 في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان
 قصده اصلاح حالة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية
 وتهذيب اخلاقها وتأييد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي
 المقدس مقدام العمل مراعيًا في ذلك مصلحة الخصوصي

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة
 للباباوية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجهد والتاخير ظهر مثل هذا
 العمل ايضا في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب
 والتهذيب وصرامة الاخلاق وتاديبها . وهو الزمان الذي وضع فيه
 روبرت دي موليم قانونًا صارمًا في مدينة سيتو وزمان القديس
 نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني
 وبالاختصار زمان القديس برناردوس صاحب الاصلاح العظيم .
 فحصل اضطراب كبير في الاديرة اذ ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذه
 الاصلاحات وابوا قبولها وادعوا انها من باب التعدي على حريتهم
 وقالوا انه يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حالة الكنيسة

الأولية من المستحيل ونسبوا أولئك المصلحين إلى قلة العقل
والهذيان والظلم . وإن فتحتم تاريخ نورمانديا لاوردريك فيتال
تروه مشحوناً بمثل هذا التشكي والتظلم

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة
ولانضمامها . لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة
العالم والأديرة تأتي نفسها بالاصلاحات الأدبية المفيدة كان بعض
الرجال من أهل العظمة والنشان المنفرقين بعضهم عن بعض
يقررون أن الإدراك البشري جزء مهم من أجزاء الإنسان وله حق
الداخلية بأفكاره وتصوراتهِ . والعدد الأكثر من هؤلاء لم يدحضوا
الآراء المقررة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا
يقولون إن للعقل حقاً في أن يبرهن عليها وأنه لا يكفي تأييدها
وتأكيداتها من قبل السلطة . فيوحنا إيريجن وروسلين وإبيلاد
هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بأن يستدعي
أرائه وهؤلاء أول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة
الاصلاح الذي شرع فيه من هيلد براند والقديس برناردوس .
وإذا بحثنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جلياً أنه لم يحصل
تغيير في الأفكار والآراء أو مجدد لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان
هؤلاء يسردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة إبيلار كما

ظهور روح
النقص في
الكنيسة

بخبرنا هونفسه في مقدمته اللاهوتية (يسألونه براهين فلسفية من
 شأنها اقناع الفكر وتوسلون اليه ان يرشدكم لا الى طريقة حفظ
 ما يلقيهم بل الى فهم ذلك وإدراكه اذلا يمكن التصديق واليقين
 بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقرانه بما لا يستطيع
 ادراكه المعلم ولا التلميذ وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى
 سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليه يرجع كل شيء وهل يرخص
 للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي امور الدنيا وكتب الاثم
 الا ليتقوها ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللحماية
 عنها بلياقة . فهذه الغاية تقتضي خصوصاً ان يستعين الانسان
 بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكون كفواً للرد والجدال في تلك
 المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي واثلاً تغلب
 عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الآيلة الى تحرير العقل
 واعادة روح الفحص واعتري الكنيسة من جرى ذلك خوف
 واضطراب . ومع انها كانت مهمة باصلاح احوالها بادرت حالاً
 الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحديثين الذين كانت طريقة
 تدريسهم تهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم
 الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

اثناء انتقال الكنيسة الى حالتها الشيوكراتيكية الرهبانية . فانتشبت
القتال حينئذ بين الاكليروس واهل حرية الفكر ولم يكن
يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ابيلاز مع
القديس برنردوس ومعجم سواسن وسنس التي فيها حكم على ابيلاز
بما يؤكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكانا عظيما بهذا
المقدار من تاريخ التمدن المتأخر . وذلك هو اهم الظروف المتعلقة
بحالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها
وهي حركة تحرير البلديين . وبالعجب من التناقض الناجم عن
خشونة الاخلاق وغبائتها . فانه لو اخبر هؤلاء القوم الذين غنموا
حريتهم عنفاً بانه يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري
والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهراثة لكانوا رجوماً
للحال او احرقوا . وكم من مرة وقع ابيلاز ورافاقه في مثل هذه الاخطار
ومن جهة اخرى كان هؤلاء المؤلفون انفسهم الذين طالبوا بحرية
العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خلافاً
عظيماً وعدواناً كبيراً وخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين
الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي
وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

اعل النصارى
البادي

القوتين العظيمتين وقبل ان ادركتا ان صالحهما واحد . واما في
 القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما إمتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا
 من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الآتية

المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن
الامن عشر . مسألة مزدوجة اولاً تحرير البلدين . حالة البلدان من القرن
الخامس الى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة . نتائج
تحرير البلدين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
الشعب . القضاة واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادنى . نوع
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

ايها السادة

قد وصلنا الى القرن الثاني عشر من تاريخ المنصرين العظمين
الاولين للتمدن المتأخر اعني بها الحكم السيادي والكنيسة . فعلينا
الآن ان نهتم بثالث هؤلاء العناصر الاساسية اي بالمذهب البادي
لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في
خطابنا على ذينك المنصرين

صعوبة
الاطلاع على
اصل مذهب
البلدين

اما حالة المنصر البادي فتختلف معنا عن حالتي الكنيسة
والسيادة لان هاتين قد ظهرتتا لنا من القرن الخامس الى القرن
الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جليلة ولئن كانتا
قد ازدادتتا نموا فيما بعد . وقد عاينا ظهورهما ونشأهما وبلوغهما سن

الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ . ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبدئ ظهوره الصريح في مسرح العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعد حينئذ من جملة تناعر التمدن الماخرو من اهمها

فما يختص بالحكم السيادي والكيانية قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنبؤ من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المبادي ببعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كنا نتمكن من تحقيقها بواسطة انحصار عن الحوادث نفسها . ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في مهده ولذلك لا يمكنني الان ان اخاطبكم الا عن الاسباب والاصول . وما سأتونه عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سهر التمدن يكون على نوع ما على سبيل الغموض والتقدير دون ان استطع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له . وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائده نظامه وثمارها وحينئذ يثبت التاريخ ما تقرره بهذا الشأن .

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لانيهم سلفاً على ما يجمل ان
 يكون غير مكتمل او بغير اوانه في الصورة التاريخية التي ساورها لكم
 فافترضوا ان رجلاً من الالهالي النبليين في القرن الثاني عشر
 يظهر بين الناس بغتة في سنة ١٧٨٩ حين ابتدا تلك الثورة الممولة
 التي اصبحت شان فرنسا ويحطى له ليقراء ان كان يعرف القراءة
 كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الافكار ككتيب
 موسيموسيس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس
 مضمون الكتيب (ما هو القسم الثالث من الدولة . ان القسم الثالث
 من الدولة انما هو الامة الفرنسية اوبه ما خلا الاشراف والاكليبيكين)
 فاسالكم اي السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل
 وهل تظنون انه كان يفهم معناها كلا . فانه لا يقدر ان يفهم معنى
 هاتين الكلمتين (الامة الفرنسية) لانهما لا تشخصان له امراً من الامور
 التي له بها علم او الملم ولا حادثاً من حوادث زمانه . وان افترضنا
 انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من ما لها ما تنسبه الي القسم
 الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة
 الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون
 او الكفر لفرط منافضتها ما الفه نظره ومباينتها لمجمل افكاره
 واشعاراته

فاسالوا الان ذلك الرجل المنذهل في امره ان تتبعكم وقودوه
 الى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريس اوبوفي اولاً ونونويون
 نياخذة حيثذ عجب اخر اذ انه لدى دخوله المدينة لا يرى ابراجاً
 ولا خنادق ولا جنوداً من اهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار
 بل كل شئ مهمل مهيب معد للتسليم ان يشاء ان يتسلمه ويملكه
 فيدخله الوسواس والخوف من جهة امن ذلك البلد وصيانتة ويراة
 بلد اضعيفاً لا امان فيه . ثم يجناز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها
 وعن طرائق حكمها واحوال اهلها فيجيبونه انه يوجد خارج الاسوار
 حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغبة ابدون رضاهم وتستدعي
 انصارهم فتبعثهم الى الحروب بدون مشاورتهم ثم يذكرون له
 القضاة وارباب الوظائف وشيوخ البلد فيسألونهم ان اهلها اهل البلد
 لا تنتقمهم ويباغه ان امور البلد لا يديرها اهلها بل رجل من قمل
 الملك يتولى امرها وحده من بعيد والاباغ من ذلك انه يسبع ان
 الاهالي لا حق لهم بالاجتماع والذاكرة عموماً في ما يمس صواتهم
 وان ناقوس كنيسة لا ينبههم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي
 حيثذ يادي الترن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة . لانه كان
 اذهاهما ادعاه اهلها الى البلاد اي القسم الثالث من الدولة من العظيمة
 والشان ويراهم الان داخل مدنهم في حالة من العبودية والضعف

والنلاشي أفج من كل ما يقدر ان يتصوره فينتقل هكذا من الشي
الى ضده ومن منظر اهل متسلطين الى منظر اهل لاشان لم
ولا مقدرة . فهل يمكنه ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين
الامرين كلا بل لا بدع اذا اعتراه الخبل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهل البلد
في هذا القرن التاسع عشر . فنشاهد للحال منظرًا مزدوجًا مثل
ذاك على التمام فقط نرى الاية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال
العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى
هناك احداً من اهل البلد ولا نسمع لهم ذكراً اذ لا مداخله لهم بشي
من هذا ولا اهمية لهم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لهم في الدولة
والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يفكرون بهذا الخصوص هم ذواتهم
وكيف يتكلمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع
حكومة فرنسا العامة لدنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة
امرهم ولراينا منهم التواضع والبلادة الى اقصى الدرجات في هذ
الموضوع حتى لكنا نرى مالكي امرهم القداما عني السادات الاشرف
يحتقرونهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا
منهم حريتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الامر ولا يغتاظون
منه اصلاً

ثم لدخل البلد نفسه وتنظر ما يجري فيه فان المنظر يختلف
 وكأننا نحن في قلعة يحميها اهالي البلد شاكي السلاح وهو لا اهالي
 يضربون العوايد والمكوس على انفسهم ويتخبون القضاة واصحاب
 الرظا ف من بينهم ويتضون ويقاصون ويجمعون للذاكرة في امورهم
 ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولهم جنود
 مرتبة وبا لاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فتلك هي
 المناقضة بعينها التي اندهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في
 القرن الثامن عشر فقط الاية منعكسة . فهنا الامة البلدية هي
 الاساس الاهم وكل شي والبلد لا شي . وهناك الامة البلدية لا شي
 والبلد الاساس الاهم وكل شي . فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني
 عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة وانتقالات مهمة
 حتى حصل هذا التغير الذي لا يجد في حالة احدى مراتب المهنة
 الاجتماعية . ومع كل هذا التغير لا شك ان ما كان يدعى بالقسم
 الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيا من ذرية الاهالي
 الباديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر وورثهم . وتلك الامة
 ذات التشايع العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها
 وتايدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام امرها
 بل اصلاح شان العالم باسره ايضا وإدارة احكامه فتلك الامة هي

بدون أدنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين أهاجوا الشرارة في
القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشجاعة والعزم لكي يتخلصوا
من مظالم بعض الأشراف في بعض البقع أو المدن الختيرة التي كانوا
قاطنين فيها

وحيثما أننا لا نقدر نجد أثراً لهذه الاحالة في الحالة التي كان عليها
البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنها قد تمت واسبابها متشعبة
بالحوادث والوقائع التي تباينت منذ القرن الثاني عشر الى القرن
الثامن عشر وسنطالع عليها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . ومع
ذلك فان اصل منشأ ثلث الدولة اي اهاالي البلديين له الاهمية
الكبرى في التاريخ . لكننا لا نقدر ان نكتشف على كامل اسرار
وجوده من مجرد النظر الى اصله بل نجد فيه اثار ذلك حتى بعد
احالته نجد فيه صفاته الاصلية مع انه لم يكن ذلك منذ وقتنا
وبيان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر واثمن كان على
نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظني في اقتناع من قبيل ذلك ،

فلكي تنف على حقيقة حالها ينبغي لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من
وجهين اصليين وفي ذلك مسألتان عظيمتان يجب حلها . ولاهامسألة
تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابه والتغيرات
الناشئة عنه في حالة اهاالي البلدان والهيئة التي تحولوا اليها بعد سائر

المراتب في الدولة . والثانية تخص بنفس الحكومة البلدية وبمجاله
المدن المتحررة الداخلية وبعلاقات الاهالي بعضهم مع بعض وبالمبادي
والرسوم والاخلاق والسلطة في المدن

ومن هذين النوعين اي من تغيير حالة اهالي المدن الاجتماعية
من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى
انصبت كل النتائج التي اُثرت في المدن المتأخر . ولا يوجد حادث
ما من الحوادث التي حصل منها هذا التأثير الا ويعزى الى احد
هذين السببين المقدم ذكرهما . فتمنى وقفنا على حقيقة امرها وفهمنا
جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهة وما هي تلك الحكومة وهيبتها
من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنا مفتاحي تاريخ العنصر
البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا .
فان الحوادث التي ساورها عليها لا تناسب الحكومات البلدية التي
في القرن الثاني عشر جميعاً او على حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا
وانكلترا وفرنسا معاً . وما خلا بعض الحوادث التي تناسب الجميع
عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينه باختصار وفي ما بعد سنصادفه
في مجرى المدن وندرسه حيث ذبا كثر دقة !

ولكننا نقف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية يجب ان

اسباب تحرير
البلدان وصفنا

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر اي
منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي ابتدأت فيها الثورة
البلدية . فأكبر لكم ان الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت
أوتما عجيباً في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية
تنسب الى عموم المدن وسأجتهد بحصر خطابي فيها ومنى انتهيت من
ذلك فالذي اشرحه من الامور الخصوصية يكون متعلقاتاً بمدن فرنسا
لاسما بالمدن الشمالية التي في العبر الشامي من نهري الرون واللوار
وستظهر صورتها جلياً فينضح الامر

فاعلموا ايها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية
من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية
وخطر ارتكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي
نوهت لكم عنه في الاجتراح الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال
والحوادث . وحينئذ نستهريئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان
واغتتها ايضاً فتكتسب الالفاظ حيثذ معنى كاملاً محدداً صريحاً
وعلى نوعٍ ما شرعياً رسمياً . وقد ادخل الزمان في معنى كل
لفظة عدداً من التصورات التي نحضر في الذهن لدى لفظ
تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً لسبب اختلاف
نواحيها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فانها تنبهان ذهنتنا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك
في القرن الثامن والتاسع والعاشر . فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن
الثامن حائزة الحرية تكون بالغنا في الدلام لاننا نعتبر اليوم في لفظة
حرية معنى لا يشخص حقيقة ما كان جاريا في القرن الثامن . ولو
قلنا ان المدن كانت في حالة العبودية نرتكب الخطأ نفسه اذ هذه
الكتابة متعين لما نكر ما ينافي الحوادث البلدية التجارية في ذلك الوقت
فاكرر قولي ان المدن لم تكن اذ ذاك لا في حالة العبودية ولا في
حالة الحرية بل كان يشكوسا كثورها من كل الاضرار التي يورثها
الضعف وكانوا يتحذرون فيما الاغنياب والنهب الدائم من قبل
الاقوياء . ومع هذا الخلل الجسيم وحالة افتقارها المتواصل الى
المال والرجال كانت المدن قد حفظت جانبها من الشأن والاعتبار
لانه كان في اكثرها اكليريكيون واساقفة الذين كانت لهم سطوة
نظمية ونفوذ على الاهلين وكانوا الواسطة بين هؤلاء وبين
الامثريين يماضون على استقلالية المدينة على نوع ما ويدافعون
عنها بتمس الدين وزيادة على ذلك كانت لم تنزل باقية في المدن
اثار النظمات الرومانية . فقد شهد كثيرا في تلك المدة التثام
(السنت والكوريا) وهي دواوين مؤلفة من قضاة واصحاب وظائف
مخصوصة من اهالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيور يسافيني

وهولاء ومادموزيل لينزادير الخ) فالامور المدنية كالوصايا
الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحه من الامور المتعلقة
بالعيشة المدنية كانت جميعها تنظر في (الكوريا) من ارباب الديوان
المذكور بحسب الرسوم والطرائق البلدية التجارية في زمن السلطنة
الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضاعف يوما
فيوما . وازدياد الخشونة واتشام النظام وتكاثر المصائب كل هذه
الاسباب عجلت في نقصان السكان وانقراضهم . وكانت اقامة سادات
البلاد في البراري وشدة الميل الى العيشة الزراعية وتؤدي سببا
جديدا في انحطاط المدن وتاخر حالها حتى ان الاساقفة ذاهم لما
انظمو في سلك السيادة لم يعودوا يرغبون في سكن المدن ولا
يكتثرون بذلك . وبالاختصار لا اكمل ظفرا هيئة السيادة وجدت
المدن جميعا في حوزة الاشراف منخرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة
لها . نعم انها لم تسقط في الرق والعبودية كالازراعين الا انها فقدت
من جرى ذلك قسما من الاستقلالية التي كانت قد حافظت عليها
في الازمنة الاشد خشونة حتى وفي اول مدة الاغارات البربرية .
وما زالت حالة المدن تزداد على هذه الصورة تاخرا يوما فيوما من
القرن الخامس الى حين انتظام الحكومة السيادية
ولما ثبتت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان مكانه

واستقر كل في ارضه وبطلت عيشة الطواف ومضى على ذلك مدة
 من الزمان عاد الى المدن حيث ذر جانب من اهميتها واعتبارها
 الاولين ونجدت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفاكم هي
 شبيهة بخصوبة الارض فاذا زالت الزواجر وسكن الاضطراب تظهر
 للحال وناتي بالنبات والازهار . وهكذا الانسان فانه متى راي بزوغ
 اشعة السلام والانتظام تعود اليه الامال وتولد فيه سريعا رغبة
 الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة
 السيادية تظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل الى التحسين
 والتنظيم فوقنا لرغوباتهم عادت قليلا الحركة التجارية والصناعية
 الى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع اليها الاهالي وتجد الثروة
 رويدا رويدا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقل
 من يتبها البهاهي على ظني حق الكائنات بالبناء الناس وحمايتهم .
 فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخيادق والتحصينات
 من حماية اهل الصحاري المكرويين وحينما لم يكن امن الا
 في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيا لاستجلاب عدد كثير من
 المصايين الذين نفرهم الجور والتعدي فكانوا ياتون ويلجأون الى
 الكنيسة ذاتها او الى اطرافها وتوابعها . ولم يكن هولا من القوم
 الاسافل والعبيد والزراعيين فقط بل على الغالب من الاشرف

المعتبرين والاعنيا المنفيين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة
وروايات ذلك العصر وتوارى مخه مشحونة بامثال ذلك . فكم من
اناس كانوا من ذوي الشان والانتدار فتغلب عليهم جار لم اعظم
منهم قوة وباسا وفتك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشه فتركوا
املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حمله من المتنيبات
والاموال وفروا الى المدن واحتجبوا فيها ملتجئين الى الكنائس وضاروا
هكذا من اهل البلد . فمثل هؤلاء اللائذين كانوا سببا في نجاح المدن
وتقدمها لانهم فضلا عن اثروة جلبوا اليها ايضا عنصر اهل
فائقين مرتبة وادابا على عموم اهلها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس
يتبع بعضهم بعضا وانه متى كثرا الاجتماع في مكان ما يتقاطرون اليه
من كل فج سوا الا كان لسبب الامن ام لسبب التآلف الطبيعي الذي
حبلوا عليه . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان طادت
اليها القوة رويدا رويدا في اثنا انتظام الحكومة السيادية واما
الامنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطواف
قد بطلت الا ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والمتملكين
المستجدين يتممون بها شهواتهم وقبلا كانوا كل ما احتاجوا الى الغزو
يطوفون في البراري والقرى ويبعدون في سيرهم الى ان يظفروا
باموال وارض جديدة يمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانه

وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم
وحرصهم ولا كفت احبا جاتهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة
فالفتنوا حيثنوا الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى
المدن وحملوها اثقال تعديانهم وبالاختصار عونا عن ان يطوفوا
بعيدا ليغزوا وينهبوا نهبا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة
ومنذ القرن العاشر صاروا ايضا عفون البص والتعدي على اهل المدن
وكل ما تحركت شهوة الطمع في راس واحد من اصحاب المقاطعات
كان يبادر اهل المدينة التابعة لمقاطعته بالاعتصاب والبص . وفي
تلك المدة عينها ضجت اهل المدن بالشك من زوال الامنية بالكلية
في معاطاة التجارة . وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضاء مصالحهم
لا يستطيعون الرجوع الى البلد لقلة الامان فكان السيد ورجاله
يقطعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في
الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقودا بالكلية . فلا شيء
يزعج الانسان ويغيظه بقدر ما ان يرى تعب يذهب سدى ويغصب
من يده الرج الذي كان يعد نفسه به فيشبه من ذلك ويستشيط
غضباً اكثر مما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من اجله ولم يهيج فيه
الامل والسرور واكثر مما لو عذب واخطم في عيشته الاعتيادية .
والانسان او الاهلون اذا وجدوا انفسهم في نجاح ولاحت لهم امال

تعشيمهم بتحصيل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع التعدي ومقاومة الاغتصاب باكثر شدة وحرارة من اي وقت كان

هذا ما كانت عليه المدن ايها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت ايضاً في اضطرار للدفاع عن صواحبها اكثر من الاول ولا سيما ان تلك الصوايح والقوة والثروة صارت مطوراً لمطامع السادات وهو موضوعاً لحسد

فكان الشر والخطر يزدادان ووسائل الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم اليادي يهود الناس على المدافعة والمقاومة ويجريهم على ذلك فكانت الشواهد نصب اعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العتول تاثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شي وضبطه بل كانت الناس على الدوام ترى امام اعينها مثل عدم خضوع الارادة الشخصية وعصيانها فهكذا كانت حالة المسودين مع ساداتهم فانهم كانوا يعطون درس العصيان يومياً الى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازدياد صواحبها واحتياجها اكثر من كل آن الى الدفاع والحماية عن نفسها . ولا ينكر ما افادت به الانسانية الحكومة السيادية من جهة كونها اظهرت

على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث
الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لولا العصيان في كل
الجهات رغما عن ضعفها وعن الفرق الجسم الكائن بينها وبين
اسيادها في القوة والباس وكامل الوسائط

وانه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال
ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتداءً في القرن الحادي عشر . ولا
يجنى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات
التي لا تأتي بشهرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى .
وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية
تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع
الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من
الاعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد
سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس
والقنوط وخيبة المسعى . فلا بد من ان يكون توقع الامر على هذه
الصورة مع اهالي المدن . ومن الامور الثابتة الاكيدة انه حصل في
القرن الثامن والتاسع والعاشر ثورات عديدة ومجاهدات شديدة
من قبل البلدان للتخلص من ربة الظلم والعدوان ولكنها لم تقتن
بالنجاح ولا شيد لها المجد ذكراً . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولاها لما دامت الافكار في حالة
الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا للثورة العظيمة
التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرير المدن في القرن الحادي
عشر لم يكن الاثرة ثورة حقيقية وحرب قانونية انشاها اهل المدن
على اسياهم . واول حادث يشاهد في مثل هذه الوقائع هو استعداد
الاهلين وتجهزهم للصدام وتسليحهم بكل ما يجدونه من ادوات القتال
وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم
يحضروا الا للبلص والاغتصاب . فيخرجونهم خارج المدينة ثم
يتكاثفون لهاجمة قصر سيدهم . فهذه جميعها جرعات جريية . لكن
اذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظافر . انه
يامر للحال بهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل
ايضا حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم . فيتضح من ذلك
انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاة وحلفهم الايمان
جميعا بالمعاوضة فاول فعل يفعله كل منهم هو تحصين مسكنه
وتهيئته للدفاع وبعض المدن الصغيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في
ايامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحماسة والعزم
الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم نيفر في مثلاً . ولما تم النصر لسيدها

القس ديفيزلي امر لئلا يهدم تحصينات مساكن الاهالي وحفظت
 اما كثرين من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور
 ولنجتز الان داخل مساكن اجدادنا ولندرس طريقة بنائها
 وهيئة المعيشة التي تظهر لنا منها . فنرى كل شئ معداً للحرب
 والدفاع وكل الاشياء صفاتها حربية . وهاكم طريقة بناء مسكن
 بعض الاهالي في القرن الثاني عشر على قدر ما يستطيع الانسان ان
 يتخصمها في الزمان الحاضر فالمسكن ذو ثلث طبقات بحسب العادة
 وكل طبقة بيت واحد . فالبيت الاسفل كان لجلوس العائلة وللطعام .
 والطبقة الاولى كانت مرتفعة جداً لزيادة التامين وهي ما يستحق
 الاعتبار في البناء وفيها شرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع
 زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الناب
 وذلك ايضاً من دلائل الحرب ووسائل التحصين . وفي الطبقة
 الثانية غرفة لا يعلم بالساكن منفتحة وغالباً كانت للاولاد وباقي
 العائلة . وفي الطبقة العليا سراج كان يستعمل على حسب الظن
 للنظر والكشف . فكل بنا المسكن يدل على العيشة الحربية وهيئة
 بالاجمال تشير الى الاستعدادات التي احدثت الثورة وحررت المدن
 وبحسب العادة التجارية عموماً اذا طالت الحرب مدة من الزمان
 فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة اية كانت

فوثائق الصلح بين المدن وإخصامها كانت الشارت^(١) فالشارت البلدية هي عبارة عن معاهدة أو وثيقة سلمية حقيقية بين أهالي البلدان وإسيادهم وكانت الثورة عمومية ولست اعني بقولي عمومية انه حصل اتفاق وتحالف بين أهالي جميع البلدان كلا . وإنما كانت حالتها متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعمها جميعاً وبما أنها اكتسبت جميعاً وسائل واحدة للدفاع والمحاربة عن نفسها فاستعملت تلك الوسائل في آن واحد تقريباً . ويحتمل أيضاً ان يكون المثل جراً للعموم أي ان شجاع واحدة أو اثنتين من المدن وظافرها هيج البقية وحركها إلى ان تحذو حذوها . فالشارت أي الوثائق كانت متشابهة متقاربة في بعض الأماكن فوثيقة نويون مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وسنكونين الخ . وأما من جهتي فاني أشكك في كون المثل هيج المدن على الثورة كما زعم لان الاتصال بين البلدان كان صعباً ونادراً وقلماً كانت تتقل الأخبار والأرجح ان الثورة كانت نتيجة حالة متاركة متساوية وهيجان عمومي منظاهر في آن واحد أي انه حصل ذلك في كل الأماكن على نوع ما لا بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يعصى وحده على سيده دون ادنى موامرة بين الجميع .

(١) هي لفظة يونانية الأصل تفسرها ورق وبالفارسية مشاركة (المترجم)

ولا ريب انه حصل تغيرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين
الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل ايضا بعد
ان يتم الصلح وتحالف الايمان على الوثائق كانت تلك الوثائق
وتلغى بكل الوجوه . وكان للملوك تاثير عظيم في امر تعاقب الاحوال
في مدة تلك الحروب وساورد عليكم ذلك مع الايضاحات المسبوقية
في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر
من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالغ البعض في
ذمهم . واما انا فاقصر الان على ان اقول انهم كانوا يدعون الى
المداخلة تارة من قبل اهالي البلدان وطورا من قبل الاشراف
والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فأتبعوا يوما
مبدأ واخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف
وتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى
ان يقال مفيدة . ومع كل هذه التغيرات والتقلبات وخبرق العهد
قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثر عدد الوثائق
والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في
فرنسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل .
وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تتمتع
بها باكثر واقل امنا من بعضها الا انها بالاجمال كانت تتمتع بها

عنوماً وتغلب الأمر وتقررت حقوقها .

ولنجهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة
عن هذا الحادث العظيم والتغيرات التي نجمت عنه في حالة اهالي
البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر
تغيراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة
التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل
شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من
شأنه تخفيض ما اشرنا اليه وهو انه اخذت حينئذ تنشأ علاقات
بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انه كان تارة الاهلون
يستفجدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانته للوثيقة التي
يوعدون بها او تقرّر بالحلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس
الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد
الطرفين او لاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك
لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات
بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان
هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة
بامور الاحكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدوده وعلى اصله الا ان تحرير المدن

ولّد صنفاً جديداً من الناس وطبقة جديدة عمومية . نعم انه لم يعتقد بين اهل هذه الطبقة مخالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهريّة كما يحصل بين اهل طبقة واحدة من الناس الا ان عموم المدن كانت تعجّ باناس حالتهم متقارنة وصوالحهم واحدة واخلاقهم متشابهة فكان لا بد من ان ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبعض الاتحاد ويتولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة التي تسمى الان (برجوازي) اي عوام الاهالي او الاصناف ولا ينبغي الظن ان تلك الطبقة كان لها اذ ذاك الشأن العظيم الذي صار لها في ما بعد اذ لم يحصل فقط تشيبر عظيم في حالتها بل كانت ايضاً عناصرها مختلفة حيثئذ فلم تكن مركبة في القرن الثاني عشر الاً من تجار صغار اشغالهم حقيرة محدودة ومن اصحاب املاك حقيرين مستوطنين في المدن سواء كانت املاكهم مساكن وبيوتاً ام اراضي ومزارع . ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ نشأ بينهم متشرعون واطباء واصناف العلماء والقضاة وجميع اصحاب الوظائف الحكيمية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من عناصر متنوعة جداً وتنمو رويداً رويداً وبالاجمال لم يعتبر المورخون تنوعها ولا تدرجها بل كلما ذكروها افترضوا في الظاهر انها كانت في كل الازمنة مركبة من العناصر نفسها الامر المستهجن

جدا . وربما كان تنوع تركيبها في ازمدة التاريخ المختلفة موضوعا
يبحث فيه عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يحصل
لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الا حينما نشأ فيها قضاة
وعلماء واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر .
ولم يشاهد تغيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها الا بعد ان
ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن
جديدة على التدرج واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مولفة كما سبق
الأمم من تجار صغار واصحاب املاك حقيرة مستوطنين في البلدان
فتلك كانت طبقة الاصناف الاروباوية وعناصرها الابتدائية

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المدن هي محاربة
ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ المتأخرة .
فان اوربا المتأخرة قامت بمحاربة مراتب الهيئة الاجتماعية بعضها
بعضاً . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كما ذكرت
سابقاً نتائج مخالفة . ففي اسيا مثلاً ظفرت احدى المراتب ظفراً كاملاً
ومذهب الاسباط خالف مذهب المراتب واعتزى الهيئة الاجتماعية
التوقف واما في اوربا فحمد الله لم يحدث مثل ذلك ولم تتمكن
احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاعها وعوضاً عن ان تكون
المصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للنجاح ومبدأ التمدن الاروباوي

الموصوف بخصوبيته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً
ومن الضرورة التي خلقت لها بان يحارب بعضها بعضاً ويتنازل
بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوايحها وشهواتها وبالاختصار
من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطيع ذلك . فمراتب
الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبنفص وتنافر
ومباينة مراكزها وصوايحها واخلاقها اورثتها عداوة سياسية شديدة
ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت
واتسعت وكل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي
ينبث في وسطها وينمو واتحاد الواح والافكار والاحساسات يزداد
حتى تغلب على التباين والتنافر والحرب . وشاهد الحال فرنسا
فان افتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من
جهتي الالفة الاجتماعية والاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك
فلا ريب ان الامتزاج حيثئذ كان متقدماً ناجحاً والامة الفرنسية
كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً
مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها . وكانت
المراتب كافة مرتبطة بحاسة عمومية ومشاركة في عيشة
اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عموماً ألوان الجنسية
والوحدة

فهي كذا نبغت في اوربا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف
والعداوة والنزاع والحرب واضاء نورها وهي الان مزمنة ان تنمو وتصفو
وتظهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صددتها
احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنجث الان
عن مفاعيلها الادبية وعن التنشيرات التي حدثت في نفوس اهالي
البلدان وعما اكتسبوه وما كانوا مزعمين ان يكتبوه ادبياً من جرى
حالتهم الجديدة

فهناك امر بوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات
التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومية ليس في القرن
الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة ايضاً وهو خمد عقولهم وجبنهم
وقلة جراتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة
تواضعهم وتذللهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضاءهم فلم يكن يظهر فيهم
اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور
الاحكام باصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل
وحدة الافكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء
من اهل الرشد والهدوء فان عظم الطمع في المرء وعزء الفكر وثباته
في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبعين ولا يجد ثان
الا عن سبيين وهما اما كونه شاعراً بعظم اهميته وكبر شأنه وتسلطه

كانت جسيمة بهذا المقدار حتي اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم يسبق لها مثيل . واما في ايامنا هذه فيتصورون حالة اهل المدن في القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في احدى روايات ولترسكوت المسماة كويتين دروارد ما رواه عن بلدي مدينة لياج فانه شخص فيها بلدياً هزلياً اذ جعله سمينا مرتخباً بلا اخبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعم العيش وتلذذه مع ان اهالي البلدان وقتئذ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون الدبابيس والحرايب من ايديهم وكانت حياتهم تنضي بالاضطراب والحروب والمقاساة مثل حيوة الاشرف الذين كانوا يقاتلونهم . واختمهم كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار اورثاهم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الازمنة الاخيرة بسبب انها كم في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان لم تصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في القرون التالية وحيثئذ يمكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان مغروساً في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذ اهلها في الهيئة الاجتماعية ولذلك كان يحق لي ان انبه عليها منذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولننظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر واي مبادئ
 واي امور كانت متغلبة في علاقات الاهالي بعضهم مع بعض
 فانكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي
 خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتاخر من ان العالم الروماني كان
 في بدء امره عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امرها كما
 كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت ماثلة لرومية في
 حالتها الاولى اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشي الحرب
 وتعتد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها . فلما ضمت المدن الى العالم
 الروماني انتظمت في سلكه جرد من كل منها على التابع حقوق السلطان
 كحق الضلع وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ
 وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركزاً للجميع وبقيت وحدها المدينة
 المتسلطة المالكة . ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير
 فتغيرت حيث ذهبت المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون حكومة
 سياسية ومذهباً حكماً صار نوعاً من الادارة التدييرية . فذلك هو
 الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب
 البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صوامع
 البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت
 السلطنة الرومانية . فالحشونة افسدت كل الاحوال وخربت كل

بحكم البلدي
 الداخلي

ما كان من الانتظام واختلطت حيث ذك كل الامور وكل الاحوال
 بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات
 الادارة ولا عاد يعتبر شي من هذه الفروقات بل كانت الامور جميعها
 تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او
 الادارة بحسب اللزوم . فلما اشتهرت المدن العديان رغبة في تحصيل
 الامن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتباعا للطرائق والاصول
 السياسية ولا رغبة في علو الشأن وسمو المقام بل لكي تقدر على مقاومة
 الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت الى ان تستولي على حقوق
 تجنيد الجنود وجباية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها
 وحكامها وبالاختصار خست نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها .
 ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للامن وعليها
 المعول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت
 سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة زمام امرها
 كالاول فملك كانت صفة تحررها السياسية

ومع ذلك لم يكن للمدن سلطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة
 الاجنبية فكان السيد تارة يحفظ له الحق في ان يبعث قاضيا الى البلد
 وتكون قضاة البلد معاونة له . وطورا يبتغي لنفسه حق جباية
 بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم إن المدن نفسها من
جري انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت
سيدات وبناء على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة فاختلطت
هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها
بواسطة عصاياها وثورتها فامتلكت السلطة على الوجهين . وهذا
اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اول
المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة . فكانت الجمعية
البلدية مركبة من اهالي البلد كافة وكان صوت النافوس يدعو
كامل الذين حلفوا اليمين على المتعاضد البلدي (وكل من كان
ساكنا داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) الى الالتحاق على
شكل جمعية وحيث ذكرنا ان يتم انتخاب الاحكام والقضاة وكانت
الوظائف تختلف نوعاً وهدداً وبعد تنصيب الموظفين كانت
تعمل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء الموظفون ذاتهم وعلى
مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسئولية اخرى غير الانتخابات
المجددة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسئولية في
ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذاً محصوراً في عنصرين بسيطين
جداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها

سلطة مطلقة على نوع ما تحت مسؤولية العصيان والثورات البلدية .
 وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي
 تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً الى حالة الاخلاق .
 والقسم الاكبر من اهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل
 والتوحش تجعل ضبطه وسياسته امراً عسراً جداً وبعد مدة يسيرة
 وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة
 التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي . ولكن لم تلبث
 ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك واضحة وهي
 ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولدت انتظام المهن
 الصناعية انتظاماً شرعياً فصار اهلها مرتبطين منضمين على شكل
 اجواق او طوائف (كوربوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب
 الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين . فانتحاز الاغنياء على حدة
 في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار
 لهؤلاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سواء كانوا اقل او اكثر عدداً
 من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا
 والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت
 الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الاداني
 وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون انكشاف باسترجاع سلطته . ودام الحال على هذا المنوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضا . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولا سيما في فرنسا من اكتساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تحقق لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدر من التوحش والغباوة والتعصب الاعى الديموقراطيكي (تسلط الشعب) فكان هذا مما ينزع ضرورة من الطائفة العليا كل جرأتها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في نلاني الامور وصرف المشاكل بانني هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر الاسادات رغبة في التفرغ الى مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد . فهذان الخللان كانا يمنعان العنصر البلدي عن تقديمه وعن اكتسابه نزلة عظيمة ونفوذا كبيرا في الدواة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر الا انها كانت تحت الادراك حثيثا وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

فذلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

تنوع حالة
البلدان

الداخلية والتأثير العمومية الحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبل ان
هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات
عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا
مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون
منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة
البلدية في الجنوب اكثر من الشمال سوا كان ذلك بسبب
التقليدات الرومانية ام بسبب الفرق الكائن في حالة الاهالي. وكان
المذهب السيادي متغلباً في الشمال على حالة المدن وكل شي عائد
فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان
تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا
الامر انها ستصير جمهوريات مستقلة. واما بلدان الشمال لاسيما في فرنسا
فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعباً وقل نجاحاً ونمواً. وان القينا
النظر على بلدان المانيا واسبانيا وانكلترا نرى بينها اختلافات شتى لكنني
اتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض
منها في اثناء تقدمنا في تاريخ المدن لان الاشياء في بداية الامر تكون
بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النور ويدا ويدا يظهر التنوع
ثم يتبدى ثم اخيراً يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السامي
المفرون بالحرية الذي هو الغاية المحيية لاجتهاد البشر وافصى مناهم

المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ المدن الاورباوي . الصفة الاساسية التي يتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . تاثيرات الغزوات الصليبية في المدن

ايها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعته فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظللت سائراً دون ان اعتبر المدن الاورباوي في مجمله ولا بينت لكم من اين المسير ولا الطريق ولا متر الوصول اعني البداية والوسط والنهاية . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية . فان الازمنة التي طالعناها لحد الان يسهل ادراكها من نفسها مجرداً على نوع ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعداً واكثرها انفصلاً عنها . وفي درس كهذا متسع ياتي وقت يضطر فيه الى التوقف وعدم

السيران لم يكن غير ظلامٍ وأشياء مجهولة أماماً ويرغب الإنسان
 فيه ان يعلم ليس فقط من اين المجيء وفي اي مكان السير بل الى اين
 المسير ايضاً فهذا ما نشعر به الان والمدة التي نحن مزعمون ان نطلع
 على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الا بواسطة الرباطات التي
 توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة
 ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجمهورية للتمدن الاورباوي
 تقريباً . وقلت تقريباً لانني لم اخطبكم بعد عن المذهب الملكي فان
 الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر
 حتى وفي الثالث عشر وحينئذ فقط ترتب ذلك النظام ترتيباً حقيقياً
 وابتدا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتاخرة
 وبناء على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة
 الالية . فاكرارنا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي
 الكبيرة ما خلا هذا . فقد عايتم نشء حكومة الاشراف الالتزامية
 والكنيسة والحكومة البلدية وقد رمتهم المنظمات التي كانت مزمنة
 ان تختلف هذه الحوادث وليس فقط المنظمات بل المبادي ايضاً
 والنصيرات التي كانت مزمنة ان تنولد في العقول من جرى هذه
 الحوادث . فقد شاهدتم لدى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد
 العائلة المتاخرة والمساكن التي كانت اجدادها تنقضي فيها عيشتها وقد

نظر عموم
 تاريخ التمدن
 الاورباوي

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعد لها من
 تمدننا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية
 الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية
 المدنية والمبدأ الشيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة
 الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة الصادرة من
 حرية الفكر وفي نشء المذهب البلدي قد لاحظتم اشتراكا اجتماعيا
 موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة وشاهدتم
 فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات
 الأساسية لاخلاق اهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاء
 العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية
 وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية
 الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده عليكم

ولنتقل الان الى وسط اوربا المتأخرة ولست اقول الى اوربا
 الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع
 عشر والقرن الثامن عشر . فاسألکم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية
 التي نظرناها في القرن الثاني عشر فيا له من فرق جسيم لا يوصف .
 وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتهدت
 بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوس)

الاشراف والاكليروس في المملكة في القرن الثامن عشر وبنية في القرن
 الثاني عشر. فان جريتم الامر نفسه عما يختص بالاشراف والكنيسة
 تروا الاحالة ذاتها. فانكم لا ترون اكثر مشابهة بين شرفا الدولة
 في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين
 الكنيسة في مدة الكاردينال ديري والكنيسة مدة القس سوجير
 مما رأينا بين تلك الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين
 في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة
 الاجتماعية ولئن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى
 وانني اروم اظهار صفة هذا التغير الجوهري العمومية للعبان
 بصراحة فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت محتوية من القرن الخامس الى الثاني
 عشر على ما وجدته فيها وارضحة اعني ملوكا واشرافا غير الاكليريكين
 والاكليروسا وسكان المدن والزراعيين والقوات الكنائسية والمدنية
 وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثم امة
 ولا حكومة وفي كل المدة التي اشغلنا لم نشاهد ما يشابه الشعب
 الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا.
 نعم قد جادفنا قوات خصوصية جنة وحوادث مخصوصة ونظامات
 محلية لاننا لم نطلع على شي عومي علي ولا على السياسة بمحصر المعنى

ولا على جنسية الشعب الحقيقية . ولنتظر الآن الى اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاننا نرى في كل مكان شخصين عظميين يظهران في مسرح العالم وهما الحكومة والشعب . والهيئة الاجتماعية وتاريخها هما عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما او اختلافهما . والاشراف والاكليروس والاهالي كل هذه المراتب والتوات الخدوصية لا تظهر لنا الا وراء ذينك الجسمين العظيمين اتني الشعب وحكومته اللذين يحيطانها على نوع ما عن النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يميز اوروبا المتأخرة عن اوروبا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمت بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر . فصار من الواجب الآن ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس عشر اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لتحويل اوروبا المتقدمة الى اوروبا المتأخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهميتها التاريخية وان لم تعتبر هكذا او لم يبحث فيها خصوصاً عما نجم عنها فليس يعسر ترويضها وادراكها فقط بل ايضاً يعجزها الذوق وتسأم منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجرداً نراها مدة

لا صفة لها ولا هيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً دون ان تلحظ اسبابه
 فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكان الملوك والاشراف
 والاكليروس والاهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في
 دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثرة ولا راحة في تلك المدة .
 وكم من مشروع قصدوا اتمامه فآل امره الى الفساد فانهم قصدوا
 توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتي واصلاح الدين ولكنه لم ينتج
 شي من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يشاهد في التواريخ ان يكون
 الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والمجد دون ان يجدي
 ذلك نفعا وان يكون مسخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حالته
 وتاريخه من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة
 وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست اتكلم عن
 الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الاخلاق وفي تقله الحوادث مع التطويل
 بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب يجملته كصورة
 صحيحة ومراة وصيحة لكل ذلك العصر اندي يشرح لنا عن حركته
 وعدم نجاحه معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة الى ما تبعها وانها السلسلة
 الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتاخرة حيث تدنو للفكر ويصيرها

رونق وترى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها
 نجاح ونمو . ووحدها وفائدتها كائنتان في العمل البطيء والخفي
 الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تقسيم زمان تاريخ التمدن
 الاورباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما اسميه بزمان الاصل والتكوين
 وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من
 الهول والاكسبت صلابة وظهرت في اشكالها الفطرية والمبادي
 التي تحيها وهذا الزمان يمتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها
 زمان التجريب والتجسس وفيه تقرب عناصر النظام الاجتماعي
 المختلفة بعضها من بعض وتخلط وتختبر بعضها بعضا دون ان تلد
 شيئا عموميا متظاهرا مستديما وهذه الحالة لا تنتهي بالحقبة الا في القرن
 السادس عشر . وثالثها زمان النمو بمحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة
 الاجتماعية في اوربا شكلا نهائيا وتتبع في سيرها طريقا معلومة وتسعى
 مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتداء
 في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوما سيره

فهي كذا ايها السادة يظهر لي في مجمل منظر التمدن الاورباوي
 وساجتهد بان اورده لكم على تلك الصورة . وهاتحين الان قد
 دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة
 العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحويل الذي حصل في

الهيئة الاجتماعية وبحسب هذا التحول نتيجةها فاول حادث يظهر
 لنا ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صددها هو الغزوات
 الصليبية فانها تبدي في اخر القرن الحادي عشر ونملاً الثاني عشر
 والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثاً عظيماً لانها منذ نهايتها
 وختامها الى الان لم تزل تشغل فلاسفة المورخين وشعر الجميع
 حتى من قبل ان يتفوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات
 التأثير العظيم التي من شأنها تغيير احوال الشعوب وبانه لا بد
 من درسها وترويضها لاجل ادراك مجرى الحوادث عموماً .
 فالصفة الاولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لان
 اوربا بأسرها اشتركت فيها فتعتبر كاول حادث اورباوي . وقبل
 الصليبيين لم نشاهد اشعاراً واحداً اثري في اوربا بكليتها وحركتها الى
 السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا . فالصليبية اظهرت اوربا
 للعيان وكان الفرنسيون عليهم المعول في اول جيش صليبي لكن
 كان ايضاً المان وايطاليان واسبانيون وانكليز . واذا نظرنا الى
 الجيش الثاني والثالث نرى فيهما اقواماً من شعوب المسيحيين كافة
 فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلاً

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثاً
 اورباوياً كانت ايضاً في كل قسم من اقسام اوربا حادثاً وطنياً

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان مناصرةً تأثيراً واحداً
 خائفةً لفكر واحد ومشهورة حماسة واحدة . فالملوك والاشراف
 وانقيسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معاً واشتركوا
 كلهم في التجهيزات الدبلوماسية على حدٍ سوى . فلمعت حينئذٍ وحدة
 الامم اذنية وهذا ينسأحدث جديد كالوحدة الاورباوية . وان
 وقائع كهذه اذا تمادف وقوتها في مدة شباب الامم وفي الازمنة
 التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبمجرد حريتهم دون
 قصد ولا ارتباط ولا غاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس
 والشباعة والبطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا
 المتأخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية
 وعمومية معاً ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل
 فكل التواريخ تترروكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي
 الصفة الاصلية للغزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين
 ساروا في الاول اليسوا شرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة
 بطرس الساخ دون استعدادات ولا مرشدين ولا رؤساء بل كان
 يتبعهم لا كتواد بعض الشرفاء المجهولين واجنازوا المانيا والسلطنة
 اليونانية وجاوا اسيا الصغرى فتشتوا وهلكوا فيها وحينئذٍ وثبت
 المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافر الشرفاء واقوامهم

نحت رئاسة كودفروا دي بوليون والحمية تلعب في رؤوسهم ولما
 قطعوا اسيا الدغري لحق بروساء الصليبيين بعض التعب وفتور
 لهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طمحو الى الفتوحات الخصوصية
 والتوطن بها . فثار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى
 اورشليم وقال (غاية الغزوة الصليبية اتقاذ اورشليم ولم يات
 الصليبيون لفتح امارات الى ريموندي تولوزا والى بوميون والى غيره)
 فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل
 الاميال الشخصية اذ لم يكن للروساء نفوذ كافٍ ليحبوا اولئك
 الجماهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان
 الحمية حركت الملوك ايضا كما حركت الامم فمالوا الى الرحيل
 وناهبوا للسفر . ونجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت
 قيادة الملوك

ولنتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس
 لم نزل نتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس
 الاشهاد بجرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى
 المسير . والتأمت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضي المقدسة
 ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه
 انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانتهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريديات
الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون
الى اورشليم الا ان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت
بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تزل ضرورية والتسهيلات لم
تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة
المسيحية المؤسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والمسائل
المسهلة للنجاح ازدادت مما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين
لم يزالوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم
يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الأسفار والأعمال . فابن
تلك المحبة والغيرة الاجتماعية . انه لامر واضح جلي ان القوتين
العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب
لم يعودوا يهتمون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مرارا ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان
اوربا تعبت وملث من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان
نقف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه
الظروف . فانها ليست بصحيحة كليا ولا يحتمل ان اجيال الناس
يتعبون ويملون مما لم يعانون فيه او من عناء اجدادهم لان العناء
والملل انما هما امران شخصيان لا يتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمنهم عن ذلك وهو انه كان قد حصل تغير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يتهنون به . وبمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالعناء والملل يفسر تغير سلوك الاجيال المتتالية . واما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سببا للتحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا على الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انه كان النيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاثلون المسلمين وكانوا قد قهروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضا . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وامر فجائي حدث بشنة عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواظب بطرس السائح وتحريراته . فما ذلك الا وهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ أربعة قرون بين المسيحيين
والمسلمين واشد وابلغ ما اتصلت اليه . وكانت في اول اوربا
ساحة للقتال فصارت ساحته اسيا . ولو كنت اعتبر التشبهات
والعقوبات التي يستعملونها احيانا في التاريخ سواء كانت بمحملها ام
بغير محملها لكت اريكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها
الاسلام في اوربا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا وافتحوا فيها
مملكة وامارات وعمروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها
بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى
المسيحيين . فمملكة اورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا
تعطينا هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذهبيين الاجتماعيين
والدينين احدهما الاخر واعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية .
فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها
بجمل الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتبارا من الاول فهو
حالة اوربا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فاني قد اعلنت
بالايفاض عن عدم وجود انتظام عمومي في اوربا من القرن الخامس
الى الحادي عشر واجتهدت بان ابين ان كل شي كان محليا فيها وان
الممالك والعيشة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جداً

وانه في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الالتزامية . فلم
تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وفاق الفكر
البشري والحركة الغريزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود
التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون ان
يطل الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشيا مجهولة يرجى
منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك
الصلبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة اكثر تنوعا واتساعا
تذكرهم حرمتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العشم الواسعة
فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في
القرن الثاني عشر . وفي اخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل
منهما اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم
يعد يحركهما الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي
المقدم ذكرها اللذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع
كثير منكم على مؤرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرة ان تقابلوا
التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر
والقرن الثالث عشر مثلاً البيردكس ورويرلوموان وريمون داجل
الذين كانوا مع الصليبية الاولين بكليوم دوتير وجاك دي فيتري .
فن قابل ذينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الاولين تهيج العقل وتأثير التصور
اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكن عقولهم محدودة
بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من النقلة والغباوة والخرافة
جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا
وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شي من الاشياء التي حولهم ولا من
الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحت تاريخ الصليبية
لكليوم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونه كواحد من مورخي
الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفنن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث
السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك
دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفنن فانه عالم لا يبحث
عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضا في الاخلاق والجغرافية
والطبيعات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بون عظيم
بين رواية الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث
انقلاب عظيم في حالة العقول

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من
الفرقيين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون
اذ كان روايتهم عبارة عن لسان حالم لم يروا المسلمين الاموضوعا
للبغض ولا شك انهم لم يعرفوهم حينما تحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة

امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العداوة الدينية الواقعة في ما بينهم
 فلم يظهر من كثيرهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر
 انهم كانوا يبتغونهم ويغارونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفينري
 وبرنارد الخزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح
 من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين
 كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج
 والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب .
 ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد
 الخزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتى انها اتصلا مراراً
 الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد
 التعقيب على هؤلاء وذمهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانين حينما
 كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانيين . فمن ذلك يتضح لكم التغيير
 الجسيم الذي حال بين الزمانين نظراً الى ما يشاهد في المدة الاخيرة
 من حرية الفكر وخلو الفرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية
 لقتالهم اي بحق اعداء النصارى انفسهم ولو يسع الصليبية الاولون
 مثل هذا الكلام لا ورثهم العجب وحرك فيهم الغضب
 فهو ذا ايها السادة اول تاثير ناشئ عن الغزوات الصليبية واهمها
 اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدماً كبيراً نحو اتساع الفكرة

وانطلاقها . فمع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية
كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق
على العقل البشري حتى لا أقول مما يحق لها من النفوذ القانوني
وهذه النتيجة غير المتظرة قطعاً تسببت عن أمور عديدة اولها ما
شاهد الصليبية من الاشياء الجديدة العظيمة المتنوعة . فقد جرى
لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والامور الشائعة
معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة
الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والاراء المتنوعة توسع دائرة
الافكار وتطلق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات
الفاسدة . وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين
دعوا بالصليبية فقد تفتحت اذهانهم وتفتت عقولهم نظراً الى
مشاهدتهم اموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم
وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين اكثر منهم وهما الامة
اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة
الاجتماعية اليونانية مع تدهورها واصحلالها في ذلك الوقت قد
ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فائقة عليها في
التهذيب والاداب . وهكذا ايضاً رأوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية .
وانه لا امر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراويين على كيفية

تأثير المسلمين من منظر الصليبية فان اولئك في بداية الامر اعتبروا
 الصليبية كقوم برابرة وكأخشن اناس نظروهم في حياتهم واكثرهم
 توحشاً وبلادة . واما الصليبية فقد اذهلهم ما عاينوه من ثروة
 المسلمين وغنائم وتهذيب اخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التأثير
 الاول حصلت المخالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما
 العلاقات واتسعت اكثر مما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال
 دائم بين مسيحي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين
 الغرب والشرق وزار احدهما الآخر وخالط كل منهما صاحبه .
 ومن مدة يسيرة كشف الحجاب احد العلماء الذين تشرفت بهم
 فرنسا امام اوربا وهو موسيو ايل ريموزا عما كان من العلاقات
 والمراسلات بين سلاطين المغل والملوك المسيحيين وكان السلاطين
 المشار اليهم يبحثون السفر الى ملوك الفرنك ومن جعلتهم الى
 القديس لويس ويسألونهم المخالفة والمعاهدة على قتال الاتراك
 لفائدة الطرفين . وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين
 الملوك كانت توجد ايضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة
 متواصلة وهاكم ما قاله موسيو ايل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على
 العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغل (ان
 كثيراً من الاكليريكيين الايطاليين والفرنسيين والفلمنك أرسلوا

بأموريات سياسية إلى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون
وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثبتون جماعة من اعيان المغل.
واحد الفرنسي سكانين من مملكة نابولي سمي استقفا في باكين وخلفه
فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من
اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة هبيد او طمعاً في المكاسب
او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة علمت
اسماء البعض منهم فاؤل سفيراتي بلاد المجر من قبل التتر كان
رجلاً انكليزياً منفيًا من بلاده بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها
ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في
اقاصي بلاد التتر امرأة من متس نسي باكيث كانت قد خطفت
من بلاد المجر ورجلاً صائغاً كان اخوه مستوطنًا في باريس وله
حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشاباً من انحاء مدينة روان كان
قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضاً روسيين وعجريين وفلمنكيين .
وكان احد المغنين ويدعي روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم
عاد ومات في دار الاسقفية في مدينة شارترو . وكان رجل من التتر
مقاولاً على تقديم الخوذ إلى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف
جان دي بلايكار بين رجلاً من اشراف الروس في بلاد التتر ويسميه
نامر كان خادماً بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنمسا كانوا قد رافقوه في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا
معه الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا وبيزا
والبنديقية . واثنان من تجار البنديقية طوحت بهم الصدفة
الى بخارا ومنها ذهبا برفق سفير ارسله خولاكو الى
خوبيلاي فاستقر عدة سنين في بلاد الصين والتتروا رسلا بكتب
من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد
احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخيرا قررا ايهاا على مفارقة خوبيلاي
والرجوع الى البنديقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من
هذه منها اسفار جان ديمانديفل وهو طبيب انكليزي واودريك
دي فريول وبيكولاتي وكليون دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم
ان الاسفار التي ذكرت هي الجزء الاقل وان الذين ترحلوا هم اكثر
عددا من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من اولئك المسافرين
استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها اجلهم وبعضهم
عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بشهرة ما من اسفارهم وانعاشهم سوى
التذكاري فكانوا يقصون اسفارهم غالباً مع المبالغ على اقربائهم وانسبائهم
ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد انتجت
اثماراً صالحة مفيدة رغماً عما مزجها من الحكايات التي لا اصل لها .
ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثميناً الى المانيا واطاليا وفرنسا في الاديرة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يابث ان
 اثمر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المجهولين
 الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بمعارف جديدة
 ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر
 ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطة اتسعت
 تجارة الاقمشة الحريرية والوان الصينية والثمار الهندية وزادت سهولة
 ورواجاً وانفتحت طرق ومساالك جديدة للصناعة والتجارة بل تقلوا
 ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما
 شاهدوه من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والمصنوعات فتفتحت
 بذلك الازهان واخذت بالاتساع بعد ان كانت قد انحصرت في
 حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون
 حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً وتمدناً
 قديماً وتشوفوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاطنين
 فيه حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التبرية في مدارس باريس
 الكلية . ورويداً رويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الاخبار ودققوا فيها
 النظر وخفصوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات
 وانتشرت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجغرافية
 تقدماً بليغاً ومالت العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الجديدة

ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الأرضية لم تعد تتصور كالاول
انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر وهكذا
بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو
(اليابان) المنوه عنها من ماركوبولو اكتشف على العالم الجديد
انتهى)

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي
لاح للافكار في اوروبا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى
الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من
اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحرية اللذان ظهرا بعد
نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضاً
وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني اى مركز الحكومة
الكناسية يخالط العوام اصلاً بل كانت معاملاته لم بواسطة
الاكليروس سوا كانوا قصاداً مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة
رومية ام اساقفة وقسيبي البلاد . نعم كان لبعض العوام مخالطة
مع رومية الا انه بوجه الاجمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين
الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً للجانب عظيم منهم
سوا كان في ذهابهم ام في ايابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً
امور سياستها واخلقوا واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصوامح الذاتية فلا ريب أن هذه المعرفة الجديدة
أورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها إلى ذلك الحين
فإن من يمعن النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء
المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالأمور الكنائسية لا بد
من أن يتضح له أمر مستغرب وهو أن الأفكار مالت إلى الحرية ميلاً
شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن أن تكون قطباً لدائرتها
و موضوعاً وحيداً لسعيها وحركتها وابتدأت الأفكار تنهم بأشياء
أخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت أولاً

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الأدبي
الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية أو أقله الذي هيجها
وحركها إليها وكانت حالة أوربا الأدبية قد تغيرت تغيراً جسيماً
والحالة الاجتماعية أيضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما
مجنوا عما للحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا إنها
كثيراً ما أجبرت عدداً وافراً من أصحاب المقاطعات الصغيرة على
أن يبيعوها إلى الملوك أو يبيعوا مشارطات إلى المدن بقصد جمع
النقود والتأهب إلى الرحيل مع الصليبية وقيل أيضاً أن مجرد
غياب الأشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً
عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني إلى الدخول

في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث اليومية . فانها قلت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشأن وحصرت الشوكة والاملاك في ايدٍ قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عددًا الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقاليم واقضية وكومون^(١) فلو كان عندنا هكذا خارطات منقطعة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعض والتغيرات المتوالية التي حصلت فيها وادكنا متابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكاننا نعاين مقدار المقاطعات التي انثى النيت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين بقوا حافظين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك ماثي عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضبعة او مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنتخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخله الشعب بامور الاحكام (المترجم)

اراضيهم لم يمشوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات
الكيرة كراكر يدور حولها الصغراء ويتقربون منهم ويلوذون بهم
ويقسمون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم
الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الاكثر غني وشوكة منهم
لانفاقهم عليهم المال ولمساعدتهم لم في كل ما يلزم فكانوا قد قضوا
زمانا معه مرافقيه ومشاركيه في معيشته وخطاره ولما عادوا الى
بلادهم استمرت في طباعهم تلك الموالفة والمعاشرة فامرسوا الاجتماع
حول رئيسهم كالسابق وكما ان المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت
اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة وصوله
وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشرف الذين ما
زالوا حافظين املاكهم الصغيرة الا انهم لم يمشوا فيها كالاول
فامتدادوا زدياد المقاطعات الكبيرة ونشؤ عدد من المراكز
الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضا عن التشتيت
والتفريق الذي كان سابقا فانك ها التأثيران العظيمان اللذان
احدثتهما الغزوات الصليبية في الهيمنة السيادة

وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضا في المدن لان الحروب الصليبية
انشأت المدن الكبيرة اذ كان التجار الصغير والصناعة الجزئية غير
كافيين لتعبير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص التجارة بين الشرق والغرب هي
 التي شادتها ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع التجارة
 البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية . وبالأجمال
 اذا نظرنا الى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية
 ترى ان حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك
 المدة في كل شي قد زالت وبذلت بحركة اخرى مخالفة لها وهي
 حركة جمع وتآليف في القوة وفي الناس ومالت الاشيا كلها الى
 التقارب وانضمت الاجزاء الصغيرة الى الكبيرة او تجمعت حولها وعلى
 هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية واخذت في النمو
 فما قد اتضح انكم ايها السادة لما اذا لم تعد الملوك والشعوب ترغب
 في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن
 الرابع عشر فانه لم يعد لهم حاجة الى ذلك ولا عادوا يهتمونه وكان
 الذي حركهم اليه هو روح الدين وتغلب الافكار الدينية على كامل
 وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها .
 وكانوا ايضا يميلون الى الاسفار الصليبية طلبا للعيشة الجديدة المتسعة
 المتنوعة فابتدأوا يجدونها في اوربا نفسها باتساع ونمو العلائق
 الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية
 فما الفائدة التي كانت من الذهاب الى اسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان فيه جوارهم ممالك كثيرة يتدرون على افتتاحها . ولم يذهب
 فيليب اوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية الا هن
 كرو . وهكذا ايضا كانت الشعوب فانهم رغبوا باغتنام الثروة والفلاح
 في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلبا للاشياء المجهولة . فمل
 العموم الى السير في طلب الاشياء المجهولة اعراض عنه الملوك
 بالسياسة والاهلون بالمعاملات التجارية المتسعة . ولم يبق في الهيئة
 الاجتماعية احده ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الاشراف
 وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائهم واكتساب علو الشان
 والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعاون بالتجارة ولا يكثرثون
 بها فهولاء لبثوا محافظين على اميالهم واخلاقم القديمة وذلك هو
 السبب الذي بعثهم على مداومة الاسفار الصليبية وتجديدها مدة
 طويلة من الزمان فهذه هي كما اظن ايها السادة نتائج الحروب
 الصليبية العظيمة الحقيقية اعني اتساع الفكر وامتدادته ونحريره
 من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة
 لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة اخرى وقد احدثت نموآ في
 الحرية الذاتية واتحادا وانضماما في السياسة معاوانت على استقلال
 المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن
 المادية التي كانت سببا في جلبها من الشرق وقالوا ان اغلب

الامتيازات العظيمة التي بعثت على نمو المدن الاورباوي في
 جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الابر وال مطبعة
 والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي يحتمل ان يكون
 جانبها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الامر من وجود
 بعض الحقيقة في هذه الافاويل كما ان بعضها يستوجب الشك ولكن
 الامر الذي لا شك فيه ولا امتر هو تأثير الحروب الصليبية ونتائجها
 العمومية في الافكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة اخرى
 فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحلة الى سبل جديدة رحبة وبدأت
 باحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية الى
 عنصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة المدن المتأخر الحقيقية
 وفي الوقت ذاته اخذ ينمو نظام اعان على حصول هذه النتيجة
 العظيمة اكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخه منذ نشأ
 الدول المتأخرة الى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الالية

المقالة التاسعة

موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة واهميته في تاريخ
اوربا والعالم . الاسباب الحقيقية لتلك الاهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من
وجهين . اولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . انما هي عبارة عن السلطان القانوني
الشري . في اي حدود . ثانياً لاهيته وتنوعه . كائناً المذهب الملكي الاورباوي
نتيجة انواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الحسن . في الملك السلطاني
(امبراطوري) . في الملك الديني . في الملك السيادي الاتزامي . في الملك كما
هو في الازمنة المتأخرة بمصر المعني وفي طبيعته الحقيقية

ايها السادة

لقد اُعْتُنِيت في اجتماعنا الاخير بتحديد الصفة الجهرية التي تمتاز
بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الاورباوية
المتقدمة وظننت ان تلك الصفة انما هي حصر جميع عناصر الحالة
الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن
الاشراف والاكليروس والملوك والاهلين البلديين والزراعيين
والارفا الذين كانوا في بدء الامر القوات المتغلبة والشخصين الاولين
في مسرح التاريخ لم نر في اوربا المتأخرة سوى شخصين عظيمين
يشغلان وحدهما المسرح التاريخي اي الحكومة والشعب
وكما ان هذا الامر هو خلاصة التمدن الاورباوي كذلك هو ايضا

عظم اهمية
المذهب الملكي
في تاريخ
التمدن

الغاية التي ينبغي لنا ان نتبعها ونصل اليها بواسطة البحث والتفتيش
 فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدرج .
 وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه اذ كان بين
 القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رايتم تمام العمل البطي الخفي
 الذي حول هيئتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة
 النهائية . ولقد درسنا ايضا اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي
 اعانت اوربا اعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع
 الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ
 في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكون الهيئة
 الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوانين كما
 تقدم وهما الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي
 ولما الواضح ان الملك نشأ عنه امور مهمة جدا في تاريخ المدن
 الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصرا تكفي لاقتناعنا بذلك
 وقد يرى غو هذا النظام سائرا على قدم واحدة على نوع ما مع نمو
 الهيئة الاجتماعية نفسها اقل مدة طويلة من الزمان . فتجاها مشترك
 وليس نجاحها مشترك كافتقار بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب الى
 صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينما اكتمل

العمل ولم يعد يبنى في ممالك اوربا الكبيرة قوة مهمة قاطعة على نوع ما غير الحكومة والامالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الامر واضح لا بل في اغلب اقسام اوربا فان تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت اشكال مختلفة نوعا وفي مدد سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بمذهب السلطة العمومية على زمان عائلة تودور الملوكية ^(١) وكان الملك اذ ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضا في المانيا واسبانيا وجميع ممالك اوربا الكبيرة

واذا خرجنا من اوربا ووجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضا ما يشابه هذا الامر بعينه ونشاهد للملك شانا ومكانة عظيمة في كل الاقطار وربما راينا انه النظام الاعم والاكثر دواما والذي يصعب جدا منعه عن البلاد التي لم يطأها واستئصاله من حيث يكون موجودا . وهو مستول على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هناك تابعة للمذهب الملكي على ترتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحيثما نصادف امما

اسباب اهمة
للمذهب الملكي
العمومية

(١) في العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردون ونولي منها خمسة ملوك وخطها على سرير الملك عائلة استوارت (الانجيزم)

عظيمة نشاهد ذلك المذهب متسلطاً عليها . ولم يدخل المذهب الملكي كل الاماكن فقط بل صلح ايضا في الاحوال الأكثر تبايناً واختلافاً كاتمدن والخشونة والاخلاق الأكثر ليانة وميلاً للسلام كما في الصين والتي ينساب فيها روح المشاجرة والقتال . واستقر تارة في وسط مذهب الاسباط اي في الهيئات الاجتماعية المركبة من مراتب متنوعة منتظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة اي في الهيئات الاجتماعية الخالية بالكلية من انواع المراتب الرسمية المستمرة . وكان في غالب الاحيان مستبدًا جائراً واحياناً مساعداً على نمو المدن حتى وعلى نمو الحرية ايضا . فكانما هو راس يصلح لعدد من الاجسام المختلفة او ثمة تجتني من ادغراس الأكثر تنوعاً . وهذا الامر يمكننا من الاكتشاف على كثير من النتائج المهمة المفيدة على اننا نكتفي باثنتين فقط

اولاً انه لمن المحال ان يكون امر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة والقوة والاختلاس فقط وان المحال الا يكون بين طبيعة الملك باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً او الهيئة الاجتماعية جملةً نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم ان القوة متفرقة بالنظام المذكور منذ الاصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن اذا صادفتم نتيجة كهذه واذا رأيتم حادثاً عظمياً ينهوا ويتجدد على توالي

الدهور والاحقاب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تشبوه ابداً الى
 القوة . ومع ان القوة لها تداخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست
 هي مبداها ومحركها الا كبريل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود
 عليها سبب ادبي متوقف عليه بث الامور بجهلتها . ونسبة القوة
 الى تاريج الهيئات الاجتماعية كنسبة البدن الى الانسان فلا ريب
 ان البدن لذو اهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن
 مبدا حياته والحياة انما تسري فيه لا تصدر عنه . وهكذا ايضا تركيب
 الهيئات الاجتماعية البشرية فمهما كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك
 القوة التي نسوسها ولا في يدها امرها بل تستر خلال طارقات
 القوة تصورات فكرية وتأثيرات ادبية فتدير مسرى الهيئات الاجتماعية
 ولا بد من ان يكون سبب كهذا ايد الملك ونجته لا القوة
 وامر ثان يستحق الانتفات بقدر ذاك ايضا هو كون النظام
 الملكي ذاليانة واستعداد طبيعي للتلطيف وللصلاح في هدم من
 الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انه من طبعه
 الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يحتمل التغيرات العديدة كغيره
 من النظمات ومع ذلك يصلح للهيئات الاجتماعية الكلية المبانية
 بعضها لبعض فيجب ان يكون التنوع مما يوافق طبيعته ولا شك
 انه مرتبط بكثير من العناصر والمباني المتباينة التي في الانسان او

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المؤرخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبداه الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي قبلها وجميع المبادئ التي تمجد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذينك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيداً على الغالب حقيقة اهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله

فهذا الامر ارغب اتمامه الان بطريقة توقفنا حق الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا المتأخرة سواء كانت صادرة من مبداه الخصوصي ام من التلطيفات التي طرأت عليه ولا ريب ان شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصله ليست قائمة بارادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب تقبل الملك نظاماً والفلاسفة بتأييدهم اياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان ارادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير ارادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهر شكله بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك الارادة التي من جوهرها الحفانية والعدل والرشاد وعدم التفرغ والانتزاع عن كامل الارادات والسمو عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو
عبارة عن
لوائح الشرعي
القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عقول الشعوب
وسبب قبولهم اياه

وهل يوجد بالتأكيد ايم السادة وازع شرعي اي شريعة لها
حق الحكم على الناس وسياستهم فانه لمؤكد انهم يعتقدون ذلك
لانهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال الا يجتهدوا
بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفترض لست اقول
امة بل جمعا من الناس قليلا عدده خاضعا لسلطان لم
يكنه الا بالفعل فقط اي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم
بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر
منه اذ لا بد لها من اليقين بالحق فانه تبحث عن سلطة الحق وهي
السلطة الوحيدة التي يرضيها الانسان . وما هو التاريخ اما هو
بيان واثبات ذلك الامر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة
والحروب التي اكثرها تشغل حياة الشعوب ليست غايتها الاجتهاد
العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع
لاحكامه . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة ايضا يعتقدون
بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه . وما هي تلك المذاهب والآراء
الفلسفية السياسية اما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما
فحوى تلك الناكيف . غير مسألة مغرقة لمن يحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعتم الآراء الشيوكراتيكية (المحكم في ظل اله)
والملكية والسيادية والجمهوريه تروها كلها تفخر بكونها عرفت لمن
السلطان الشرعي وكل منها بعد الهيئة الاجتماعية بان يوضعها
تحت حكم سيدها القانوني . فاكرر القول ان تلك هي غاية اعمال
الفلاسفة كافة واجتهاد الام قاطبة

وكيف يمكن الا يعتقد اولئك وهؤلاء بالوازع الشرعي ام كيف
يسوغ لهم الا يبحثوا عنه على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء . مثلاً
بان يطلب من الناس اتمام امر ما سواء كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية
بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحد منهم أفلا يحتاج الى قانون
لاتمام هذا الامر الى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسواء كنتم تبحثون عن
الامر الطفيفة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها
وقائعها فعلى الخالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون
الى تاكيدها وتثبيتها او تصور افكراً حقيقياً عادلاً تلتزمون الى
ادراجه في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تنزل الفلاسفة
والشعوب وان نزال تشوف اليه وترغبه

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي
ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي يحسب بالضرورة
عائلاً ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان نفتكره

مخصوصاً من جهة افتراض كون الملك عبارة عن الوازع الشرعي
 أم ما هي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض .
 فانما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها
 إلا أنني لا أقدر استغني عن بيانها فهذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق
 الحديث

فأنني أؤكد والذوق السليم يثبت تأكيداً أن الوازع الشرعي
 الكامل الدائم لا يسوغ أن يكون مخصوصاً برجلٍ ما وإن كل من
 يعزو الوازع الشرعي إلى قوة بشرية أية كانت إنما هو في ضلالٍ
 مبين ومضر ولذلك وجدت ضرورة تحديد جميع السلطات
 بقطع النظر عن القابها وأشكالها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل
 حكم مطلق أياً كان أصله فتوحاً أو ارتناً أو انتخاباً . وقد يقع الاختلاف
 على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي إذا تنوع
 بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ أصلاً لقوة ما أية
 كانت أن تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة
 في أي مكان أو زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون الملك يظهر لنا في جميع مذااهم
 بهيئة الوازع الشرعي . فان املنا اذانا إلى المذهب الثوكراتيكي
 نسمة يقول أن الملوك ظل الله على الأرض الأمر الذي معناه أنهم

صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال . وان سألنا المشرعين
 فيجبونا ان الملك هو الشرع الحي وتفسير ذلك ايضا ان الملك هو
 عبارة عن الوازع الشرعي اعني الشريعة التي لها حق الحكم على
 الناس . وان خاطبنا الملك ذاته بهذا الشأن اي المذهب الملكي
 المحض يقول لنا انه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي
 كل مذاهب الملك وفي جميع احواله نجد على الدوام مدعي انه
 عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده بحق له الحكم قانونيا على الهيئة
 الاجتماعية

ولا محل للعجب من هذا الامر لاننا اذا بحثنا عن صفات الوازع
 الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى اولاً انه واحد اذ ليس الا
 حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب ان يكون
 واحداً ثم انه مستمر دائماً ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فانها
 دائماً على حالة واحدة دون تغير اصلاً . واخيراً منزلته عالية
 ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم
 على نوع ما سوى النظر اليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته . فاننا
 نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع
 الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يبلدها جميعها على نوع حسي
 وهو على صورتها ومثالها في ظاهر الامر . فافتحوا المصنف الذي فيه

صفات
 الوازع
 الشرعي
 العمومية

موسيو بانجامين كونسشان شخص لنا الملك ببراءة كقوة خلية
الغرض معدلة مسكنة تعلو على طائرات الهيئة الاجتماعية وتجل
عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلا في اوقات الشدائد العظيمة
والاهوال الجسيمة . أفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ما هيئة
السلطان القانوني في حكمه وسياسته الامور البشرية . ولا شك
ان هذا التصور من شأنه ان يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً
من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعله
اساساً للملكه في المنظمات المسماة بالكونستيتسيون . فالملك هنالك
عبارة عن قوة معداة تعلو على القوات الفدائية وكه شاهد بسيط
للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها

فمن اي وجه اعتبرنا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي
نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون
اثرت في عقول البشر . فكلما مالت عقولهم الى التأمل في طبيعة
الوازع القانوني ودرس صفاته الجمهورية كانوا يفضلون الملك
على غيره . ولما كانت الافكار الدينية راجعة فعادة التأمل في صفات
الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما اكثر
المشرعون في الهيئة الاجتماعية واعنادوا على درس طبيعة وصفات
الوازع القانوني في مطالعتهم الشريعة والقوانين حلم ذلك على

أن يتصوروه في المذهب الملكي . فكما كان العقل البشري يهتم في التامل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يأت أسباب أخرى تلهيه عن نتائج تأمله كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي الذي يشاكل الوازع ويمائله بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا النصور بنوع خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوات الشخصية في العالم وتثور تابعة أهواها والذي يستبد فيه حب الذات في الأفراد عموماً عن جهلٍ أو عن نوحشٍ أو عن فساد في الأخلاق فتخبط الهيئة الاجتماعية حينئذٍ خبط عشواء وسط ازدحام تلك الإرادة الشخصية ونظراً إلى عدم تمكنها بمجرد سير الأحوال الطبيعي من الوصول إلى الانضمام والاتحاد في الإرادة لكي نحصل على النظام فتقبل ميلاً شديداً إلى سلطة ووازع يستطيع إخضاع الأفراد طرّاً . وإذا رأت الناس حينئذٍ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدم بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام إليه للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم كما يسرع المظلوم المنفي ملتجئاً إلى حظيرة الكنيسة وأمور كهذه تقع في أزمّة فتوة القوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالأزمّة التي قد اطلعنا على تاريخها فإن الملك يناسب كثيراً أزمّة كهذه قد أثلم نظامها أثلاً ما شديداً وناقت فيها الهيئة الاجتماعية إلى الترتيب والنظام

دون ان تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية مجرداً .
 ويوجد ايضاً اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة
 للاسباب المتقدمة . فلما ثبت العالم الروماني الذي كان قريباً
 من الانحلال حين انتهت الجمهورية نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت
 اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التمهير
 وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبتاً هل يستطيع نظام غير الملك
 ان يحدث نتائج كهذه . كلا بل الملك وحده كان قادراً على ضغط
 هيئة اجتماعية كالرومانية تكن منها حب الذات والانية وساقها الى
 تفرقها وتلاشيها . فالحكومة السلطانية ثبتت الدولة الرومانية مدة
 خمسة عشر قرناً مع انها كانت مائلة طبعاً الى الخراب . فيوجد
 والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحده ان يؤخر انحلال
 الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يقدر وحده على تعجيل تنفيسها
 وتاليفها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تأثير الملك هكذا
 في الحوادث هو كونه يمثل الوازع القانوني صورةً وفعلاً أكثر
 من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لهذا النظام في كل الازمنة التي تصادف
 فيها صفة جوهرية ومبدأ أدبياً ومعنى حقيقياً خصوصاً به تقوم
 قواه وهو كونه صورةً ومثالاً وترجماناً مفترضاً لتلك الارادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر
وسياستهم كما سبق الكلام

انواع الملك
المختلفة

ولتنظر الان الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة ليانته
والوظائف المتنوعة التي اتمها والنتائج التي اصدرها ولنعطي البيان
على ذلك ونحدد اسبابه . وهذا الامر مما يسهل علينا اذ يمكننا البحث
ههنا في التاريخ وخصوصا في تاريخنا الاورباوي لان الملك نأني له
في اوربا المتاخمة بواسطة تداول بعض الظروف الغربية ان يثريا
بزي جميع الانواع التي ظهرت له في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي
كان على نوع ما حاصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها .
فهذا ابشر تاريخه من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون
كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان
صفة التنوع والتشبيك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن
الاورباوي

فانه حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان
من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني
(امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما
مباين للآخر في مبادئه ومفاعيله . فالملك الخشن هو انتخابي في
جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدا بل كان الذي يُقرُّ له بالشجاعة والفروسية من الشجعان يتسلط على رفقائه ويامر عليهم فالانتخاب هو الاصل في الملك الخشن وصفته الجهورية الابتدائية على انه اخذ بحصل فيه بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذ عناصر جديدة وذلك ان القبائل كان لكل منها رئيس في البداية ثم نشأت اعيال وتقدمت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فابتدأت التوارث حيثئذٍ وانحصر انتخاب الروساء في الاعيال المذكورة فهذا اول مبدا مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط

ثم انه كان قد تخلل الملك الخشن عنصر آخر ايضاً او بالحري تصور وهو التصور الديني . فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهو ان اعيال ملوكهم من سلالة اعيال آلهتهم او من سلالة الابطال الذين اهلوا عندهم كاودين^(١) مثلاً فهذا الامر يماثل ما ذكره هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون ان ملوكهم من سلالة الهة او نصف الهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع ان سلطتهم كانت محدودة . فكان التغيير والتحريف هكذا قد اعتري

(١) قيل انه جاءهم من اسيا وافتتح البلاد السكابد بناقية اي السويد والنرويج والدينبارك فالهوه . وينسبون اليه اعمالاً عظيمة خيرية ومن جملتها انه عرض نفسه للهلاك في النار حباً بخلاص شعبه ويظن انه كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم انه كان بعد المسيح (للا ترجم)

الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبداءه الأصلي كان لم يزل متغلبا

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لانه كان عبارة عن شوكة الامة وورث سلطة الشعب الروماني وعزته وان اعتبرنا الملك في زمان اوغسطس وطيباريوس نرآن السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (السنت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو ورثها وقد جمعت قوتها وحصرت في ذاته . أفلا يتضح ذلك من وداعة السلاطين الاولين وعلى الخصوص اولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسطوة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه او وزراءه ولكن في الواقع كان في يدهم الامر وكان لهم كامل السلطة التي كانت للشعب وكانوا ينقذون احكامهم بصرامة رهيبه . وهذا الانقلاب لا يصعب علينا ادراكه ايها السادة لاننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأينا السلطان يتقل من الشعب الى رجل واحد وذلك هو تارميج نابوليون فانه كان عبارة عن شخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الامر قائلاً من مثلي اتخبة ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن الامة . والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدته من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنسية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان) مما ثبت الأمر الذي أوردته أي أن الشعب كان ملكاً ونابوليون مشخصاً . فذلك كانت أيها السادة صفة الملك الروماني الأساسية ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الأولى من السلطنة حتى أنه لم يتحول إلى شكله النهائي الكامل إلا في مدة ديوكليسيانوس .
 وحينئذ كان عنيداً أن يطرأ عليه تغيير عظيم فكان يتهيأ للظهور ملك جديد لأن النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في إدخال العنصر المسيحي إلى السلطنة الرومانية ونجحت في زمان قسطنطين فاكتمل بذلك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يتغلب بالكلية واختلفت هيئة الملك فلم يعد أصله بشرياً ولم يبق الأمير نائياً عن الشعب كالأول بل صار ظل لله ونائبه والسلطة صارت تنزل إليه من أعلى حال كونها في الملك السلطاني كانت تصعد إليه من أسفل فهاتان حالتان مختلفتان جداً ونتائجها متباينة فانه يعسر التوفيق بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ الملك الديني من جهة أخرى على أن المبدأ في حد ذاته هو سام وأدي وذو فوائد وهاكم وصف الأمير في القرن السابع على مقتضى المذهب الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو

(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل)^(١) فان سلك بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل . والفضيلتان الملوكتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة واحترامها واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا قوانين مملوءة حكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا ونظمه خلفائنا وسائر اهالي مملكتنا والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل بسائر الاعضاء وجعل في الراس مصابيح الاعين ليصير كل الاشياء التي تاتي به بالضرر ورتب له القوة العاقلة وولجّه بان يسوس بها سائر الاعضاء ويدبر عملها بحكمة فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن الشعوب انتهى) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي هو ينبوع الملوكة من الملك ذاته وهي سلطة الاكليروس الكنائسية

(١) لفظة ملك باللاتينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (المترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك
حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آله تحركها ايدي
مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك بسبب جديد لتنوع احوال
ونائج هذا النظام . فكانت اذاً في القرن الخامس اشكال المذهب
الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي
الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناقص حديثاً وكانت
حظوظها مختلفة كمبادئها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه
حصل السعي من اذكليريكيين في تحويله الى الهيئة السلطانية او
الدينية ولكن "الا انتخاب بقي مرجحاً في العائلة الملوكية وان مازجه
بعض التأثيرات الوراثية وافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستر وغوثيين
وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين
الرومانيين ومطالعة كسيودور^(١) تكفي لتأكيد هذا الامر
وفي اسبانيا كان الملك دينياً اكثر من كل مكان على ما يظهر
وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهوليين
ثم اتخذ تيودوريك وزيراً وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠
ومات سنة ٥٨٥ للمسيح (الترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر . فكانت الصفة الدينية متغلبة هنا لك
 ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيغوثيين أنفسهم فاقلة في الشرائع
 التي كان الاكليروس ينصها لهم والاقوال التي كان يلقونها اياها
 واما في انكسراف كانت الاخلاق الخسنة لم تنزل باقية على حالها
 بين الساكسونيين . والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع
 قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جاريا هنا لك
 اكثر من كل مكان وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني
 صورة الملك الخشن الحقيقية

فكانت اثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن
 الخامس الى السابع ومختلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او
 الاخر متغلبا بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة
 وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى
 انه لم يلبث شي ولا استقرار ودامت الحال على التقلب الى القرن
 الثامن دون ان يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند
 منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية
 اخذت نعم الحوادث وتجلي واتسعت دائرتها ووضحت نتائجها وصارت
 اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت
 جميعا كما ياتي بيانه وهوانه لما خلف الكارلونيون المرونجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان يبين طلب ان يصير
اجراء انتخابه وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونجيون
الاولون مالاً لاولادهم اعثنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة
اولادهم ولما قسموا المطامعات وغير ذلك سعوا في تثبيت الامر من
الجمعيات العمومية الشعبية . وبالاختصار عاد المبدأ الانتخابي على
نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء
الكارلونجيون الملك عد حينئذ كاغارة جرمانية جديدة في غربي
اوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طيففة زهيدة من
ترتيباتهم واخلاقهم القديمة .

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك باكثر
صراحة وزيادة تاثيره فيه فان البابا اقر بيبين في الملك بحسب
طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا
فعل ايضاً شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع
ذلك لم تكن هذه الصفة غالبة في مدة شارلمان بل كان قصده ان
يجي الملك السلطاني ويعيده كما كان سابقاً وذلك امر جلي ومع انه
اتحد مع الاكليروس كان جل مرامه تنفيذ ما ربه بواسطتهم ولم يكن
اله في يدهم بل كان فكرة الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد
ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهجم في صدر شارلمان على الدوام
ونامات خلفه لويس لوديبونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل
بالسلطة الملوكية من النذل والهوان في مدة حكمه فكان الأكبروس
متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى أنه كان يؤنبه ويخلعه عن
الملك ويرده إليه وبالاختصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب
الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الانواع الثلاثة
الملكية باجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدها
وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يخفى اثر الاشكال الثلاثة
الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سقطت فيه اوربا حينئذ
حتى لم يعرف شيء من شيء وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب
المذهب السيادي الاتزامي ظهر نوع رابع من انواع الملك مباين
لكل شيء نظرنا ما هو المختلط بين الملكي والاتزامي. وهذا الشكل
غير صريح وعسرا تحديداً والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كان
في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وأنه كان بينه
وبين الهيئة الاجتماعية تمامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها
وتعلق بعضها ببعض وأنه اذا استدعى اليه مسوديه ومسودي
مسوديه الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامه فتظهر حينئذ

حقيقة ملوكته . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي
 النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صا
 تنفيذها فعلاً ونفوذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي
 وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية
 انما هي اوهام مولفين لا اصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان كثير
 الاشراف الالتزاميين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وعدد
 منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علاقة
 ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطنة في
 ذلك الوقت كانت محلية مستقلة . وتسبب احد الاشراف الالتزاميين
 بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً اختياريّاً .
 وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يمتد
 التغيير الا في القرن الثاني عشر في مدة لويس لو كرو (السمين) .
 فصار يذكر اسم الملك اكثر من الاول واتصل نفوذه الى الاماكن
 التي لم يكن لها مداخلة من قبل وعظمت اهميته في الهيئة الاجتماعية
 ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في
 نفوذ الملك وتخليه فلم يعظم شأن الملك وقتئذ ولا ثبت دعائه
 بسبب كونه وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني او
 بناء على كونه مؤسساً على الانتخاب او لصفة كونه صادراً من لدن

العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد نلاشى امره ورجع مبدأ
الوراثة رجحانا نهائيا وهكذا الدين وان كان يقر الملوك في ملكهم
الا ان الافكار لم تكن تحفل بهذا الامر في زمان تبو لويس لكرو
سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من
قبل في كل من انواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد
فالهية الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من
الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعديات مستمرة ولا حاجة
الى التكرار . ولم يكن للهيئة الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة
التعيسة ولا كان لها وسائل تمكنها من الحصول على طرائق العدالة
والاتحاد والراحة . فالنظمات الالتزامية ومجالس البارونات
والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الازمنة المتأخرة
دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكما مرتبا منظمها كانت
باطلة لا طائل تحتها ولا تمجدي نفعاً . فلم يكن ما يساعد على ارجاع
النظام والعدل . وفي تلك الاحوال الاجتماعية المشومة لم يبر الناس
من يلجأون اليه ليعضدوهم ويجهدوا بابطال المظالم الشنيعة
وبتعويض الاضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم
الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقيا وكان صاحبة واحداً من
الاشراف فالتجأ اليه بعض الاشراف لاسيما ان الملك كان قد سبق

صفة الملك
الماخر
الحقيقية

له تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وان لم ينشأ عنها كبراهمية
 الا انها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون الى
 الملك كلما وقع اغتصاب شنيع او حدثت مظلمة كبيرة او
 ما يخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك او في
 ومشاجرة طال امرها . وصار يدعى للمداخلة بامور لم يكن
 بها وفوضت اليه امور كثيرة كمنه . فصارت صفة محام
 النظام العام وحاكم ومصالح للفساد والخلل ورويدا رويدا جلبت له
 السلطة الادبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشان
 والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكمهم
 لويس لكرو وفي مدة وزارة سوجير^(١) وكان اول ما ارتسم في
 الافكار حيثذ على شكل غير مكتمل صورة حكومة او سلطة
 منفردة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية ومتميزة
 عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل
 الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة او الامر بها اقله اتني صور
 عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضعفاة

(١) قسيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكم لويس السادس

المشاكل العظيمة والدعاوي الجسيمة التي لم يقدر احد على تسويتها .
 فملك هي الصفة الحميدة والهيئة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة
 الملكية منذ القرن الثاني عشر في اوربا وعلى الخصوص في فرنسا .
 فانها كانت تنفذ شوكتها لا بصفة ملك خشن او ملك ديني او ملك
 سلطاني بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة انتهت
 على سبيل الصدفة وهي عبارة عن سلطة قاضٍ عمومي للاحكام
 السلمية في البلاد (ولست اعرف الفاظا تصف تلك الوظيفة
 احسن من هذه)

فذلك هو اصل الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ومبدأ حياتها
 على نوع ما الذي كبرونا على التدرج وكان السبب في نجاحها
 دون ادنى ارتياب . وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانيا صفات
 الملك المتنوعة وستشاهد اشكالة التي وصفتها جميعا ساعية كل في
 نوبتها الى التغلب والتسلط . فالأكليروس لم يهرح بمجتهد بتأييد
 الملك الديني والمشرعون يعتنون بأحياء الملك السلطاني ويرغب
 الاشراف في تجديد الملك الانتخابي او عضد الملك السيادي
 ويقصد كل من هؤلاء ان يخص الملك بالصفة التي توافق صالحه
 الخصوصي ويفرده بها واما الملك فانه سيستخدم كل تلك الصفات
 لتكبير سلطته وتوسيعها . فتارة يظهر الملوك كوكلاء لله وطورا كورثاء

القيابرة الرومانيين أو كأعظم اشراف البلاد بحسب اللزوم واتباعاً
 لميل الافكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية كل تلك الألقاب
 المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية المباشرة
 الحقيقي ولا ينهوج نفوذ سلطتها وشوكتها بل كما تقدم لم يستجلب الملوك
 النفات الشعوب ولا ضموا اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم إلا بصفة
 كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والعدل والخم من
 عنها ولا أنهم كانوا كهيئة عظيمة راکزة وسط الهيئة الاجتماعية التي
 كانت تحتاطها وتعصدها . وكما تقدمنا في التاريخ نشاهد تلك
 الصفة للحكومة الملكية الاورباوية المباشرة التي ظهرت فيها منذ القرن
 الثاني عشر في زمان حكم لويس لكر وتزداد ثباتاً ونمواً حتى نرى على
 نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وبهذه الوساطة ساعدت الحكومة
 الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات
 الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين
 فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى اثاره الفتن الصليبية
 السبيل الذي كان هنئداً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا
 الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها اعانت على اتمام
 هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظمات سياسية من
 القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبة في ضبط الاحوال
 وحفظ الترتيبات السالكة حينئذ من الاضطلال . وسنشهد
 اعتناء مذهب الاشراف بالاتزامي والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم
 الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي اكل منها وتطبيقاً
 لشكلها وهيئتها الاصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي
 كانت غلبة ان تحدث !

المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر
الاجتماعية المختلفة والتي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة
مركزية واحدة مباشرة ايماناً باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام نيوكراينكي
اي حكومة دنية . سبب عدم نجاح . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب
غريغور يوس الخطأ . ما نحم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة والخطا على
سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد
بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطالية . ما كان بداخلها من الخلل
والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الاسيما (١) . الاتحاد
السويسرائي . مدن الفلميك ونهر الرين . محاللة الانسياتيك . المشاجرت
الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والذين . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط .
جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبرتغال جمعية وكلا
العموم في انكلترا . جمعية وكلا العموم في المانيا . تقصير جميع تلك المشروعات
عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك ، حقيقة ميل اوربا العمومي

ايها السادة

انني ارغب اولاً بتحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شعبة من الارائقة مستعار من مدينة الي في جنوبي فرنسا لانيها
كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا جيوشا صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت
الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتكوا بهم
فتكاً ذريعاً قبل انه قتل منهم ستون الفا ولم يفتكوا عنهم حتى ابادوهم . وكانوا

مشروعات
تأسيس
نظامات
في القرون
المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال
عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية القديمة . فكان لكل من الاشراف
الالتزاميين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة
بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية
قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطانها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها
الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحادا حقيقيا
ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هو امر
تم وهو الامر الذي به تمتاز بنوع خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة
ويعتبر كصفتهما الجوهريه كما رايتم واتحصرت العناصر القديمة
الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع
وحصل التشاكل فوقع الاتحاد والائتلاف ولكن قبل ان نحصل
تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات
الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معا وتتعاطى اعمالها دون ان
يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخاص . وكان القصد ضمها
الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون
ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون مبدأين مبداءين مبداءين للشر (المترجم)

ينجح شي من هذا الاجتهاد والنتيجة التي اشرت اليها الان اي وحدة
 الهيئة الاجتماعية المتأخرة ما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح .
 وجهات اوربا التي لم يزل باقيا فيها بعض اثار النوع العنصري
 الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا التزاميون حقيقيون واهلون
 بلديون حقيقيون وكانكثرا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي
 مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً
 وحقيقة الامر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منظمة سياسياً الى الهيئة
 الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومرووسة من السلطة
 العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظاماً واحداً ومشرية افكاراً واخلاق
 عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية
 في اي محل كان ليس الا بالاسم فقط لا بالفعل . على ان
 الاجتهادات التي شرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها
 ببعض دون تغيير هيئتها وضمها وجعلها امة واحدة دون ملائمة
 نوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من
 الزمان المقدم ذكره الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتأخرة
 وتمت فيها حالة الهيئة الاجتماعية الاورباوية . ولم تشغل مكاناً عظيماً
 من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع

التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصر بن اي الحكومة
والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة امرها
والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر
الى السادس عشر بقصد انشاء نظمات وترتيبات سياسية عمومية
وتنظيم اهم وحكومات دون ان يمس تنوع الهيئات الاجتماعية
الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما سنباشره في هذه
المقالة

وهذا البحث مما يشق علينا وما يوجب لنا الكدر ايضا لان ما
قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظمات والترتيبات السياسية
لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لابل قسم
منها كان موسسا على حب الذات ومنطويا على الجور والتعدي على
ان قسما اخر كان ناشئا عن خلوا الغرض وخلوص النية وحسن
الطوية مقصودا به خير الناس الادبي وصلاهم الاجتماعي . لان
العقول المظلمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم
والجور والاغتصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية
وتبحث عن الوسائط التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة
ومع ذلك لم تنجح عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحا وخلوصا
وكل ما صار صرفة من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تضييعه من الضحايا الثمينة ذهب سدني ولم يجد ثمرة ما ولا فائدة
أفلا يكون هذا أمراً مكرباً محزنًا . والذي يوجب الأسف والحزن
الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المتصودة بها
تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من تضلل
والشر . ومع ان بعضها كان موصفاً على حلوس النية وحسن العاقبة
كان أكثرنا خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل عرج كل
الحقوق البشرية وجهل متفضيات الحالة الاجتماعية . ولم يفت
النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء أعمالهم واستخفافوا
فمن ذلك يظهر شقاء الأدميين ومحنهم وضلالهم وغيمهم . وما
منه أيضاً ان طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق ذهنه ان
الرجال منهم وحكمة الى درجة تغشى على ابصارهم فلا ينظرون
الى ما سواه من الامور المهمة الجسدية ويعمهم عما يتصرفونه
ادراكهم . وانه لاشد كراهة واذى لادب معاينة ارتكاب الناس
الرديلة والفساد والنقائص من رأى سقوطه في المحنة والندم
ويسوئي ضلاله اكثر مما يشقني عليه وباله . فالحوادث التي ماوردتها
عليكم تكشف لنا عن رأى الامرين فيلزم ان ننظر اليها دون ان نل
في العدل بمقتضى اولئك الناس الذين طالما شطوا عن السبل
وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزيادة

والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والفخار
 فمشروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من
 القرن اثنى عشر الى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت
 الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكبروس
 وتارة الاشراف الا لزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر
 واخضاعها له وإتمام الانضام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها
 كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيا
 يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والقسم الكافي
 له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشتهر
 بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية
 بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان
 الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائط العمل فيها جائرة
 محضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به
 خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكبروس محاولاً به
 اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادئ وسلطة الهيئة الاجتماعية
 الاكبركية اعني محاولة تاسيس النظام الثيوكراتيكي . ولا بد ان تذكروا
 ايها السادة ما اوردته عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعنيت بالبيان

عن المبادئ التي نمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئه من
 الحوادث . والفوائد الناجمة عنه والاضرار الصادرة منه . ووصفت
 الاحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني
 عشر وارىتكم اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة
 سيادية واخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية فافترض هذه الاشيا
 محفظة في ذاكرتكم واعني بان ابين لكم الان ما صنعتُه الاكليروس
 بقصد التسلط على اوربا ولما ذالم ينجح

فان الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يثامر من
 عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال
 الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عن
 سواها في السياسة والاداب معاً ولكنه صادف من البداية عوايق
 لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليه من
 القوة والشوكة والاقطار

فاول هذه العوايق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته
 لانه قد انتشر وتسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً
 لاكثر الاعتقادات الدينية الاخرى ولم يكن في مبدا امره متسلحاً
 بالقوة وتمت فتوحاته في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن له
 فتوحات غير النفوس فلذلك لم تستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اسما وفعلا حتى ولا في اثناء نجاح الدين
 وانه صار حينما غنيت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية
 تتبع اسلم الذي كان ادبيا محضاً ولذلك كان لها كبير نفوذ في
 الامور الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تداخلت باسلوب
 في الاحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى
 صاروا لها طابعين ولاوامرها متمثلين ولكنها لم تتولج بنفسها ادارة
 الادبال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب
 الشكية سواء كان الشيوكرا تيكى ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة
 وتنفيذه على هذه الصورة احرى بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير
 بل ينبغي ان يكون متساوياً الامر والنهي والتضاء والادارة وجباية
 الاموال والتصرف بالايرادات وبالاختصاص ان يكون في يده
 فالزام الهيئة الاجتماعية . وان لم يعمل مع الشعوب والحكومات
 الا وسائط الاقناع لا يمكنه بهذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس
 مذهب حكيم ولا استيلاء على المستقبل بل فقط يتيسر له بهذه
 الواهطة اكتساب نفوذ عظيم .

فمكنا كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاصلي
 فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية
 دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم ينسر للكنيسة تمهيداً وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس
النظام النوكراتي

ولم تأت ان صادفت عاتياً آخر وذلك انه لما سقطت السلطة
الرومانية وتاهت الى الله سنة وحدثت الكنيسة حينئذ من
جملة المناوئين فاقضى لها ان تخرج أولاً من تلك الحالة وتعالج
امر جلب الفاتحين الى حسن الايمان وترفع بهذه الوسطة مكانها
وتعالج منزلتها . ولما تم ذلك . ذاب الامر وجنحت الى التسلسل صادفت
حينئذ كبريا الاشراف الالتزاميين ومتاومتهم . فان الاشراف غير
الأكليريكيين لم ايماءوا بفضله عظيم على اوروبا لان الشعوب كانت
في القرن الحادي عشر خاضعة خصوصاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك
طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات
وحدهم رفضوا نير الأكليروس وابوا بالكلية ان يندلوا لهم . وان
تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف
العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الاعلى في ما
يختص بالدين كانوا مع ذلك مالكين حرة الفكر في معاملاتهم مع
الأكليروس وكانت تظهر فيهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم
تذكرون ما اثنيت بشرحه لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها
الاولى وعن كيفية تكوين الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما اوضحته عن حالة القسيس
وكونه اوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن
الاشراف الالتزاميين تذكاًر هذه المنزلة ولا كفوا عن الشعور بها
ابدأ واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع
منها درجة ومقاماً وان لم يحد لهم حق الحكم على البلاد وسياستها
وحافظوا على وجود الالفه والاتفاق بينهم وبين الكليروس بشرط
ان يكون كل منهما في حاله واستقلاله . فعصد هكذا الشرفا للعوام
مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة
ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشم حينما كان قد تم خضوع الملوك
والشعوب طراً للكنيسة . فهم اول من قاوم تاسيس النظام
الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الاكبر في عدم نجاحه
وكان ثم عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قل
من بحسب له اهمية وطالما اخطأوا في الحكم على مفعوله وهوانه في كل
مكان نسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام
ثيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم
ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظائفهم . راجعوا التاريخ
وانظروا في اسيا وفي مصر تروا ان كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان
صنعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة الى

رجل خارجي

فرهبانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة
 عن تلك بالكلية لانه كان مضطراً على الدوام الى انتخاب اعضائه
 من الهيئة الاجتماعية العامة ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يكتنه
 المداومة والتسلسل . فباطلاً كان روح العصابة يجتهد بجعل
 هذه العناصر الغريبة محبوسة ومشاكلة له لانه كان يفتى راسخاً فيها
 شئ من اصلها الاجنبي وسوا كان القسيسون المستبدون من الاهلين
 البلديين ام من الاشراف كانوا يلوثون مخافظين على بعض اثار
 مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم ان الرهبانية بحجبها الاكليروس
 عن الصوامع والعيشة الزمنية جعلته بمعزل عنها الا انها اجبرته
 في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً الى الهيئة الاجتماعية العامة
 لاجل تجديد اعضائه ومداومة تسلسله . فكان ينوبه هكذا نائب
 من الانقلابات والتحولات الادبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب
 ان حاجته الى العوام المجددة على الدوام اضرت بفتح مشروع
 النظام الشيوكراتيكي اكثر مما افاده روح العصابة الذي تقوى
 بواسطة الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضاً مقاومين اشدّ لما شرّعه هذا من نفس
 الاكليروس وفي وسط جماعته . وطالما تحدث بعض الناس عن

اتحاد الكنيسة فانها كانت تجهد بذلك وحصلت على الاتحاد من
بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهننا الدلام ولا بعض الحوادث الجزئية
فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والاتسام اكثر من جماعة
الاكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الاراء والجدال
والتنكير مثل الطائفة الكنائسية ان كنائس الام الاورباوية اكثرها
كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والمجامع كانت
تقاوم الباباوات والمهرطقات لم يحسن عدها وكانت تنبع يومًا بخيوما
وكان الانشقاق دائما على ابواب الكنيسة وتنوع اذراء مفرطًا
والمزاحمة على الببدال شديدة وتفرقت السلطة وتجزمها لم يعاين
منه وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والاتسام الذي وقع
فيها والانتقالات التي زعزعتها ربما كانت اكبر مانع لانتماء مشروع
النظام الثيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الميئة الاجتماعية عليه
فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس
ووجدت على نوع ما يهد المشروع العظيم الذي نشأ في صدره
ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والتجاح شيئًا فشيئًا مدة جملة قرون
واعلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا
غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعايتم
ان البابا المذكور كان مهتمًا باخضاع العالم للاكليروس والاكليروس

للباباوية واوروبا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب . وعلى قدر ما يسهل
 على الانسان الحكم في امر كهذا تفصلة مسافة قرون عديدة اظن ان
 ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأين كبيرين احدهما ما يرتكبه عادة
 اهل النظريات والثاني ما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الاشياء
 وانتلابها . فالاول لانه اشهر مشروعه علنا بالنام والكمال وقدم
 الايضاحات والبيانات المنتضية عن طبيعة السلطة الروحية
 وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادئ التي اسمها النتائج البعيدة بقوى
 المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدد هكذا جميع ملوك
 اوربا الزمانيين وتصدى لقتالهم قبل ان يمتلك الوسائط اللازمة لتفهمهم
 وغلبهم . فانه لمن المحال ان يغاز بالنجاح في الامور البشرية بوسائل
 قطعية جزمية كهذه او بواسطة برهان فلسفي فقط . ثم ان غريغوريوس
 السابع ارتكب ايضاً الخطا الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل
 الاشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة
 لهم على اتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً لاجتهادهم . فلكي يشرع
 البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزال واخذ في مقاومة السلطنة
 وجميع الملوك حتى الاكليروس نفسه ولم يوفق اظهر شجعة ما ولا
 التفت الى مراعاة صالح ما بل اعلن وصرح جهاراً بانه يريد التسلط
 على جميع الممالك كالة التسلط على جميع العقول والافكار واثار على

نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر
 جسم ومن جهة أخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتداءً وابان
 يظهر وللعبان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الافكار .
 فبالاجمال ربما أضرب غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره
 أكثر مما ساعد على انجازه . ومع ذلك ما زال المشروع اخذاً في
 النجاح والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف
 القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة
 وعظمت شوكتها جداً ولست اظن ان قوتها ازدادت بعد ذلك
 شيئاً كثيراً بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تتمتع
 بمجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره . وفي الوقت
 الذي اتصل فيه نجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها
 بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هرطقة الالبيجوا
 في جنوبي فرنسا التي امتدت جداً واتسعت حتى تسلطت على هيئة
 اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وقتئذ
 شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبلجيك وبعد مدة قليلة بادر
 ويكلف^(١) مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكا

(١) هرنوفي شهيد كان حائزاً حماية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل

الى حنا هوس ولونر (المترجم)

ووضع اساساً متيناً لشعبة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلبوا سبيل الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر السلاطين الذين من عائلة هوهنستوفين^(١) وكانوا من اقدر واعظم ملوك اوربا واكثرهم دراية وحكمة وتديباً . ففي نفس هذا القرن اشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادة من جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني واصدر الخط الاول المسمى بالبراغماتيك (او امر مخطوطة للملك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة بالدين) الذي كان اساساً للخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل^(٢) والبابا بونيفاشيوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن اكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الشيوكراتيكي كان قد فسد حيث ذرو صارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هيسبورغ الحاكمة الان في النمسا

كان منها الشهير بارباروس وغيره (للترجم)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اخلاص الملك الزمني فخرمه البابا مراراً واما فيليب فانه جمع وكلاء عموم الدولة واتخذهم من حزبه وحرق مرسوم المحرم وطلب عقد مجمع مسكوني لروية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمه ثانياً فجرد حيث ذر على ابطالها عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوه (للترجم)

بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغنيته . فمذ آخر
القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من نسلط الكنيسة
الزمني

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموقراطي (اي
حكومة الشعب) في ايطاليا بالتقرب من بلاط رومية وحواليه
وتغلب هذا الشروع على المشروع الثيوقراطي وكانت الجمهوريات
الايطالية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تأثيرا عظيما جدا
من القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر . فتذكرون
ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اورده عليكم من تاريخ البلدان
وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر
وتقدمها اسرع وانها كانت اكثر عدد اوثرة في ايطاليا من فرنسا
وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمرا
فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلا عن ذلك بركة ايطاليا
وصحاريها غير صالحة بتمدار غيرها من اوربا لسكن اسبانيا واوليا
امرها الحديث العهد لانها كانت مفلوحة مزروعة في اغلب الاماكن
ولم يبق فيها احراش تصلح للصيد والقنص لكي يسرح ويمرح فيها
البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلا عن ان قسما من بلاد
ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

الاجتهاد
بتأسيس
نظام جمهوري
في القرون
المتوسطة

ورافينا لم تزل جميعها تابعة لسلاطين الروم . فنظراً الى المسافة
الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب
تمكن النظام البلدي ونما سريعاً في هذه الجهة من ايطاليا . هذا ان
ايطاليا لم تكن بتمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون
نزاع لان باليزيرونارسيس (من قواد سلاطين الفد ـ طنطينة)
اهلك الاستروغوثيين وطرداهم . واللومبارديون ايضا لم يسيروا
التملك اذ دهاهم الفرنك ووقعوا فيهم الفناء وهدموا اساس ملكهم
اتحد بعد ذلك بين وشارلمان مع اهالي ايطاليا الاندلسيين
مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب . من
ذلك ما يوافق صالحهما اكثر من التصدي لمخيم . فلم تكن البربر
والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد
دون منازع وعلى اتم الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب
السيادي في ما يلي جبال الالبان كان ضعيفاً ثم وكان عدد الاشراف
قليلاً وفي شتات فعوضاً عن ان يتقل النفوذ الى سكان الكـ داري
حصل في غالباً مثلاً بقيت البلدان حائزة الصولة والنفوذ
وضم ذلك جلياً انتزع كثير من اصحاب المقاطعات عن الصغار
وجاؤوا فاستقروا في البلدان سواء كان ذلك رغبة في
المدن ام عن اضطراب وصغار هكذا الاشراف البربر من

البلدان وتابعين المذهب البلدي . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبته
البلدان في ايطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر
البلدان الاورباوية وقد عاينا في هولاء ضعف اهلها وانحطاط
شوكتهم وقلة جراتهم وانهم كانوا يحاربون على الدوام عدواً كان على
ابوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والباس الا ان هيبتهم
كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغلبها مع الجهد والعناء .
فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطالية حيث
الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الاسوار ولم تكن المدن
تخشى بأس سيد في جوارها او عدوماً وكان اكثر اهلها بلديين
احراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم
مقاومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة
وسلاطين جرمانيا تارة اخرى فهذا الذي اكسب بلدان ايطاليا
رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الصغيرة في
جهات اخرى مع العناية والثناء نشأت في ايطاليا جمهوريات
ودول

فما تقدم ايضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري
في هذا القسم من اوربا فاضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة
بسيعة وتغلب على الهيئة الاجتماعية . ولكنه لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونه لم يحنو الا القليل من مبادئ الاصلاح الضرورية
التي لا بد منها . فمن يطالع تواريخ جمهوريات ايطاليا من القرن
الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال ،
متناقضين الا انها اكيدان دون ادنى ريب . فانه يرى من جهة
تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات
وبالتالي نجاحاً تاماً ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في
سائر جهات اوربا ومن جهة اخرى اذا بحث عن حالة الامم في
الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان
لا يوجد تاريخ وصفه مكدر محزن مثل هذا او لا يوجد زمان او
بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت
في بلاد ايطاليا اذ ذاك فكانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم
وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى
وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظمات
السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى
درجة جعلت احزاب الحرية تمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى
حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ
فرنسا والبندقية وجنوا وميلانو وبيزانرى ان مجرى الحوادث بدلاً
من ان يكسب الحرية نواً ويوسع دائرة الترتيبات والنظمات يوجب

بعكس الأمر تضييقها وحصر السلطة في أيدي أقل عدداً . وبالاختصار
 كان ينقص أمران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية
 ١٤ الأمن على الحياة وهو أول شروط الحالة الاجتماعية ونمو
 التنظيمات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد أوقف النظام الجمهوري عن
 النمو والامتداد . ثم إن إيطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي
 ملوك الأجانب عليها وبالعجب هذا الخطر لم يكن قط يحذر تلك
 الجمهوريات ويوقظها إلى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة
 العدو مجملتها فلم تستطع قط إجراء هذا الأمر . ولذلك كثير من
 الإيطاليين ذوي النهى المحيي وطنهم من أهل زماننا الحاضر
 ينسبون عدم تقدم إيطاليا كسائر الأمم إلى سبب نظامها الجمهوري
 في مدة القرون الوسطى وإلى تقسيمها إلى عدد كبير من
 الشعوب القليلين الذين لم يملكو شهواتهم إلى درجة تمكنهم من
 الاتحاد والانضمام بزمي دولة واحدة وبأسفون لكون وطنهم لم يخضع
 لحكم مطلق كان من شأنه أن يجعلهم أمة مستقلة عن الأجانب .
 فيظهر إذاً أن النظام الجمهوري لم يكن يحثوي في ذاته مبادئ النجاح
 والاستمرار والانتشار حتى في الظروف الأكثر موافقة ومناسبة وأنه
 بالعملي كان قصيرا العمر . وتقدر أن تشبهه إلى حد ما نظام إيطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حالة الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبا في حالة العدوان واحيانا متفقة على الصالح العام . ولكن الافضلية للبلاد اليونانية في هذه المقايسة اذ بلا شك كان داخل اتينا وكديمونا ترتيب وامر وعمل اكثر مما كان في الجمهوريات الايطالية واثن كان التاريخ يحد ثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع ذلك فانظروا كم كانت حياة اليونان السياسية قصيرة وكم كان ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبا للضعف والوهن فحالما وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر مجاورة عظيمة كمكدونيا ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من حالة النبو والنجاح والمجد . لانها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو فكم بالحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية والعقل البشري ناميين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسيس النظام الجمهوري قليلة الفائدة عشرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها حيث اخذت في النجاح وحيث غلب وفهر المذهب السيادي فكم بالحري في جهات اخر من اوربا

فهذا اورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار فاقول انه كان

قسم من اوربا يُسمَّى بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات اسبانيا
المجاورة له مثل كتالونيا والنافار والبسكى فكانت البلدان في تلك
الجهات ايضا قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من
الاشراف الالتزامين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهلها وكذلك
قسم من الاكليروس وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن
حالة ايطاليا على نوع ما وبناء على ذلك في جاري القرن الحادي
عشر وفي بداية الثاني عشر جنحت بلدان بروفنس واللانكيدوك
والاكتين الى الاستقلال السياسي والتهيو بهيئة جمهوريات مثل
البلدان التي تلى جبال الباي. ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة
اشراف شمالها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والاقطار
فلما ظهرت هرة الايبيجوا وقعت الحروب بين فرنسا السيادية
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا
لمازلة الايبيجوا تحت امرة سيمون دي مونتفرت فتلك كانت المشاجرة
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي
ومع ما اظهره اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفا في
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا

وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا
 نالت حظا اوفر اذ كان الميدان هنا لك ضيقا وكانت مقاومتهم
 لملك اجنبي اشد منهم قوة واقتدارا الا انه لم يكن من اقوى ملوك
 اوربا باسا وسطوة فقاتله اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد اكثر
 الاشراف الالتزاميين من السويسريين مع اهل البلدان . وكانت
 هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتها صفة سيادية
 لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم انتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلنك والبلجيك وشطوط
 نهر الرين ومخالفة الانسياتيك فهنا لك نجاح النظام الجمهوري نجاحا
 كاملا داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامر انه لم يكن
 معدا للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان
 بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالملوك من
 كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام مستيقظة مستعدة
 للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى الفتوحات بل كانت مهتمة
 فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على
 امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها
 وخارجا عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثر ما

فما قد عاينتم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانه كان
متصرفا في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوبا في
جنوبي غاليا وظافرا في ساحة صغيرة اي في جبال سويسرا ومحصورا
داخل الاسوار في الجهة الشمالية في بلدان الفلنك والبلجيك
وسواحل نهر الرين ومخالفة الانسياتيك . وهذا النظام مع انه اضعف
قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئة الاجتماعية كان مسببا خوفا ورعبا
شديدا للاشراف الالتزاميين فكان هولاء يغارون من ثروة البلدان
ويحسدونها على تقدمها ونجاحها ويخشون باسمها وكان قد ابتدا
بتمرد روح الجمهورية الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون
يجاهرون بالعصاوة على اسيادهم ويكثرون يوما فيوما من عدم
الطاعة وقلة الخضوع . فاعنصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعا
عصبة واحدة في اكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان
ومقامتها . وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان
كانت متفرقة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصله
بل كان كل شئ محصورا في محله . نعم ان اهالي المدن كانوا جميعا
يميلون الى بعضهم بعضا ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنون ما يحزن
بعضهم وكان كل انتصار تم لبلدان الفلنك على امراء بورغونيا
الذين كانوا يجاربونها بجرسك السرور عند اهالي البلدان الفرنسية

وكذلك كل نكبة اصاب تلك المدن كانت تشق على الفرنسيين والبلديين الا ان هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لا طائل تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم ارجحية الميزان من كل الوجهه ومع ذلك كله لم يقدروا على اعادة البلدان نظراً الى انقسامهم وعدم تبصرهم في الامور . ولما طال امر التماس بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا ممكنة لهم على ملاشاة المدن بالكلية ونوال الظفر التام انخبروا على عقد المصالحة معها وقبلوها بصفة عضو من اعضاء الدولة . فحيث حصل تغيير في الحال العامة وصار الشروع في ترتيب النظام المخلط وكانت الغاية فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان والاكليروس والملوك رغماً عن المخاصات الشديدة الكائنة بين كل منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك مابقي على ايراده لكم

فليس من يجهل منكم ايها السادة ماهي (لازيتا جنيرو) في فرنسا وما هي (الكورتيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزيتا) في المانيا (كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة) وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

الاجتهاد
بتأسيس
نظام مختلط
في القرون
المتوسطة

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضم بعضهم بعضاً الى
هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة ويخضعوا انفسهم لقوانين واحدة
ولسلطة واحدة . فالرغبة هي نفسها والغاية هي ذاتها وان
اختلفت الاسامي

فأأخذ جمعية وكلا العموم في فرنسا كمثال نظراً الى زيادة اهميتها
لدينا ووقوفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا
واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع ابني لما كد ان اسم
(لزيثا جنيرو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مهمة غير
مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها
القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً
لذاكراتهم ولا اوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا اخذ
يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مستيرة .
فمن يتف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كامرٍ
يطراً على سبيل العرض او كواسطة مختصرة لا يعتد بها بل يلجا
اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من
الوسائط كافة . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة
الافلاس وتختار في امرها ولم تر باباً للخلاص تلجئ الى هذه الجمعية
وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة لمعالجته . وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك
الأكليروس ولكنهم كانوا ياتون اليها دون ان يكثرثوا بها لانهم
كانوا عالمين جيداً انها ليست الواسطة التي تكسبهم النفوذ في امور
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومداخلاتهم . والاهلون ايضاً لم يخفوا
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تنهم بل كضرورة
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال
سياسية مرتبة . فاما كانت تارة غير مجدية نفعا ولا طائل تحتها
وطوراً كانت تجلب الاذى والهول . فان كان الملك اشد باساً
تذلوا له واطاعوا او امره وان كانت حالة الملك تعيسة وتستوجب
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح التحزب والتغرض والانتقام
واصبحوا الى تحركها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفسيون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتنصرم بحال انصرام
الجمعية فكانت لا تنجز ما تعد به ولا تتم ما تتجهد به بل يذهب جميعه
هباءاً منشوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تأثيراً مهماً في
الهيئة الاجتماعية الفرنسية ولا اصلاح مأمهم في الاحكام والقوانين او
الادارة . ولكن لا ينبغي الظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا

بل كان لها نتيجة اديبة قلَّ من حسب لها حساباً فانها كانت من وقت الى اخر نتيجة تقام على الاسترقاق السياسي وكتقرير جهاري وتثبيت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصيانتهم كحتم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسؤولية لوكلا الحكومة ونوابها . فجميعيات وكلا العموم اعانت كثيراً على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بحقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجميعيات وكلا عموم الدولة من الفضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشاءها اعني التمام الهيئات الاجتماعية المختلطة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكورتيز في اسبانيا والبورنوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة . ففي بلاد الارغون والبسكي لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثة الملك او في مدة محاربة العرب كان للكورتيز اهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل الثأمها . والبعض منها كالتى صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٢٧٠ و سنة ١٢٧٣ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليس و يوجد
 كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق
 النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي عمومي فيمكنني ان اقرر
 بشأن الكورتباز ما قررته عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرنسية اي
 انها كانت امراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او
 واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في
 شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً
 عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذا كر لكم اليوم بعض
 اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميّزتها عن القارة . فاولاً
 لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا
 قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر
 الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سوية من اول
 المدة للدفاع عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة
 والاشترك بين الشرفا وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية
 وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة
 قد انجبروا لظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى
 اهالي البلدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه

الوسيلة على قوة اكبر واعظم مما كان للاهلين في القارة ومن شأنها بالحقيقة ان تؤثر تأثيراً فعالاً في امور احكام البلاد

وماكم هيئة جمعية وكلا عموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) مدة القرن الرابع عشر . فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم مخنوية على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الاهلين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخله على نوع ما باعمال الحكومة بحصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم والحرارة عن الصوامع الخصوصية والمحلية . ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في يده الامر ولكنه كان نظاماً قانونياً وطريقة للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً . فكان اذا مشروع تقرب العناصر المختلفة بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضمها الى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكلا ترا مع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم الصفة المترجمة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتأسيس النظم السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هناك منفردة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو ارجعنا إلى
 البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمّة المتأخّرة . ولما
 هي القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب
 الإشراف للملك . ولست أتكلّم عن بولونيا أو عن الأمم الصّغيلة
 التي تأخّرت جدّاً عن سلوك طرق التمدّن التي سلكتها أوروبا .
 ولما هي أيضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها ما لكون
 أكبر يكون وبلدان حرة مالكة زمام أمرها سياسياً فمن ذلك يتّضح
 لنا أن مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها إلى هيئة اجتماعية
 واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول .
 فقد أوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في
 أوروبا بشأن تأسيس نظمات عمومية إلى حدّ نهاية القرن الرابع
 عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم أنها لم تنجح وقد
 اعتنيت بأن أوضح لكم في مجرى الحديث أسباب نقصيرها عن
 النجاح وفي حقيقة الأمر تلخص تلك الأسباب في سبب واحد فقط
 وهو أن الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدّن حدّاً يؤهلها
 للاتحاد والانضمام بل كانت الأشياء بوجه الأجمال محلية ومحدودة
 وخصوصية ومتنوعة إلى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق
 المعيشة أم في العقول ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي عام من

أسباب عدم
 نجاح كل تلك
 المشروعات

شأنها ان يرجحها على الصوامح والاراء الخاصة واسمى العقول واكثرها
 جراحة لم يكن لها ادنى الملم بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية
 الحقيقية . فكان من الضروري ان يتم اولاً مزج جميع تلك العناصر
 المختلفة الاشكال وسمحتها على نوعٍ ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة
 قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب ايضاً ان تجمع وتضم اولاً كل
 الصوامح والشرائع والاخلاق والافكار وتتخذ مركزاً وبالاختصار
 كان من اللازم ان تنشأ اولاً سلطة عامة وارئ عامة . وهما كم قد
 اتصلنا الى المدة التي تم فيها اخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل
 ذلك الابتدائية وحالة الافكار والاخلاق في جاري القرن الخامس
 عشر وميلها الى انشاء حكومة مركزية وارئ عامة ذلك يكون موضوع
 مقالتنا التالية

المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات
والشعوب توجه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح
الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانيا
في اسبانيا . ثالثا في ايطاليا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نشأ
العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسية) اي السياسة الخارجية . حركة
الافكار الدينية . شروع اشرف وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كوستانسا وبال .
شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الاندخال
من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم .
الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتأخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية
التي هي هيئتنا ونظاماتها واراؤها واخلاقتها كانت منذ اربعين سنة
نظامات واراها واخلاق فرنسا ولم تنزل الى الان سالكة في اوربا
وموثره فينا تأثيرا قويا جدا رغما عن الانتقال الذي اورثتنا اياه
ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية
المتأخرة الحقيقي يمتد في القرن السادس عشر فقبل ان ندخل
فيه اطلب اليكم ان تذكر المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكناها فقد بحثنا عن كل عناصر اوربا الجمهورية في وسط
 رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تتميز بعضها عن
 بعض وينشا كل منها وحدة مستقلة وقد تقرر لدينا ميل هذه
 العناصر في المدة الاولى من التاريخ الى الانفراد والانعزال والعيشة
 الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادة
 والبلدي والاكابر يكي الهيئة والمكان اللذين يميزاه رايناها قد تاقط
 جميعها الى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة
 هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تتصل الى هذه النتيجة
 التجأت بلاد اوربا الى كل من المذاهب التي كانت في وسطها
 واتمست مبدا الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والادبي من
 الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية والى هذا الحد لم
 تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع احد المذاهب ولا قدرت احدى
 القوات ان تستملك الهيئة الاجتماعية وتوطلها المرام تحت ظل حمايتها
 وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشأ الصالح العام والافكار العمومية
 وتاكدا ان الاشيا كلها كانت لم تزل محلية وشخصية وخصوصية
 وانه كان من الضروري اتجاهاها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة
 الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانتظام معاني لتنال
 الغاية التي تميل اليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا اوربا في اواخر

اتجاه الامور
 في القرن
 الخامس عشر
 الى المركز
 الطبيعي

القرن الرابع عشر

وكانت أوربا حينئذٍ بعيدة من أن تدرك هذه الحقائق التي
 سردتها لكم ولا كانت تعلم بالحقبة ماذا كان ينقصها أو ما الذي
 كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طقت تبحث عنه كأنها قد عرفتة .
 فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظميات
 السياسية العظيمة دخلت أوربا في سبيل الانحياز إلى المركز الذي
 كانت تميل إليه غريزياً . وصفت القرن الخامس عشر انما هي
 الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد
 بإنشاء الصوامع والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمحل خصوصي
 وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضمها معاً ورفع
 شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك إلا أن على شكل كبير
 اعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم إلا في القرن السادس عشر والسابع
 عشر ولكنه نهياً بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن أن ندرس
 كيفية نهيشه وذلك الفعل الخفي غير الواضح الذي هو اتجاه الأشياء
 نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار
 والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد
 مجرى الحوادث الطبيعي

فهكذا ايها السادة نرى البشر شئح بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته
 حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل
 لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته الا بعد مدة حينما ظهر في
 الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي .
 ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة نمو
 عقل الانسان ونمو حريته وان هذا الامر انما هو شبيهة بالة عظيمة
 لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعلة
 اجانب منفردين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها
 بالاجال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول اليها وكل مع
 ذلك عمل وتم مع التمييز ومن تلقاء حريته ما خصص به من
 العمل . فعلى هذه الصورة يتم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد
 الانسان نفسه دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعله . فمن ذلك يتضح
 لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انه
 مقدر اي ما يتجاوز علم الانسان وارادته والثاني ما هو نتيجة ادراك
 الانسان وحرية اي ما يفعله عن فكر واردة . ولكي نفهم حقيقة ما
 جرى وتوقع في القرن الخامس عشر يتضي ان نميز الحوادث المختلفة
 بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغيرات
 التي اعانت على تكون الحكومات والشعوب وننتقل منها الى الحوادث

الأدبية ونفحص عن التغييرات الحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجتهد
بان نستخرج ماهية الآراء العمومية التي تختصرت وتهايات منذ ذلك
الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية
هذا اجوب كل اقسام اوربا الكبيرة وابين لكم ما نم فيها مدة القرن
الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا
مدة القرن
الخامس عشر

فابتدئ بفرنسا واقول ان النصف الاخير من القرن الرابع عشر
والنصف الاول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب
العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الانكليز كما تعلمون ذلك في
الوقت الذي فيه قاتلت فرنسا عن استقلاليتها اسمها وارضاها عما
ولغاية دفع سلطة اجنبية عنها . ويكفي فتح كتب التاريخ لئلا أكيد
ان جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنسية تساعدت وتعاونت مع
الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الاجنبي رغما عن جميع ما حصل
حيث من الخيانات والشقاق وان الغيرة والحمية الوطنية حماه
الجميع معاً على القتال سوا كانوا اشرافاً ام بلديين ام زراعيين . ان
لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية الا تاريخ

جان دارك^(١) فهو كافٍ وحده لاثبات ذلك لان جان دارك خرجت
(١) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت تربي المواشي تربت بزي الرجال الاعطال

من الشعب وإهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسه
وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بأمرها
ولا وثقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها
غير الجنود والشعب لا سيما ان فلاحى (لورين) هم الذين ارسلوها
الى اورلينس لاتقاذها الى هذه المدينة . فليس من حادث يبرهن
على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية اكثر من هذا الحادث عينه
فابتدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنسية و قبل حكم عائلة فالوا
كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنسية ولا
كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنسي ثمند الفالوا
ابتداً وجود فرنسا الحقيقية وفي اثناء حروبهم والاضطراب التي وجدوا
عليها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون
معاً وارتبطوا برباط ادي وهو رباط اسم عام وشرف عام ورغبة عامة
في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا
الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد
الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الان

وقالت الانكليز وفنكت بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة
اورلينس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنسيين الذين كانوا من حزب الانكليز
فحرقوها حرقاً بظاير هولاء . ويثبت انها كانت عذراء وصاحبة فضيلة (للمرجم)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائما باسمها وشرفها الوطني
وبوجود نظام ملكي وطني لها كانت صفاته وكان اتصافه فقط ألا
يكون في يد الأجانب . وبناء على ذلك اعانت كثيرا تلك الحروب
ضد الانكليز على تكوين الامة الفرنسية وتقدمها نحو الاتحاد
والانضمام

وبينا كانت تنمو فرنسا ادبيا وبتقوى فيها روح اتحاد الامة
كما رأيت كانت في الوقت ذاته تنمو ماديا على نوع ما أي ان اراضيها
كانت تترتب وتتسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة
ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل
السابع عقيب طرد الانكليز ضمت اكثر الولايات التي كانت في
يدهم كنورمانديا وانكوموا وطورين وبواتو وستونج الخ الى فرنسا
وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر
صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضا منها ثلاث ملبت حيثن ثم
عادت ففتحتها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكوتي
وبيكارديا وارتواز وبروفنس ومين وانجو وبيرش . وفي مدة شارل
الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنه^(١) بهذين

(١) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريشة الوحيدة تزوجت بشارل الثامن
ومات فاخذت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك

الملكين على التتالي ولاية بريطانيا فكان هكذا ينمو في آن واحد روح الامة الفرنسية وملكها معا وكانت فرنسا الادبية وفرنسا المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

واذا انتقلنا من الامة الى الحكومة نرى من الحوادث ما يشابه تلك التي وقفنا عليها ونقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنسية كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر مدة الحكم المذكور تحول كل شي وتغيرت هيئته واخذت الحكومة في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها الاعتماد كجباية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار ترتيب الجنود المستهرة من الفرسان والمشاة الذين يقاثلون بالنشاب واستخدام شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغتنصاب والنهب الناشئ عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وكما اطلب مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه في تلك المدة ايضا جعل الرسم المملوكي الذي كان يفرض على الاهلين في بعض الاوقات مستهرا دائما وكان اجل ايرادات الملك . نعم

ان ذلك مما يمس حرية الشعوب الا انه اعان كثيراً على انتظام
الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت ايضاً في نفس الوقت
ادارة العدالة التي هي اساس السلطة وانتظمت احوالها وازداد
عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة ففي
مدة لويس الحادي عشر ترربت محكمة كرينوبل سنة ١٤٥١ ومحكمة
بردوس سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة اكس سنة ١٦٥٠
وعظمت اهمية محكمة باريس اذ ذاك وثبتت قوتها اكثر من السابق
سواء كان في امر ادارة العدالة ام في ادارة الضبط والربط في الدائرة
المختصة بها

فاكتسبت حينئذ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام
والاستمرار الى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة
العدالة والقوة العسكرية وجباية الاموال الاميرية اعني في ما يحسب
كجوهر الحكومة واساسها فان عزلت بهذه الوساطة السلطات السيادية
وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير
اخر الذي كان اقل ظهوراً للعيان وقل ما احتفل به المؤرخون الا
انه ربما كان اكثر اهمية من غيره وهو التغيير الذي احده لويس
الحادي عشر في طريقة سياسته الاحكام فكثيراً ما تحدثوا عن
مقاومة لويس الحادي عشر كبراه مملكته وتخفيضه شأنهم والنفاته

نجاح الحكومة
في مدة لويس
الحادي عشر

الى الاهلين البلديين والاداني ورفع مكانتهم وغرهم بنعمه . وبالحنينة
لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبله الا انهم قد بالغوا كثيراً فيما
اذاعوه وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع
طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة اكثر مما
حصل منها فائدة . ولكنه باشر امراً غير هذا واكثر اهمية منه وهو ان
الحكومة الى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى القوة والوسائط الجبرية
في معاملاتهم مع الاهلين واما الاقناع والحيلة والدهي في العتول
واستجلابها الى المرام بلطف الكلام اعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن
الأساسة رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم
يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل وندر واما
لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعراض
عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطالية .
فانظروا الى الرجلين الذين تملأ مشاجرتهم نارنج فرنسا وقتئذ
اعني بهما شارل ليمبير^(١) ولويس الحادي عشر تروا شارل يتبع
الطريقة القديمة وكامل اعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب
الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلد له على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليون امير بورشونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع

لويس الحادي عشر وفي محارباته معه (للتعرجم)

واستمالتهم اليه واستخدامهم هكذا كوسيلة لبلوغ الارب وبعكس ذلك لويس الحادي عشر فانه ينسرب باستغنائهم عن القوة ويميل كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول لغاية تسليك ما ربه فلم يغير النظمات ولا الطرائق الرسمية بل غير طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذ السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الازمنة المتأخرة التي فيها اعتاضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات وبالصرح عن الافك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب ام في استعمال الوسائل السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك فكان وقتئذ بحسب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول والتخيل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائل الحربية . فذلك ما وضع اساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذفه وفطائه مع ما كان عليه من فساد الاخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي استطنه في زلات وذنوب عديدة

ولنتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين الملكتين متماثلة متشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس عشر فحينئذ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

حالتا اسبانيا
والماليا في
القرن الخامس
عشر

والعرب بفتح اولئك مملكة غرناطا . وحينئذ انضمت ايضا اراضي
 المملكة اذ جمعت مملكتنا قسطنطينا وارغون اللتان كانتا من اعظم
 اقسام اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند بازيلا
 فاتسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائمها . واما النظمات التي ساعدته
 على ذلك فهي اشد قساوة واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من
 المحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيون^(١)
 وكانت هذه المحكمة تخوي في اصولها على ما ظهر فيها بعد حين ولكنهم لم
 تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها اسست للسياسة لا
 لمدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا الخشاعة عن الايمان . ثم ان
 المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظمات فانها تعان في
 نفس الاشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبه)
 وحكمه بشبهان لويس الحادي عشر وحكمه في الطباع والاصناف
 ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي اكثر
 استعداداً للشروع . ولست اعتبر اصلاً التشبيه والمقابلة اللذين
 يوتى بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان
 المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الاشياء العرضية

(١) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم
 غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع العذابات
 الشنيعة وبحرق الناس احياء (لله ترجم)

ثم ان تلك المشابهة ذاتها توجد ايضا في المانيا . فان عائلة النمسا
رُدت الى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٣٨
وبواسطتها تقرر سلطة السلطنة وثبتت اركانها في المانيا الى درجة
لم تسبق قبل ذلك الاوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً
لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوراثة فقط . وفي اخر القرن الخامس
عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة القانونية في
دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب
العساكر المستمرة لاجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان
في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد انشأ في فرنسا البريد اي
الواسطة فرتبها مكسيمليان ايضا في المانيا فكانت فوائد تقدم المدن
في كل مكان عائدة الى الحكومة المركزية

واما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتميزن حادثتين
عظيمة اثارة الحرب على فرنسا خارجا واشتعال نيران الفتن المسماة
بحرب الوردتين^(١) داخلاً اي الحرب الاجنبية والحرب الاهلية وهاتان
الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد افضيتا الى نتيجة واحدة . فالحرب
المثارة على فرنسا التي افرغ فيها الشعب الانكليزي كل قواه عادت

جالنا انكلتره
وابطاليا في
القرن الخامس
عشر

(١) حروب اهلية بين عائلتي يورك ولانكاستر وكانت علامة احدها وردة
بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (المنزج)

فوائدها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشدّ محافظة
من سائر الشعوب على قواه واشدّ صيانة منها على دراهمه بذل الجميع
دون ملوكه بلا حدي ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له
بجميع ايراد الجبرك الذي كانت قيمته بليغة جداً على طول مدة
حياته منذ بداية حكمه . وكانت قد انتهت الحرب الاجنبية والحرب
الاهلية لم تنزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق
الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر
فيها سفك الدماء كان كبار شرف الانكليز في حالة الخراب والدمار
وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي
كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتحالفون عن
القيام بالامر والنهي وإدارة المملكة وفي ذلك الاثناء تغلبت عائلة
تودور وتبوّأت سرير الملك وابتدأت الاحكام السياسية تتخذ مركزاً
سنة ١٤٨٥ في مدة هنري السابع (التودور) فظفرت الحكومة الملكية
واما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي الا ان ذلك لم يمنع حصول
النتيجة عينها فان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر
وحيث استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة
او في بعض الاعمال فانحلت هكذا صورة الجمهورية . وفي شمالي ايطاليا
نبغ اكثر الجمهوريات اللومباردية امارّة ميلانو . وفي سنة ١٤٢٤

استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ خضعت جمهورية جنوا
لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات ثلاثت رويدا رويدا وانخرطت
في سلك التبعية لحكم الاعمال المنسلطة وبعد ذلك ابتداء الملوك
الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا معا اي
على اماره ميلانو وعلى مملكة نابولي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتباره من اقسام
تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام المنظمات
ام الاراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى
قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة ابا عن جد قد
تلاشت وسلطات اخرى قامت مكانها اكثر نظاما منها فحشرت
القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانه لمنظر مكدر ومخزن للغاية
معينة سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في ربة التسلط
وكثيرا ما شكت النفوس من هذا الامر باقيدة مقروحة في ذلك
الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا على قدم وساق
وقاتلوا قتالا مريعا واسفوا اسفا شديدا يتسعين من دفع تلك البلايا
وذلك الانقلاب الهائل الذي بعدل كانوا يسمونه الحبور والتسلط
المطلق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحزانهم ولكن يجب
ان ندرك ايضا ان ذلك الانقلاب كان لا بد منه بل انه فضلا عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك
الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تاتِ نظام الهيئة الاجتماعية
بفائدة لان اساس الحياة الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب
لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والنجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث
ان يهجر ويعدم وهكذا جرى بالرسوم السياسية القديمة في القرن
الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث
الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا النجاح . فصار يبحث عنها في غيرها
وطلب امن مبادي اخرى ومن وسائل اخرى وذلك هو جوهر معنى كامل
الحوادث التي سردتها لكم

ويلاحظ في تلك المدة امر آخر له شأن عظيم في تاريخ اوربا
السياسي وهوانة في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات
بين الحكومات وتنظم وتتواصل على الدوام ونشأت حينئذ طريقة
الاتحاد والمخالفة بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب ام
على الصلح التي تولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة
الخارجية بين الدول (ديپلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن
الخامس عشر فترون عند ختام هذا القرن اعظم قوات القارة
الاورباوية كالاباوات وامراء ميلانو واهالي البندقية وسلاطين
المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

اول بداية
الموازنة
السياسية
في اوربا

ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فبينما كان شارل
 الثامن (ملك فرنسا) مجرداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي
 ليفتحها تحالف عليه البابا واهل البندقية واسبانيا معاً . وبعض مضي
 بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري
 بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلا هذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة
 المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق
 والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على
 اراضيها والخشية من تعاضم شوكة من يملكها وحده وازدياد قوته
 الى درجة فائقة . فهذا الامر اعان كثيراً على نمو النظام الملكي وانتشاره
 اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها
 منوطة بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً
 عن ذلك كان الشعوب لا يقدرون العواقب فلا يعاين بها كذا
 وسائل ولا يلتفتون الى اجتناء فوائدها العظيمة لانه لم يظهر لهم
 فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكثرثون بها ويفوضون اموراً
 كمذه الى ارادة السلطة المركزية . فنمذ ظهور (الدبلوماسية) انحصرت
 في ايادي الملوك نظراً الى ما ذكر من الاسباب وتقرر في جميع الافكار
 منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجرد احجي
 ولو كان الاهلون احراراً ولهم الحق في تعيين الرسوم والاموال الامير

والمداخلة بأمور الأحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم
في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حيث
كهدا مقرر وشرط عادل . فان فتحتم تاريخ انكلترا في القرنين
السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكنا من العقول
وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليبابات وجاك الاول
وشارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تمنح بهذا المبدأ اي يكون
الحرب والصالح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من
متعلقات الملك لتسقط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت
كثيرا ما تنابى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها
وامتيازاتها ولا يتجراؤن على ذلك وقلة جراتهم من هذا الوجه سببت
لهم اضرارا جسيمة لاسيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسية) كانت
اساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا
المنوال نحو ثلاثة قرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم
امر في التاريخ لان البلاد في داخلتها كانت سائرة على قدم الراحة
والانتظام لم يكن في كل الجهات فاقلة في النارة وكانت الحكومات قد
كفت عن تسبيب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات
والهزعات القوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب
والمحالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي تملأ التاريخ

وتستحق الالتفات وبناء على ذلك كان القسم الأكبر من صوامح
الشعوب مفوض امره الى الملك او الحكومات المركزية ومسلم الى
رايهم نظراً الى امتيازهم بتقديم ذكره . وكان من المستصعب جداً
ان يكرن الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون التمدن في
تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبير والناس متعددين
على المعاملات السياسية ومتمبرها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع
النجاح والفائدة بامور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع
ان الشعوب من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر لم
تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وما كم ما
حدث في انكلترا في بداية القرن السابع عشر مدة حكم جاك الاول
فان صهره الذي كان من متبني السلطنة الالمانية^(١) انتخب ملكاً
على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه ايضاً من امارته
الوراثية^(٢) وهي اماره بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان
اولى ان تحزب له انكلترا فصار فيها هيحان عظيم وطلب عموم اهلها الى
الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

فوق المذهب
الملك في
السياسة
الخارجية

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او

يشتهون في المانيا (المترجم)

(٢) كان خصمه فرديناد الذي سمي فيما بعد ملطانا على المانيا ودعي بفرديناد

الثاني (المترجم)

امارتوك وطلب ديوان وكلا عموم الامه مبادرة الحرب وشدد الطلب
 ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف واما جاك فلم يكثر بهذا
 الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاونة بعض المخابرات السياسية
 ولم يرسل الا عددا قليلا من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيرا في
 الديوان وقال لهم انه يلزم له تسعمائة الف ليرة استرلينية لكي يباشروا الحرب
 ويكون له بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبه
 هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان
 فاخذته الدهشة واعتراه الوجل لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد
 المجهود الجهيد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليرة استرلينية
 لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلاثماية
 فرسخ من انكلترا . فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة
 في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكره فكان يتصرف دون ادنى
 معرفة بمقتضى الامور ودون ان يقدر العواقب وبناء على ذلك لم
 يكن يليق به المداخلة بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية
 وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تستلم ادارة الامور
 الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست اعني انها
 كانت اهلا لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما
 افتركت في مراعاته بل من جهة تميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة
في القرن
الخامس عشر

فكم أراهم أيها السادة أننا كيفما نظرنا الى تاريخ اوربا السياسي في تلك
المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية أم من جهة العلاقات
الخارجية بين الممالك أم في ما يتعلق بإدارة الحرب والعدل وجباية
الاموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي
الاتجاه الى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها
فذلك هو العمل الخفي الذي تم في القرن الخامس عشر. نعم ان هذا
العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير
كامل في حالة الهيئة الاجتماعية الا ان ذلك كان عنيدا ان يتم .
فساورد عليكم الآن حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها وهي
الحوادث الادبية المختصة بنمو العقل البشري وبالفكر العمومية
فهذه الحوادث ستفودنا ايضا الى النتيجة هيئها فنرى فيها ما راينا في
تلك من الاند باب الى المركز الطبيعي

فانني ابدي بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت مك
عظيما من تاريخ اوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب نذا
الى كثرة تنوعها واشكالها . فانه لم يكن في اوربا الى حد القرن
الخامس عشر افكار عمومية ذات تاثير حقيقي في عقول عموم الناس
غير الافكار الدينية اي المعتقدات وقد راينا ان الكنيسة وحدها
كان لها السلطة لان تربط هذه الافكار ونسب لها قوانين مخصوصة

ونشرها ونحتم بها . نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال
حتى والافتراق ايضا وتعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت
الظافرة الى هذا التاريخ والافكار او المعتقدات التي رفضتها الكنيسة
عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى
ان الالبيجوا انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاختصار كان الشقاق مداوماً
في قباب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون ان يكون لذلك مفعول
ما قطعي . ففي بداية القرن الخامس عشر بدا لنا امر اخر وهو انه ظهر
افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهاراً بضرورة
التغيير والاصلاح وواجبت اضطراباً في وسطها ففي اخر القرن الرابع
عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج
من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسببه
بابوين احدهما في افينيون والثاني في رومين فخاصمة هذين الباباوين
هي ما يسمى بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٢٧٨ وقصد
مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمى بابا
ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهد الانشقاق ازداد ثورةً
لانه بدلاً من باباوين وجد ثلاثة باباوات وعظم حيثئذ الخلل وتجسم
الامر وبقي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع
كونستانسا بموجب استدعاء السلطان مجسموندا (سلطان المانيا)

فالمجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا اخر بل باشر بامر اصلاح الكنيسة
 وقرر اولاً ان ما يربطه المجمع المسكوني لا يستطيع احد على حله وايد
 هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادئ في
 الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد دخلها من الخلل وتقوية
 وعلى الخصوص طرائق الاخلاص والبلص التي كانت تستعملها
 حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعين المجمع المذكور
 لاجل اتمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اعضائه من
 الطوائف المختلفة وسبى ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع مما لسميه الان
 ديوان التفتيش وولج المامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة
 للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة
 ذلك الامر وازالته وتقديم لائحة بالجميع الى المجمع ليتم بامر اجراء
 انجائها . ولكن بينما كان المجمع مهتماً في هذا العمل قدمت له مشكلة
 وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس
 الكنيسة اي دون قبول البابا وتصحيحه على ذلك فاعطى المجمع جوابه
 بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني
 واستعانت به ذوي السداجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانخب
 المجمع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ وولجته بتقديم
 لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الا ان تلك اللائحة

لم يجر قهولها وانحل المجمع

ثم تجدد مجمع اخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٢١
واعاد النظر في اعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على
نسخها الا انه لم يفرز بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان
واقعا في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة
فرارا ثم الى فيرنسا . قسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبثوا في
مدينة بال وصار هكذا مجعنان كما كان اولاً بابا وان وشرع مجمع
بال في الاصلاحات وانتخب بابا ومعه فيلكس الخامس وبعد مدة
انتقل المجمع الى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون ان ياتي
بفائدة ما اصلاً . فعلى موجب ما تقدم ثم الاتصار للباباوية لانها
بقيت مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون
ان يقدر المجمع على اتمام ما شرع فيه على انه اتم اموراً لم يشرع فيها
وامتهرت من بعده وذلك ان الملوك الزميين تمسكوا بالافكار
التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان
كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها . فشارل السابع استناداً
على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بورد
سنة ١٤٢٨ وثبت فيه انتخاب الاساقفة والغاء الرسوم التي كانت
تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

واعلن انه ينبغي اعتبار الخط المذكور كنصوص الشريعة . وسنة ١٤٢٩ اجري هذا الامر ديوان ما ينس في المانيا ايضا واعلن انه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية المجرمانية . فكانما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على اتمامه

ولكن هولا المصلحون لم ينجحوا بالحقيقة وكما فسد مشروع الجمع كذلك فسد مفعول الخطوط الملكية فان الخط المعلن في المانيا لم يلبث ان تلاشي نظرا الى عقد مشاركة حصلت بين البابا نيقلوس الخامس وبين الديوان الالماني اعقبها الغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ الغاه فرنسيس الاول في فرنسا ايضا وجعل عوضه المشاركة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر فلم ينجح اصلاح الملوك اكثر مما نجح اصلاح الاكليريكيين ولكن لا تظنوا ان ذلك الاصلاح اضحل بالكلية بل كما ان الجمع ترك تأثيرا من بعده كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالامور الكنائسية احدثت مفعولا ظهرت اهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك ان مبادي مجمع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الاولى في الذكا والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي بارس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من اميراهل القرن الخامس عشر

واعتنوا بالمحاربة عنها والمحافظة عليها . فرغنا عن انحلال المجمع
والغاء الخطوط الملكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية
المنصوصة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحيات التي يجب
ادراجها وبقيت مستهرة واندرجت في المحاكم الشرعية وصار اكثر
الناس متمسكين بها وتولد منها اولاً الجانسينيست^(١) وثم الغاليكان^(٢)
وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا
الى زمان بوسويه^(٣) هو صادر من منبع واحد والمقصود به غاية
واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي . ومع ان
هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن
الخامس عشر لم ينجح بل فسد حصل منه مع ذلك تاثير عظيم بعد حين
ولبت اثره محفوظاً في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسة اسقف يسهي جاسينيوس (المترجم)

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من غالبا اي
فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة الجامع على سلطة البابا وبعدم مداخلته
هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في امور الايمان باتفاق الراي
مع الاساقفة عموماً (المترجم)

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ وتوفي سنة ١٧٠٤ كان افصح واعقل
اهل زمانه يعد من الفلاسفة والعلماء لانه الف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر
تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة
الغاليكانية كما ذكر (المترجم)

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأيها
 مصيباً لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها ان تمنع الثورة
 وفي اثنا اجتهاد مجمع بينا باطال الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة
 مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات
 الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لان يوحنا
 هوس ابتدا بوعظه وامتدت اراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذ
 يدرس في مدينة براكا . فاننا نرى اصلاحين شرع فيهما في آن واحد
 احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتهامه اشراف الكنيسة
 ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما
 خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضرّاً بصالحها . فوقع النزاع
 بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وايرونيوس رفيقه الى
 كونستانسا وامر بحرقهما كهرطوفيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر
 علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين
 الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الآخر احدهما مشروع
 فيه من الحكومات والثاني من الشعوب وكل مضاد الاخر على انها
 كانا صادرين عن سبب واحد وقاصدين غاية واحدة وبالاختصار
 كانا يتخاضمان ويتحاربان بيد انهما يساعدان على نتيجة واحدة
 فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر !

وفي وقتها اخذت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث او اربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم النصر للسلطة الكاثسبة في منتهى الامر . ومع ذلك لما كان قد فسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المقصودة لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون ان تنطفئ ناره وانتظر الفرصة ووجدتها في بداية القرن السادس عشر . فلو تم الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آن واحد معاً مما يثبت شدة ضرورتها

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وهي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية . واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان الاثار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضاً اجتهاد داتي وبنراركا وبوكاشيو (ثلاثة من افحل شعراء الايطاليين) وجميع

حركة الافكار
في القرن
الخامس عشر

المعاصرين بالبحث على نسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها وإداتها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتهللون كتاب رفعا على نسخة كتاب جديد ويشيعون خبره بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت في أوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر بما لا يقاس مما ينسبونه اليها عادة وهي مدرسة (الكلاسيك) اي مدرسة الاداب القديمة . واياكم وان تنسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والاداب لان تلك المدرسة لم يذهلها وبهجتها اسلوب القدماء كفيرجيليوس وهيرودس وفنهم في الانشاقط بل ايضا الهيئة الاجتماعية القديمة بتمامها ونظامها واريائها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر اعلى وابرع بما لا يوصف من اوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والاداب فلا ينبغي العجب اذا من التأثير العظيم الناشي عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي اهل الذوق السليم ولا من استكراهم حيث ذل اخلاق اهل زمانهم السخية وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة ونعشهم دروس الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت اكثر ترتيبا ونظاما وثم لا يتاسر من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار بحرة ان ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة

والرؤساء الكنائسين وأهل الشرع والفقهاء وأهل العلم والفلسفة
وفي أثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للأنراك وسقوطها
إلى أيدي الأتراك ففرح اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق
إلى إيطاليا وأصبحوا معهم المعارف القديمة وكتب الأقدمين الجديدة
والتوفيق من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذ
تجدد العزم والنشاط عند أهل مدرسة الآداب القديمة كما هو غني
عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبار الكنيست وعظماءها لاسيما
في إيطاليا في أعلى درجة من النولا في الشوكة السياسية بحصر المعنى
بل في الثروة والترف وكانوا يصحبون ويمتعون مع العظيمة والافتخار
بجميع أنواع اللذات والمسرات التي يورثها الثمن والرخاء والرفاهية
ورواق البال وفرط التمجيد والتألق في المشيئة وبينهم يكون أيضا في
لذات المطالعات الأدبية والفنون وسائر التمتعيات الاجتماعية والمادية
فانظروا إلى كيفية معيشة الذين اشتهروا وقتئذ بالأعمال السياسية
والتأليف الأدبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تندهلون
من أن تروه غائصاً في جميع أنواع التمتعيات والملاذات وحائزاً مع
ذلك سعة المعارف وجودة القريحة منهم كما في الفساد حال كونه
ذا فكر ثاقب وذكا عظيم . وبالحقيقة أن من يطالع في تاريخ هذه
المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العتول يخال نفسه

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن
المذكور الى مستظرف الآداب وابتكار الافكار وطيب العيش
وإرفاهية وألنها لك في اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بأمور
السياسية وضعف العقائد الدينية وإطلاق العنان للأفكار الى درجة
مفرطة . فان أدباء القرن الخامس عشر كانوا يخاطبون كبراء الكنيسة
واعيانها كما كان أدباء القرن الثامن عشر يخاطبون الأشراف
والأمراء وكانت آراؤهم واحدة وإخلاصهم كذلك عائشون بهناء بعضهم
مع بعض غير مباينين بالزعازع التي كانت تهددهم . فان أعيان
أكليس القرن الخامس عشر وأولم الكاردينال بوموما كانوا ليتدروا
في افكارهم ظهور لوتير وكلويز كما ان أعيان الدولة في القرن الثامن
عشر لم يقدروا الثورة الفرنسية . فيظهر لنا اذاً تلك حوادث في
نلك المدة في الدائرة الادبية اولها اصلاح كنائسي حاولت اتمامه
الكنيسة نفسها وثانيها اصلاح ديني شرع فيه الشعب وثالثها تحول
وإنتقال في حالة العقول نشأ عنه إبداع مدرسة اهل الافكار
الحررة وكامل هذه الآلات لازيات كانت تنهياً في اثناء اسظم تغيير سياسي
حصل الى ذلك الخارج في اوربا اعني حركة اتجاه الشعوب
والحكومات الى مراكزها الطبيعية

وليس هذا فقط بل حصل ايضاً في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الاحوال البشرية الظاهرة فانه كان زمانا للاسفار والمشروعات
العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي
ركب البحر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف
فاسكوري غاما على راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف
كولومبس على اميركا وامتدت التجارة فيه امتدادا عجيبا والوف من
انواع المجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت
بروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حينئذ وعمت فوائدها
مخاص والعلم . فغير البارود طرائق الحروب واصولها وغيث
الابرة هيئة الملاحة ونما فن التصوير بالزيت وملاء اوربا من تحف
العصر المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠
عدد تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل
من العموم . ثم انه بين سنة ١٤٢٦ وسنة ١٤٥٢ تم اختراع المطبعة
فان التي قيل فيها اقوال لا تحصى وليس من اقوال تكفي مع ذلك
لصان فوائدها وفضلها

انظرتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة
والاعمال التي تمت فيه على ان عظمت كانت غيرينة اذ ذاك ونتائج
حركته واعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذ . فالاصلاحات
التي احدثت اضطرابا كبيرا لم تنجح فيه وثبت دعائم الحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهدت وكانما الهيئة الاجتماعية كانت
تستعد للتمتع بنظام اكمل واتم ما كانت عليه وتسير بسرعة الى
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قد هبأها فستكون تلك الثورات
موضوعاً لنا الاتية

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على المحوادث العمومية في التاريخ المتأخر .
صورة حالة أوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص
المحادثات واستخلاص نتائجها . الأسباب المتنوعة التي حملت على الإصلاح الديني
البروتستاني . صفة الغالبة انما هي ثورة افكر البشري على الساطة المطلقة في
الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . احوال اصلاح البروتستانت في جهات
أوربا المختلفة . في ما داخل الإصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين
الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة
الاجتماعية المدنية

أيها السادة

اننا طالما تدميرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الأورباوية وتشكيننا
من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتمة متفرقة في حالة الانحلال
ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمييزها وانظرنا مع فروع العبر قدوم
زمان الصالح العام والنظام والاتحاد الاجتماعي فيها كم قد وصلنا اليه
وها كم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينتصر في حوادث
عمومية وافكار وتصورات عمومية أي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا
سنصادف فيها صعوبة أخرى . فانه لحد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وإدراك
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها
وأما في أوربا المتأخرة فبمكن الأمر كل الأشياء مشتبك بعضها
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطف
ويصلح ببعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويرد الفعل من بعضها
إلى بعض والعلاقات بين الناس وفرازديادها وكثر تشبكها
وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضها مع
بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتباعدة التي لم يحصل منها تأثير
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر إليها وأما الآن فلم يعد يوجد
اعتزال أصلاً بل جميع الأشياء يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً
فتتغير وتتقلب جميعاً. فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية
بين هذا التنوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة
والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من
العناصر المتنوعة المرتبطة بعضها ببعض كل الارتباط وبالاختصار
هل أشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتغلب على جميع الحوادث
الذي فيه تلخص وتختصر أعداد منها ذلك الحوادث الذي يورث
عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول

عصره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن فستدركون لئلا مقدار
 هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الآن
 أننا قد صادنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصلاً دينياً لم تكن
 طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً
 الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع
 الضبط على قدر الامكان مع أنه من الحوادث العظيمة التي طال
 عليها الأمد ومع أنه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة وأما الآن
 فعلينا أن نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس
 عشر المسي عموماً بالأصلح

أصل
 الإصلاح
 الديني

وليؤذن لي بأن أقول في معرض الكلام أنني سأستعمل لفظة
 إصلاح كل لفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون أن
 أخصها بحكم ما أصلاً. فلاحظوا سلفاً أيها السادة مقدار ما يصعب
 الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة أمرها
 وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين أول القرن
 السادس عشر ومتصف القرن السابع عشر لأن حيوة الحادث على
 نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته إلى حين نهايته فإن
 الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما أجل محدود نعم إن نتائجها
 تطول أمداً إلى ما لا ينتهي وإن الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله

وبالمستقبل كله إلا أنه لا ينكر أن لها زماناً معيناً محدوداً لوجودها الذاتي
وانها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ
في التناقص والاضمحلال واخيراً تزول فتشغل مكانها واقعة أخرى
جديدة . فإيا كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الإصلاح يمكننا ان
نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوتر حرق جهاراً في ويتمبوج مرسوم
البابا ليون العاشر الذي به يحكم عليه وانقرض هكذا بطريقة رسمية
عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومتصف القرن السابع
عشر في سنة ١٦٤٨ التي تم فيها عقد مصالحة وستيفالي تحصر
بالحقيقة مدة حياة الإصلاح وهاكم البرهان فان اول مفعول صدر
عن الانقلاب الديني واعظمه هو انه قسم دول اوربا شطرين
الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية ورعى الفتنة بين الفريقين
وابرزها للحجارة ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينها تارة
تخوز النصرانية وطوراً تفوز به اخرى منذ بداية القرن السادس
عشر الى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة
النهائية الا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المقدم ذكرها التي
بموجبها تم الرضا والاتفاق بين الفريقين على ان يبقى كل منهما على
دينه وكل منهما في استقلاله وراحته وان يعيش على الحب والسلام
احدهما مع الاخر على اختلاف مذهبها ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد

اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكفَّ عن أن يكون المبدأ
المتغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وإما قبل ذلك
التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفتين
دوليتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما
حدث من التنوعات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل
ذلك التحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب
الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حداً لمدة الإصلاح
ونهاية أمد تغلبه وإن كانت نتائجه قد استمرت على النهو والاتساع
بعد ذلك التاريخ

ولنحوّل الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير مهتئين
الابتسامة الوقائع والناس ولنبيين هكذا ما تضمنته تلك المدة من
الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الأسماء فقط الذي سنباشره
يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافٍ من الحوادث المتنوعة
المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب
الديني الحقيقية وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا

فإن الإصلاح ظهر في أثناء معجزة سياسية شديدة وهي مخاصمة
فرنسيس الأول وشارل كان أي فرنسا وإسبانيا وسبب الخصام بينهما
كان رغبتهما في تملك إيطاليا ثم تنازعا تبوء عرش السلطنة الألمانية

حالة أوروبا
الإصلاح

واخيراً تنازعا الشوكة والنفوذ في اوربا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في اوربا . وفي ذلك الوقت اكثرت انكلترا في مدة حكم هنري الثامن مداخلاتها بسياسة القارة ووسعت نفوذها وداومت على ذلك اكثر مما كانت تفعل من قبل ولتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فندى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشرف والامراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ وللتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنطوية عليها حروبنا الاهلية الدينية اذ ذاك وغاية محالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كوينز وقالوا الملوكيتين التي انتهت بشيخو هنري الرابع^(١) عرش الملك

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلامنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج اعني بين حزب الانكليزيين (الحكومة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد ان انقرضت سلالة فالوا وكان بروتستانتياً فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه ابوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد الى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظماً (للمترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولاندا لكثرة المثابرة
والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا واتصرت السلطة المطلقة المدنية
والكنائسية

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليبابات ففي مدة
حكم اليبابات وقعت الحروب بينها وبين فيليب الثاني لانها كانت
رئيسة الحزب البروتستاني ثم تبوأ عرش انكلترا جاك ستوارت
وابتدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي
الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا)
شاد مملكة السويد بعد ان خلعها من رتبة الدينمارك سنة ١٥٢٢
ورئيس الشيفالري توتونيك^(١) باعناقه الدين البروتستاني
وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابتدأت مداخلة
دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها
تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عامًا

ثم انني اعود الى فرنسا فها كان يحكم لويس الثالث عشر وكان
الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل سياسة
المانيا وساعد الحزب البروتستاني فيها

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ايام الصليبيين كان يعتبر كدولة في اوربا
وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكرادات (للهزيم)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر بجروبها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تزلزلت الارض بحرب الثلاثين عاما وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتاخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف ووالنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويمار وهي اسما اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تبوأ السريير في فرنسا لويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفروند (اي المقلع وهي حرب اهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شار الاول فاسقطته عن كرسيه الملوكي فها اني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احد الا ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثابها ولا تحنوي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عددا كبيرا في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظم السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تنشا في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويظهر في انكلترا مذهب الملك المقيد ظفرا نهائيا على نوع ما . ثم انتسخت وقتئذ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوض عنها برهنة جديدة صفتها
مختلفة ويزعمُ باطلاً أنها أكثر أهمية بكثير منها وهي رهنة اليسوعيين
وحيثُذمها المجمع التريداتيني ما كان باقياً من آثار مجبهي
كونستانسا وبال و تم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام
الأكلييريكي. ولخرج من الكنيسة ولنوجه النظر إلى الفلسفة وحرية
العقل البشري فنرى ثمَّ رجلين باكون وديكارت قد أحدثا أعظم
انقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فها مبدعا المذهبين اللذين
يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر أيضاً زهت أداب
الاطاليان وابتدأت أداب الفرنسيين والانكليز وتأسست
المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة
إلى أقصى الدرجات!

والخلاصة أيها السادة كيف اعتبرنا ذلك العصر سواء كان من
جهة الحوادث السياسية أم الكنائسية أم الفلسفية أم الأدبية نراه
يحتوي منها أكثر مما احتوت الأعصر السالفة بما لا يقاس لاسيما أنها
كانت أكثر تنوعاً وأعظم أهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر
من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض أم في
علاقاتهم مع الحكومة أم في علاقات الحكومات بعضها مع بعض أم
في أعمال العقل المحضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر أعظم

الرجال واعظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم
 حادث في ذلك العصر عينه بل الحادث المتغلب فيه الذي اورثه
 اسمه وحدد صفته . وبين كل الاسباب القوية ذات التأثير العظيم
 كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليه عادت الجميع واثر في
 الجميع وحصل فيه تأثير من الجميع . فعلينا اذا ان نعني ببيان
 صفاته الحقيقية ونلخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل
 الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك
 الدبيب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثر
 فيها الاسباب العظيمة

صعوبة

تلخيص

الحوادث

"ريحية"

وانه ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث
 المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث
 واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانه متى
 انتهى امر الوقائع وصارت تاريخا فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنه
 الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان
 ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي
 ترغب في الاطلاع عليه جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي
 والحاضر معا وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج زبدتها
 عقليا انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها

مجداً ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتلخيص
 السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للراء ان يعين الحال ومن
 اول وهلة لزمان ما تاريخي او لحادث ما صنته العمومية ونتائجه
 الثابتة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انه يحب
 العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول
 على النتيجة ويتناسى الادوار التي تعوقه واتصده ولكن مجرد
 نسيانها لا يزيلها ولا يعمو وجودها بل تبقى في حيز الوجود
 لتثبت خطاه يوماً ما وتحكم عليه . وليس للعقل الانساني ايها السادة
 سوى وسيلة واحدة بها يتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل
 التبصر والتدقيق مع الصبر والجلد في درسه كامل الحوادث قبل ان
 يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها فان نسبة الحوادث الى الفكر
 كنسبة قوانين الاخلاق الادبية الى الارادة . فالفكر مضطر الى
 معرفة تلك الحوادث وحمل مسئوليتها واذا تم هذا الواجب كما
 ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يرخص له حينئذ في
 ان يبسط اجنته ويخلق حتى يمكنه ان يعاين جميع الاشياء في مجملها
 ونتائجها فان اسرع الى الارتقاء قبل ان ينضلع بمعرفة جميع البقعة
 التي ينبغي له ان يتاملها من محل ارتفاعه فعليه خطر عظيم جداً من
 السقوط وارتكاب الخطا . ومثل ذلك كمثل الحسابات فان

الغلب الاول فيها يكون سبباً لا غلاط لا تعد ولا تحصى وهكذا في التاريخ
 فان لم يعن الانسان في اول عمله بالوقوف على حقيقة امر جميع الحوادث
 وسوّلت له سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يعظم شططه . فكانني
 احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اوله الى الان لم
 يكن شغلي سوى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية
 من الوقائع جملة وبما ان هذا الامر يصعب اجراؤه عن الزمان الذي
 نحن في صدده اكثر مما هو ويحتمل ارتكاب الخطاء فيه اكثر مما في سواه
 اقتضي ان انبه افكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكمل
 ما بدأت به واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجرته في ما
 يتعلق بغيره من الحوادث واجتهد بالوقوف على الامر المتغلب فيه
 وبيان صفته العمومية وتعيين مكان وشان هذا الحادث العظيم في
 التمدن الاورباوي

فانكم تذكرون الحالة التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن
 الخامس عشر فقد عاينا في جاري ذلك القرن اجتهاد دين عظميين
 بقصد اصلاح الدين احدهما شرعي من قبل الجامع والثاني على شكل
 ثورة من قبل احزاب يوحنا هوس في بوهيميا وعائنا فساد هذين
 المشروعين معاً وتحققنا في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الامر
 بالكلية ووجوب حدوثه ثانية وان ما لم يستطع القرن الخامس عشر

على اتمامها لا بد من ان يتمم القرن السادس عشر . والان ليس
 قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن
 السادس عشر لاني افترض انكم جميعا واقفون على هذه الوقائع بل
 ساعني فقط بما ابدته من التأثير العمومي في احوال البشر فاقول .
 انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا
 الحادث العظيم نسبة اصدقاء الاصلاح الى الاتفاقات الخبيثة وبعض
 المصائب والنحوسات كتنفيض امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان
 الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوسطينيين
 الذين كان لوهر من زمريهم فاستتجوا ان هذا هو السبب الاقوى
 الذي حمل على الثورة . وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم
 للسلطة الاكليريكية وحرص اعيان الامراء ورغبتهم في التسلط على
 ارزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى
 الشهوات النفسانية والصواعق الذاتية وما للبشر من النقائص
 والمعايب الغريزية

واما احزاب الاصلاح فانهم اولوه الى حاجة اصلاح ما كان
 واقعاً بالخبيثة من الخلل في الكنيسة وتقوم الاراء الدينية الفاسدة
 ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتموا لغاية
 واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصلي

الاسباب التي
 حملت على
 الاصلاح
 الديني

فلست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التأويل الاخير
يقارب الحقيقة اكثر من الاول نظراً الى ما يحتويه من الامة الكبيرة
التي تناسب عظم الحادث وانسائه الا انني لست اظنه حقيقياً وعلى
رأبي لم يكن الاصلاح ناشئاً عن الاتفاق والصدقة وعن بعض
الصالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حياء
بالانسانية وتأييد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها
ومرجع عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة
الى التبصر بتصورات فكرية وامور عقلية كانت اوربا مضطرة الى ان
تتلقها من السلطة الكنائسية وأرية في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى
قدر استطاعة قواه الخصوصية . فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر
البشري او بالحرية ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة
الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

فان اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر
البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحية اي سلطة الكنيسة
التي كانت حكومة العقل البشري يتضح لنا امران من ذلك اولهما ان
العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقاً اكثر من
كل وقت الى النور والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة
الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

اسباب
الاصلاح
وصفاته

الهرثقات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تضجحل فيأتي غيرها
مكاتها وكذلك الاراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا
المنوال . فتراكت اعمال العقل البشري سوا كانت في الدائرة
الدينية ام الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن
الحادي عشر الى القرن السادس عشر وكان قد آن لها ان تحدث
مفعولاً . ثم ان المدارس ووسائل التعليم التي كانت الكنيسة استسها
او ساعدت على انشائها اخذت تعطي اثاراً فكان قد خرج من
المدارس اناس لهم المام بامور كثيرة وازداد يوماً بعد يوم فرغب
هؤلاء الناس في ان يحيلوا فاكترتهم في الامور اذ كانت عقولهم مستعدة
لذلك اكثر مما سبق لغيرهم من قبلهم وزيادة على ذلك كانت
الاثار القديمة التي سبق عنها الكلام في المقالة الاخيرة قد نشطت
العقول في تلك المدة واوجدت فيها استعدادات جديدة فجميع
هذه الاسباب معا هيئت الافكار في بداية القرن السادس عشر
واستألتها الى حب التقدم والنجاح

والامر الثاني هو ان حكومة العقل البشري اي السلطة الروحية
بعكس ذلك كان قد اعتراها الجمود وعدم الحركة فان شوكة
البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعفت والهبة
الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مختصة بالحكومات

الزمنية ولئن كانت السلطة الروحية بقيت محافظة في ذلك الوقت على روتها القديم واهبيتها الظاهرة وكامل ما كانت تدعى به من الحقوق . فقد جرى بها ما جرى بغيرها قبلها من الحكومات التي اقبلت على الهرم فان اكثر التشكي الذي كان يحصل بحقها لم يعد له اصل فلا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس عشر كان من صفاته الجور والتعدي المفرط وان التصرفات غير القانونية ازدادت فيه عن الاول بل بعكس الامر ربما كان في ذلك الوقت متساهلاً في كل شي اكثر من سائر الاوقات التي سلفت، رغبة في المحافظة على كامل الحقوق التي كانت له الى ذلك التاريخ واختشاء من ان يَنازع عليها وكان احب عليه ان يدع الفكر البشري بسلام لو شاء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك وهكذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس الى الحكومات الا اذا ضعف شأنها وانهدت قواها وقل اضرارها بالناس وسببه عدم استطاعتهم ذلك حينما تكون الحكومة مقتدرة ذات شوكة ونفوذ فاذا وجدوا الفرصة انتهزوها

فاكرز قولي اذا انه لدى الوقوف على حالة العقل البشري في ذلك العصر وعلى حالة حكومته يظهر جلياً ان الاصلاح كان ناشئاً عن شدة الميل والطمح الى الحرية وانه من ثورات الادراك

البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي يعلو
على كل الاسباب وهو اجل قدرًا من صوامح الام والملوك وارفح
شأنًا من نفس الحاجة الى الاصلاح الحقيقي ودفع الاضرار التي كان
يشكي منها في تلك المدة . ولنفترض انه بعد مضي السنين الاولى
من زمن الاصلاح وبعد ان كان اهل الثورة قد بسطوا كل ما
عندهم من الحجج والدعوى واوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة
الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونه وتقول لهم انني اقبل
باصلاح كل الخلل وبعد تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالتمسك
بروح الديانة الاصلية وألغي الرسومات والعوايد وارفع المظالم
والتعديلات حتى وفيما يختص بالعقائد ايضا اخفض واصرح وأعود
الى المعاني الاصلية ولكن بعد هذا كله ابقي محافظة على منزلتي واكون
كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس
السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقا فهل ترى يظن ان
الثورة الدينية كانت ترجع حيثل وتقع بهذه الشروط لا لعمري
لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبقى مداومة على
السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح نطلب الحرية ايضا
لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل
كان ملاكها الثورة ولا يمكننا نجر يدها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من المحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها
ولتتظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولننقص خصوصاً وقبل كل
شي عا فعمله في الجهات المختلفة التي نناقشها . فانا نراه قد نجح وتقدم
في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال
مساوية له . فاذا وجدناه في كل مكان متبعا غاية واحدة ساعيا
الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظا على صفة واحدة بقطع النظر
عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له يوضح
لدينا جليا حينئذ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف
كافة ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما
هي النتيجة الجمهورية التي كان ساعيا اليها في كل مكان على اختلاف
الظروف والاحوال

فانه انري ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر
الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالعلم والكمال فقد
حصلت على ازدياد حريته وازديادا كبيرا جديداً نعم ان الثورة الدينية
لم تتدخل بامر النظمات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك
على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليه نظمات
كل جهة الا انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها
حال كونها الحكومة المتظلمة الرهيبة التي كانت نبوس الافكار

صفة الاصلاح
الجمهورية

فتلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف
والحوادث وتنوعها . ففي المانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً
اولم يكن لها وجود فالاصلاح لم يحدثها هناك بل ثبت سلطة
المالكين وقواها بدلاً من ان يضعفها وعاكس النظمات الحرة التي
كانت جارية منذ القرون المتوسطة عوضاً عن ان يعين على نموها الا
انه اهاج حرية الافكار في المانيا وادرجها فيها ربما اكثر من كل مكان
وفي الدنمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها اساساً للعموم
النظمات حتى للنظمات البلدية ايضاً ومع ذلك فننفيذ الاصلاح
اوجب تحرير الافكار التي صارت تمتنع بالحرية على اختلاف
طبقات الناس . وفي الفلمنك حيث كانت الحكومة جمهورية وفي
انكلترا حيث كانت ملكية مقيدة ثم ايضاً تحرير العقل البشري رغماً
عما كان ثم من المجور الديني الكلي الصرامة واخيراً فرنسا فان
الظروف كانت معاكسة فيها للثروة الدينية التي غلبت هناك الا
انها كانت سبباً لاستقلال وحرية العقل لان الاصلاح كان له حق
المثوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٦٨٥ اعني الى حين الغاء الامر
الملوكي المعطى في مدينة نانت ففي اثناء تلك المدة الطويلة كثيراً ما
اُفتت اخراجه الكتب واقامت الجداول واجبرت اخصامها على الرد
عليها فهذا الامر وحده وتلك الحرب التي انشبت بين المذهبين

اقدم والمجدد في التأليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية
 حقيقية ذات مفعول أكبر مما يظن اعتيادياً وتلك الحرية عادت
 فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الأكليروس الفرنسي وللفكر
 بوجه العموم. فلاحظوا أيها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه
 وكلود وذلك الجدل الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة
 بالكتابات وأسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمح بالحرية
 الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع. فان الحرية التي
 ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما
 اتشر من الحرية في مواد آخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني
 وقتئذ اتصل الى اعلى درجة من الجرأة وكان يبحث عن المواد
 والمسائل المختلفة باكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي
 في كتابه تلامك. ودامت الحال على هذا المنوال الى حين الغاء الامر
 الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس اكثر من اربعين
 سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثورة العقل
 البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تأثير الانقلاب
 الديني حيناً ابتداءً تأثير الانقلاب الفلسفي

فما قدر ايتم ايها السادة انه حيث اجاز الاصلاح وحيث كانت
 له اهمية كبيرة سواء كان غالباً ام مغلوباً كانت نتيجة العامة الراجحة

الثابتة تقدماً عظيماً في حركة الفكر وحرية ونمو استقلال العقل البشري وما يؤكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجته هو كونه افتتح بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك الحادث العظيم وصفته الاصلية الجوهريه ولذلك لما تمكن الاصلاح في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست اقول بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكليريكي المنتظم على سلسلة المراتب وبكنيسة بلغت الى درجة فافت كنيسة رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين . فلماذا تساهل الاصلاح بهذا المتدار وابدى الليانة والرضى حال كونه كان من وجوه اخرى قاسياً مشدداً في تطلباته . لانه نال الغاية وحصل على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية وعشق الفكر البشري من العبودية فاكرر القول ان الاصلاح حيث نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات

ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولنتظر ما الذي حصل في الجهات التي لم تجتزها الثورة الدينية او التي غلبت فيها ولم تستطع النوبل تلاشت حالاً . فالتاريخ يجيبنا ان العقل البشري لم يحصل هناك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان وهما اسبانيا وايطاليا . فيينا كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلثة قرون الماضية حرية
ونوا لم يسبق له مثلها كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يستطفي
حالة الجمود والتراخي في نفس المدة . فما قد اقررت لدينا القضية
بالطرد والعكس وعلى التحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة
فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذا صفة
الاصلاح الديني الجوهري والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره واهم
الحوادث الناشئة عنه

قلت اهم الحوادث عن قصد لان عناق الفكر البشري كان في
واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثا لامبدا ونتيجة لا قد داواظن
ان الاصلاح احدث مفعولا يتجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل
على اكثر مما كان يرغب وانه ظفر بنتائج فافت مقاصده بعكس غيره
من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان
الفعل فيها دون الفكر والتصد وانه بحسب حادثا عظيما اكثر مما
بحسب مذهبيا وانه لم يدرك كل ما اجراه تماما ولا كان يستطيع ان
يعترف به . وتري من اي وجه يوجب الاصلاح اخصامه ويلومونه
وعلى اية نتائج من نتائجهم بيكتونه . انهم بيكتونه على اثنتين اساسيتين
اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وعدم كل
سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها . ثانيتهما الحبور

الخطا الذي
ارتكبه
الاصلاح

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد الهجتم الحرية
المفرطة واحداثموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردها وقمعها
فترى كيف تبلغون المراد من ذلك اولستم تستعملون الوسائط الاكثر
قساوةً وعنفًا . فها اتم تضطهدون الهرطقة وليست لكم السلطة
القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا هجتم عن كل ما يقذف به اهل الاصلاح من اللوم ما خلا
ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المحضة ترونها على الدوام محصورا في
هذين التوبين الاساسيين المقدم ذكرهما . وكان حزب الاصلاح
في حيرة وارباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليه كثرة
البدع فعوضا عن ان يقر بذلك وبخاصة عن حرية نموها القانونية
كان يتأسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحرومات ويقدم عن نفسه
العدورات . ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه
اللوم مستريعا ويزعم ان للضرورة احكاما ويدعي لنفسه الحق بمقاصد
اهل الزبغ ومعاقبتهم بناء على كونه مستودعا للحقائق الدينية
ومعتقداته وترتيباته قانونية زاعما انه ما دامت الكنيسة الرومانية
لاحق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محفوفة
ولما كان التأنيب يوجه الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا
من اخصامها بل من نفس اولادها ونخاطبها البدع التي كانت

تحرم منها بهذا الخطاب (اننا نفعل الان ما قد سبقتمونا اليه ونفترق
 كما افترقتم اتم) فكانت تلك الفرقة السلطة تقع في الارتباك والحيرة
 لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب
 وحقيقة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت
 بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادئ الحرية
 العقلية فانها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته
 والتسلط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية
 الفحص وفي زعمها انها اعناضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية .
 فلم تصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي
 صدرت من عملها فارتكبت هكذا خطأ مزدوجا وهو انها جهلت
 من جهة كامل حقوق الفكر البشري ولم تحترمها و بينما كانت تقرر لها
 لنفسها كانت تخلل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية
 حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة الجبرية اذ
 ليس لها ادنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة
 التي وحدها توثر في العقول وتأثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل
 البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيها نظام الهيئة الاجتماعية
 الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق
 التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه
وعدم قبوله اياها بنيتها

نتائج الاصلاح

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتسخطوا به وطبعوا
في اصدادهم لان اولئك كانوا خيرين بامر انفسهم وعالمين غاية
مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادئ مفررة ويصرحون بكامل
نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكيسة الرومانية مؤسسة على
مذهب مرتب منتظم واعمالها مطابقة لمبادئ مذهبها . ففي واقع الامر
البلاط الروماني تساهل كثيراً ونفاضي عن حقوقه اكثر مما تنافى
الاصلاح ولكنه لم يمل بمبادئ النظامية ولا اظهر التناقض في
اعماله . مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالماً حق العلم بما يصنع
وماذا ينبغي وتمسكاً بمذهب اصولي ومؤسساً اعماله على قصد معلوم
ثابت فهو ذو قوة عظيمة وقد شوهد مثل ذلك في اثناء ثورة القرن
السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت
على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . فاذا
راجعنا تاريخهم نرى ان مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا
اصلاً في الامور التي عانوها بل حصل منهم تعكيس وضرب بحق
المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الملوك الهلاك
وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فمجرى عموم الحوادث ونمو التمدن

المتأخر وحرية العقل البشري كل هذه التوات التي خصص
 اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم
 يبتلوا بخيبة المسعى فقط بل تم لهم ذلك بعد ان رغبوا على استعمال
 وسائط لا بد انكم تذكرونها فتلك الوسائط لم تورثهم الفخار ولا
 العظمة ولا عملوا اعمالاً تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل
 سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها ان تجذب
 العقول وتستميل اليهم القلوب وتستجلب نحوهم التفات الجمهور
 الذي لا ينعطف قلبه عادة الا الى الاشياء العظيمة مما كانت مبادئها
 ومما كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يقاومونه فبعكس الامر
 تم له الانتصار مع حوزة الفخار لانه فعل الافعال الشهيرة واستعمل
 الوسائط العظيمة الشريفة فاثار الشعوب واما جها واوجد الابطال
 واعاظم الرجال وثرها في اوربا وغير احوال الدول ورسومها
 علانية وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم
 بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسر منهم الخاص ولا العام لانهم
 لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالا تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر
 ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم
 وذلك لانهم كانوا خيرين بما كانوا يفعلون ويقصدون وعالمين جيداً
 بالمبادئ التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية

التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انه كان لم عظمة الفكر وعظمة
الارادة وذلك حماهم من العار الملتحق بمن تحل عليه الخوصات
المستديمة ويستعمل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة وبعكس
الامر اهل الاصلاح فنظروا الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي
الاصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين
حال كونهم ظفروا وتمسكوا من العمل اكثر مما قصدوا اتمامه وقد
ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض الحوادث . فذلك هو التفسير
الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بين النظام الروحي
القديم وهو الذي القاه في الحيرة والارتباك ومنعه من ان يحسن
الدفاع عن نفسه كما كان يحق له

في السوعيين

وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية
من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية
وتاثيرها في الدين ذاتيا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية ونسبتها الى
الله والى المستقبل الابددي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان
في طوعي ان اتكلم عن تاثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي وابين
لك ما احدثته من النتائج الكلية الالهية في جميع الامور . فقد ردت
مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك
التماريج ملكا مجردا للاكليروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

اثارة الا انهم كانوا ممتلكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن
 الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزونا فتداولته
 العموم ونزع السباج عن حقل الايمان ندخله سائر المومنين الذين
 كانوا قد منعوا عنه . وحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضا فانه نفى
 الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاله فكانما
 استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم
 يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة
 مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض
 الجهات كانت كثيرا مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت
 استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر
 على ما تقدم واكتفى بكوني بينت لكم صفته الاساسية اعني تحرير العقل
 البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة
 لم تنسخ نسخاً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل
 الى ايماننا هذه

وقبل ان اختم خطابي ارجو ان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي
 تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة
 الاجتماعية المدنية فيما يختص بالانقلاب الذي حصل فيها : فان
 الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر (كما عاينا ذلك في

شابهة بين
 لانقلاب
 الروحي
 لانقلاب
 المدني

المقالات المخصصة بالكنيسة (هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها
 وإساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظمات ثابتة ولا حكومة حقيقية
 بل كان لها مراتب أدبية تتغير بحسب ظروف الزمان . وهكذا أيضاً
 ابتدأت في أوربا الهيئة الاجتماعية المدنية أو بالحري قسم منها فكانت
 متكونة من جموع من البرابرة لهم الحرية الكاملة إذا شاؤا أقاموا أو
 رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا أحكام منتظمة . والهيئة الاجتماعية الدينية
 لم تلبث أن خرجت من تلك الحالة التي لا توافق البهو الاجتماعي
 وللحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة أي أن أحكامها نيّطت
 بطائفة الأكليرس والأساقفة والمجامع وبالاختصار بأشراف الكنيسة
 وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة
 الخشونة إذ استولت الأشراف الالتزامية على السلطة . وفي ما بعد
 تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل
 الملكي المحض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى
 رؤساء الأكليرس الأورباوي . فقد تم أيضاً هذا الانقلاب بعينه في
 الهيئة الاجتماعية المدنية إذ أن الملك هدم السلطة السيادية واستلم
 زمام العالم الأورباوي . ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر
 في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة
 أي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وأحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررتها وايدتها في اوربا . ففي ايامنا قد شاهدنا في
 الدائرة المدنية نفس الحادث اي ان السلطة المطلقة في الدائرة
 المدنية وقعت في معرض المقاومة وقهرت . فالهيتمان كاترون لحق
 بهما التغير نفسه وحصل فيها الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة
 الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فما قد عاينا ايها السادة اهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة
 اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس
 الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكومية الى مركزها الطبيعي . ففي المقالة
 الانية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا اعني
 الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا
 تقدم التمدن احدهما بازاء الآخر وتصادم احدهما مع الآخر

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفة انعمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه
الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة
احزاب عظام تتداوله . اولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الانقلاب
السياسي . ثالثاً حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل .
نرجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية .
انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا

ايها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل
حوادثها آكل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادثين
فقط وهما الفحص الحر واتجاه السلطة نحو مركزها فكان احدها
يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية
وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تم في اوربا وكانت
الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

وكان من المحال الا تقع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين
نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدها قهر السلطة المطلقة
في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظاهرة في

اصل الثورة
الانكليزية

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية
القديمة والثاني يجتهد في هدم الحريتين السيادية والبلدية وهذه المصاغة
كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيقتها في الطريق
فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت
الثانية لم تنزل تهتم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية
فمصاغة هذين الحادثين لم تكن ناشئة عن مشابهتها ولا كان من
شأنها ان تمنع مناقضتها . وكان كل منهما يحسب تقدما في النظم
لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الآخر وكان
على نوع ما عصرها الادبي متخالفا ولئن كان وجودها في وقت
واحد . وكان لا بد لها من ان يلتقيا ويقتلا قبل ان يتم بينهما
التوافق

واول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكلترا فسبب الثورة
الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفصح الحر الذي هو ثمرة الاصلاح
باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتتها الحكومة الملكية المحضة
واعتناؤه بنسخ السلطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في
الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكلترا لا في غيرها من الممالك
ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آنٍ

واحد في انكلترا لا في القارة . فان ما ياتي شرحه يبين لنا اسباب ذلك
 فالملك الانكليزي صادفه ما صادف الملك في القارة من
 التغييرات واتصل في زمان (التودوريين) الى درجة من الشوكة
 والافتقار وانحصار الامر في يده لم تسبق له قبلاً وليس المقصود ان
 هؤلاء كان حكمهم صارماً عنفاً اكثر من حكم غيرهم اوان انكلترا
 تكبدت في زمانهم ما لم تتكبد في زمان سلفائهم بل على ظني كان
 الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البالاتاجيني) بنسبة ذلك في
 مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ . واضن ايضاً ان الحكومة
 الملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة اكثر
 مما كانت في انكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان
 السلطة المطلقة صارت مذهباً وقنئوا دعى الملك ان حق التسايط
 يختص به من قدم وانه مستبد وتفوه بكلام لم يكن يتفوه بمثله قبل
 ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك
 الاول وشارل الاول من الدعاوي المؤسسة لم يكن يماثل ما كان
 يزعمه ادوارد الاول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن
 كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعساف
 لسلطة اولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقلي لا عن نفوذ الشوكه ومضائها لان الملك ادعى وقتئذ لنفسه
حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على
التي قرر انه يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قد تمت
الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليه في القارة اذ
كانت الملوك قد اهانوا كثيرا على حدوثها . نعم ان الشعب كان
يعانى ويجهد منذ مدة بامر الاصلاح وربما كان ثم العمل وحده
الا ان هنري الثامن تظاهر بالامر ذاتيا اذ ذاك وظهرت السلطة
الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي اقل كمالا
من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعديلات الكنائسية والمعاملات
غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تم الامر على مناسبة صواح
منهم و تقاسم الملك والاساقفة ما كان لسايفهم اي للبابوية من السلطة
والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان
الاصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت تشوق النفوس
اليه لم تنزل باقية وهاج وداعى الاساقفة بما كان بداعى به البلاط
الروماني فائلا عنهم انهم كلهم بابائات . نعم ان اقسام الاصلاح كانت
تنضم الى بعضها وتحد جميعا لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلما
داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية الا انه بعد زوال
الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الاصلاح

الشعبي على اهل الاصلاح الملكي والسيادي وبجاهرون بالتدح في
 تصرفاتهم المخالفة للقانون والطرائق ويشكون من جورهم ويدعونهم
 الى انجاز مواعيدهم ولا يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها
 وفي اثناء ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل
 الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً
 او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن
 السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب
 عظيم من الاراضي الى غير ما اليها الاصليون وتفرق غني الاملاك .
 وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرق ملك الاراضي
 الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرّ خراب
 الاشراف الالتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه
 يظهر جلياً من التمودات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى
 درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك (المجنّري) اي
 اصاغر الاشراف والاهلين فان اعظم الاشراف اعني قاعة اللوردية
 كانت في بداية القرن السابع عشر اثل ثروة بكثير من قاعة العموم
 فكان اذا قد حصل ازدياد في الثروة من جرّ نمو الصناعة وانتقال
 عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امر
 اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم البصابات قد اشتهر

بنمو الآداب والفلسفة في انكلترا ومجراة الفكر وخصوبته . فكان
البوريتان (شعبة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتبعون دون
ارتباع كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم ممن هم اقل
شهرة في حسن الاخلاق واكثر ميلا الى حرية الافكار ومن لا يعرف
لم مذهب ولا مبادئ يتلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات
الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الاشياء الجديدة
وتروى غليلهم . وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر
الميل الى الحرية ايضا ثم يتقل بسرعة عظيمة من افكار العموم الى الدولة
وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل
يقارن هذا وبعض الحاجة الى الحرية السياسية الا انه لم يكن ثم
وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعد ولا
النظامات ولذلك كان اصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف
يتصرفون لنوال اربهم . واما في انكلترا فكان الامر بالعكس لان
النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقوي
الميل الى الحرية السياسية الذي ظهر ثانيا في القرن السادس عشر
عقب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من بجهل
منكم ايها السادة اصل النظامات الحرة الانكليزية بل كل منكم اطلع
في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا

الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخالفتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يشبثون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد تثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأيدوها وتوضحها فكانت إذاً تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما . وفي أثناء ذلك مرتبت قاعة العموم وعدت من نظمات الملكة واصل ابتدائها الحقيقي كان في زمان عائلة (البالاتاجيني) . نعم أنه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتدخل بامر الأحكام إلا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلييه إلا مع الأسف والارتياح خشية من المسؤولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في ازدياد نفوذها ورفع شأنها إلا أنها مع ذلك كانت تدافع لدس الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثارة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادئ التي صارت فيما بعد أساساً للنظمات الانكليزية

فبعد انقراض دولة (البالاتاجيني) ولا سيما في مدة دولة (التودورين) تغيرت هيئة قاعة العموم أو بالحرى هيئة البرلمان جميعاً أي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يحامي عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفعل ذلك على زمان (البلائناجيني) وكثيرا التعدي على الاهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون ان يحصل السؤال عن ذلك في اغلب الاحيان ولكن من جهة أخرى صار للبرلمنتون نفوذ كبير في امور احكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاتمام ما ربه في تشييد دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البرلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً الى كثرة الاصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلائناجيني) واسطة للدفاع وضمان لحقوق الاهلين أصبحت في مدة (التودوريين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ ما ربهها السياسية وبهذه الصورة ازدادت اهميتها كثيراً في اخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل انواع المظالم او تحميتها هي نفسها وتكثرت هكذا سلطتها التي هي الاساس الحقيقي للحكومة الملكية المفيدة

فاذا نظرنا الى حالة النظمات الحرة الانكليزية في اخر القرن السادس عشر نرى اذن ما يأتي بيانه أولاً فرائض ومبادئ حرة خطت منذ البداية ولم يحصل اها لها ولا التغاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الاهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية بخلافها سوابق وشواهد مبينة الا انها تكفي مع ذلك لمساعدة

المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المعتسفة الجائرة ولسند دعواهم وجعلها قانونية . ثالثا نظمات خصوصية محلية مبنية على مبادي الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات والمحاكم البلدية . رابعا واخيرا البرلمنتو وشوكنه الذي كان الملوك في حاجة اليه حينئذ اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية الالتزامية وبذروها جميعها فكان لا غنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطة على تحصيل معاش يكفيهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر فمع ما كانت عليه دولة التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب الملكي المحض كان مقررا اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت نشأته مسندا اسنادا قويا وبرجى مقدمة ونجاحه

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين او مآربين معا للشعب الانكليزي في تلك المدة مأرب في الثورة والحرية الدينية في اثناء الاصلاح الذي كان قد ابتدا ومارب في الحرية السياسية في اثناء تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح وكان لاحزاب هذين الماربين واسطة يمكنهم استخدامها لبلوغ اموالهم

طالما سبق استعمالها هنالك وهي ان يتحدوا معا ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غاية الاصلاح الديني باهل الحرية السياسية لكي يساعده في امور ايمانه وضميره على الملك والاساقفة واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بنمامها في شخص الملك . فذلك هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

فكان القصد بها من جهة الحماية عن الحرية الدينية ومن جهة اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي وكان الاثنان يهتمان معا في امر الحرية واضطرا الى ان يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انه لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي او الايمان سببا لمشاجرتها ولئن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يغتصب حرية من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما

وكان ايضا ثم حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهبه وتغلب عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبتريري^(١)

صفة الثورة
الانكليزية
الجمهورية

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

ولكن مع كل اجتهاد لم يكن يقدر على نوال مرغويه بل كان دائماً مضطهداً من الاساقفة ومضطراً الى المدافعة عن نفسه فاجبره هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الوساطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً اليها على اختلاف احوالهم وغاياتهم ، فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد نمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والغاية النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة وايقن لكم الاحزاب الذين تداولوها ثم انظروا في سلك التمدن الاروبي وابعين لكم مكانها منه وتأثيرها فيه وستعلمون من سرد الحوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين الفتح احر والحكومة الملكية المعضة واول فتح الحرب بين هاتين القوتين العظيمتين.

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متتابعات كلما خمدت واحدة شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدين متخالفين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الاحزاب
الكبيرة التي
كانت في الثورة
الانكليزية

الفرقة السياسية هي المقدمة وتبعتها الفرقة الدينية وكلتاها في حاجة
الى الاخرى فهذا دليل واضح على ان ذلك الحادث كان سياسيا
ودينيا معا

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الامر
هو حزب الاصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية واعتقد
البرلمنتوالمديد^(١) سنة ١٦٤٠ كان الناس عموما يظنون وكثيرون
يوقنون يقينا ثابتا بانه اذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافيا وان
شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تحتوي على ما يقوم بسد الخلل
الواقع وتقويمه وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموما . وكان
هذا الحزب بجاهر بالتدح في الطرائق غير القانونية المستعملة
في جباية الاموال الاميرية والتعدي على الاهلين بالسجن وغيره
من الامور المخللة بالقوانين المقررة في البلاد ويرغب جدا في ابطالها
ولكنه كان يعتقد سياسيا بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة
فقط كان يشعر شعورا خفيا غريزيا بالخطر الذي كان يتولد من
هذا الامر وبعدم استقامته ومناسبته ولذلك كان يابى الكلام في هذا
الموضوع ويتجنبه الا انه لو اجبر على التصريح بافكاره ولم يربدا من
ذلك لقرران الملك يحوى سلطانا اعلى من كل سلطة بشرية

(١) سي هكذا لظول مدته نحو عشرين سنة

واجل من ان يعارض في امر ما ولدافع عنه لدى الاقضا وكان
 يقينه ايضا ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب
 بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض
 الحدود وان تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع
 الضمانات الكافية في المشاركة الكبيرة والقوانين التي تثبتها وشرائع
 البلاد القديمة . فذلك كانت صورة عقيدته السياسية واما في امور
 الدين فكان ذلك الحزب الشرعي يفكر ان الاساقفة تعدوا
 الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان
 حكمهم كان قد اتسع نطاقه باكثر مما يجب وانه ينبغي قصره
 وتحديد وملاحظة امر تنفيذه وكان مع ذلك منهسكاً بالاساقفة
 ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضا
 كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدفاع عن تسود الملك
 في الامور الدينية فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط
 الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود
 المقررة وتسوده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان
 اعظم رؤساء هذا الحزب كلارندون وويبير ولورد كابل ولورد
 فالكلاند نفسه مع انه كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يتبعه
 اكثر عظماء الاشراف الذين لم يكونوا متذللين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب^٢ ثانٍ الذي اسمه حزب الانقلاب
 السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولى والشرائع القديمة
 كانت ولم تنزل غير كافية وانه من الضروري اجراء تغييرات عظيمة
 وقلب طرائق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك
 وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي
 ينبغي ان يسلم زمامه الى هذا الديوان وروسائه وهذا الحزب لم يكن
 يدرك حقيقة مقاصده كما اوضحتها في عبارتي هذه على التام لكن
 ذلك كان فحوى عقائده وامباله السياسية وعوضاً عن سلطة الملك
 المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم
 كنايئة عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب وتسلطه
 مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلاً ذلك ولم يقصد هذا الامر
 ولا حسب غايته بل جل مراميه كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم
 وكان حزب البرسيثيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب
 الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب
 السياسي الذي كان يضمه حلفاؤهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى
 جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة
 زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي
 السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسيثيريان جريئاً

أكثر من مقصد أولئك لأنهم كانوا يحتشدون بتغيير أساس الحكومة
الكنايسية ورسمها حال كون أرفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل
النفوذ والسلطة من يد إلى يد دون أن يضمروا إبطال شيء من
النظامات كلياً أو جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير
موافقين جميعهم البرسيبتيران على تنظيم الكنيسة على الصورة المقدم
ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدن وهوليس كانوا ربما يفضلون
النظام الاستقفي مقصوراً على وظيفة الكنائسية المخضعة مع حرية الأفكار
فيما يتعلق بأمر الدين لكنهم كانوا مضطرين إلى مساهمة حلفائهم على
ذلك لكثرة تعصبهم وتمسكهم بمذهبهم ولأنهم كانوا لا يقدرُونَ أن
يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب
كان يطلب هدم أساس الحكومة الحاضرة ورسمها معاً مدعياً أن
كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الأحكام هي فاسدة ومشومة
وكان يرغب في إبطال كامل النظامات الوطنية القديمة ولا يريد
أن يسمع بذكرها مطلقاً بل يميل إلى تأسيس مذهب حكيم جديد
بحسب تصوراته المخضعة ولم يكن قصده انقلاباً حكماً فقط بل انقلاباً
اجتماعياً أيضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه أي حزب الانقلاب
السياسي كان مرامه إجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة

يعتد الملك وقاعة العهوم ويقصد تقوية شركة القاعات لاسيما
قاعة العهوم وامتداد سلطتها وتفويض الامر اليها في انتخاب اولي
الوظائف الكبيرة وإدارة عموم الاعمال الحكومية الا ان مشروعه في
الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير
طريقة انتخاب وكلاء العهوم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكومية
والبلدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يصر جميع هذه
التغييرات ويجهل بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان
يبتغي ليس تغيير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً
وكيفية توزيع الثروة والحق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة
السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت تنحوي على
الجمهوريين الحقيقيين النظريين كلودلو وهارنكتون وميلتون
(الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوايح وغايات نحملهم
على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعظم رساء الجنود كاريطون
وكر ومويل ولا مبرت وهؤلاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب
الجمهوري قلباً وقالبا لكن اضطررتهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة
الاحوال ثم كان يحنط هؤلاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي
كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسيح وتبغى سياسة المومنين الى ان يأتي المسيح بالذات ليسوسها
واخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الأسافل
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يدون انفسهم باستحلال الحرام
واقسام الاموال وبالاختصار مذهبهم الفوضي

وفي سنة ١٦٥٣ بعد اثني عشر سنة تقضت في النزاع والمشاجرة كان
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوبته ولم يفر بالتهجاج او
اقله كان يجب ان يقتنعوا جميعاً بانهم لم ينجحوا لان عموم الناس كانت
متشعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسه
مسيبوقاً في ميدان اصلاح وشاهد النوانين الاساسية والشرائع
القديمة جميعها محنقة قد وطنتها الاقدام والترتيبات الجديدة المحدثه
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الانقلاب السياسي عاين
خراب البرلمان الذي قصد ان يودعه سلطة الاحكام ورأى قاعة
العموم بعد ان سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت اخيراً واحترقت
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نظراً الى نفى احزاب
الملك والبرسبترين منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد
القليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بداية
امره انه نجح اكثر من رفاقه لان النصر تم له في الاخر وبقى زمام
الامر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو مائة من الاعضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان يهاكدوا انهم ملكوا
وامام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن البلاد لم
تكن ترضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان
ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الجيوش ولا على الشعب وكانت
الهيئة الاجتماعية في حالة مكربة من عدم وجود الامن والراحة وعدم
اجراء العدالة في المحاكم او بالحري العدالة التجارية اذ ذاك لم تكن
عدالة لانها كانت تراعى نقط الشهوات والصواعق الخصوصية
وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط
بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها اللصوص
وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاختصار كان النظام مخروباً
مادياً وادبياً في كل جهات المملكة وارجائها ولم تستطع قاعة
العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل
وتقوية

ما فعله
كرومويل
في الثورة
الانكليزية

فكل من الاحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة
وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك
بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل اذ ذاك
يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً ما قدر على استلابه منه
احسب ان العواقب واتباعاً لثورة المحكمة مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئة التاريخ اذ لم يترك احد للحظ مقدار ما ترك له
 كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرض نفسه الى شر
 العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت اعماله دون قصد
 ولا غاية لكنه كان عازما عزمًا شديدًا على ان يتقدم دون انكشاف
 ما دام التوفيق يقدمه . فالطبع الذي لاحد له والدراسة العظيمة
 في الامور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصناعة حسن
 التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باخضاع الحظ
 تلك كانت صفات كرومويل . وقد حصل له ما ربما لم يحصل
 لرجل غيره من نسبه فانه قام بالثورة من اولها الى منتهاها ووجد
 موافقًا مناسبًا لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن
 الآخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انقلام
 النظام وكان مقدمًا للثورة الانكليزية ولم يبق عليه احد من اهلها
 في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة
 الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما غلبت الثورة واضمحلت
 وانعكست حالها فكان هكذا حظ كل الرجال العظام الذين
 يتداولون ثورة كهذه ثم انه لم يكن بمقام مبراو^(١) اذ لم يكن ذا فصاحة

(١) هو اول من اشتهر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وكان افصح

الفرنساويين خطبًا في السياسة

مثله ولا اشتهر اسمه في البرلمنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل ما اظهره من الحركة العظيمة في الاعمال لكنه كان على التوالي بمقام دتتون وبونايرت معالائه جاهد اكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم اقامها ثانيا اذ لم يوجد غيره من يصلح لها ويحسن ادارتها وكان لابد من ان يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد ان جرب الامر جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام ولما ز بالنجاح وذلك ما يحسب له من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في نظامه الجسارة العظيمة ولم يقتصر على حد اصلا بل كان على الدوام سائرا طريقة دافعا امامه السعد والتوفيق عازما على عدم توقيف سيره ابدا لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاختراز والحكمة في قياس الممكن من الامور ما كان كافيا للجم كامل شهواته القوية فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على راسه وتخليفه لذريته لكنه تخلى عن هذا المقصد الاخير لعل ما يؤمنه من الاخطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها مما فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشترك فيها وتبعها الى المنتهى مع كامل تغيراتها وظروفها اجهت على السلطة المطلقة والاستبداد وان ارب انكثرا الذي لا بد لها من تنفيذه هو ان تكون

محكومة من البرلمنتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة
 فمع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الامر والميل اليه باشر
 هو نفسه ترتيب البرلمنتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان
 وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدته في هذا الامر
 واجتهد بتنظيم برلمنتو مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن
 الجمهوريين ومن البرسيبيريان ومن ضباط العساكر ولم يأل
 جهدا في استعمال كامل الوسائط الآيلة الى تنظيم برلمنتو تكون به
 الكفاية ويرغب في مشاركته بالاحكام لكنه باطلا اعتنى بهذا الامر
 لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم قصر وستمنستر ويجلسهم في
 القاعات كانوا يطمحون الى اشتهاد السلطة التي كان حائزها والى
 حيازتها لنفسهم واست اقول انه لم يكن يراعي مصلحة الخصوصي
 ويبدى على سائر الامور لكنني متأكد انه لو تخلى يوما عن السلطة
 لا لنتم ان يعود اليها في الغد لانه لم يكن يوجد احد اذ ذاك يصلح
 لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة بين
 جميع الاحزاب سوا كانوا بوريتان ام ملكيين ام جمهوريين ام جنودا
 الاكرومويل وقد كان سبق اخبار هذا الامر ولم يكن يمكن ابقاء
 السلطة في يد الاحزاب الجالسين في القاعات الذين لا استطاعة
 لهم على القيام بها والمحافظة عليها فهكذا كان مركز كرومويل فانه كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن احد يرضى بها . فلم يعتبر الاحزاب سلطة كروموويل كحكومة ثابتة نهائية بل جميعهم المليون والبرسبيترين والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكروموويل اكثر من الباقين كانوا متاكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده . وفي باطن الامر لم يستعمل كروموويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتبره العيون كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذ خير منها وبالاختصار الضرورة اخرجتهم اليه فحامية انكثرا (لقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للمحافظة على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام .

ولما مات كروموويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذ اكثر مما سبق لم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالحري من قلة ثقة المتعصبين منهم لان ميلتون نشر كتباً اذ ذاك عنوانه (وسيلة سهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عناية قلب

الصحة التي
ميزت رجوع
هائلة سنوارت
الى سرور
الملك

اولئك القوم لمع انهم اخبروا عدم امكانهم المحكم عادوا اليه ثانياً لكن
القائد منك لم يلبث ان تم الامر الذي كانت بانتظاره انكلترا باسرها
وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة السنوارتين حادثاً وطنياً في
انكلترا مرغوباً من الامة عموماً لانها كانت صورة حكومة قديمة مؤسسه
على تقليدات الامة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة جديدة
لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او اضرار
بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم
ينسبوا اليه عدم اللياقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية
فهذان السببان حملاً عموم الاهلين على الارتضا والمسروية من ترجيع
عائلة ستوارت الى سرير الملك ولم يضاد هذا الامر سوى اطراف
الاحزاب العنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا
اذ كان مؤسساً في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة
للحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع
وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان
يتزويوا بزي حكومة شرعية

اول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني
كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البارع كلارندون
وزير اعظم . فتعلمون ايها السادة انه في وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الوزارات
المختلفة في مدة
حكم السنوارت

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٦٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون
 مع رفقاءه مذهبهم القديم اعنى سلطة الملك محصورة ضمن دائرة
 الحدود الشرعية تردعها القاعات في ما يتعلق بحماية الاموال والمحاكم
 في ما يتعلق بحقوق الاهلين والحرية الشخصية لكنهما مستقلة غاية الاستقلال
 في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافذة بدون اكثرية الاراء في القاعات
 بل رغما عنها لاسيما اراء قاعة العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون
 احترام النظام الشرعي ومراعاة صوامع البلاد نوعا والسلوك بحسب
 شعائر الشرف والناموس والاستشارة بسيرة حميدة والتخلق باخلاق
 شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكن الافكار المؤسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك
 المطلق وابطال سلطة البرلمان والراجحة كانت افكارا قديمة لا قوة
 لها ولا نفوذ . وكان تسلط القاعات وتغلبها على الملك مدة عشرين
 سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولا ما اصلا رثما
 عن موافقة الظروف لها وقتئذ نظر الى رد الفعل الناشئ عن
 اعادة الستورات الى سرير الملك وما لبث ان نبغ عنصر جديد من
 وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل
 الفساد والسفها المتشربين افكار العصر عالمين جيدا ان القوة
 والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبا وبالنظمات الشرعية ولاسلطة

الملك المطلقة بل كانوا يبحثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ
 ما ربههم وتكسبهم نفوذاً وسطوةً فانشأوا حزباً يخالف مع الحزب
 الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلعوا كلارندون من
 الوزارة فترتب حينئذ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم
 الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون)
 وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة^(١) ونظموا وزارات اخرى
 من بعدها وهاكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمبادئ
 ولا بالشرعية ولا بالحقوق ولا كان يهمهم العدل ولا الصدق بل
 كانوا يبحثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال
 المرام بحسب الظروف . فاذا كان النجاح متعلقاً بنفوذ قاعة العموم
 كانوا يجتهدون باستمالة القاعة المذكورة اليهم لينالوا المرام واذا كان
 الامر يقتضي مخالفتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتسببوا مقصدهم
 ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة
 والافساد يوماً ويوماً التمليق والمداهنة ولم يعتنوا اصلاً بصالح البلاد
 العامة ولا اكثر ثواباً بشرفها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك
 الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخصوصي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كلنفورد وأثلي وبوكنغام
 وأرلنكتون ولورد دال فاخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الاحرف
 (كابال) وتفسير ذلك دسيسة او مكيدة (للتزجيم)

من كل المبادئ التعليمية وايس لها غاية سياسية لكنها في باطن الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادئ حرة . فذلك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة الكونت داني من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٢ الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم الالتفات الى صوامح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر عليها منها باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعة احيانا . وكان الشعب يرتضى بها اكثر من الاولى مع انها انحفت به الاضرار اكثر منها . لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد والخداع والدناءة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحملها فحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة (اهل الفساد) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب مسمى بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزارة من رؤساء الحزب المذكور وحيث استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد كابل الذي عد من افضل الشهداء الملكيين في اثناء الحرب الاهلية ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلها ذا فضائل ومزايا الا

انه كان اكثر دراية منها في فن السياسة وهو لورد شافسبري وغيرهم من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيازة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة صوايح وعوايد واميال الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معا غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للاعمال ولم يلبثوا ان خلعوا من الوزارة . وكان روساء هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم الى الموت حبا بالقيام بواجباتهم لكن الدراية السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لم فقط ذكرا صالحا في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت انكلترا كما رأيت قد جربت في مدة حكم الستورات كما جربت قبلا في اثناء الثورة كل الاحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ عقيب الثورة فاستعمل شارل الثاني حينئذ لصالح نفسه الواسطة التي استعملها قبله كرومويل لصالح الثورة اي انه عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفه

اخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق امر الدين وهوانه قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطه المطلق في الامور السياسية وتسلط البابا في الامور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة اي ان الحكومة اوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني . وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لولم يكن ويليام الثالث في الوجود حيث ذل ولولم يات الى انكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فاني اظن ظناً ثابتاً انه كان توقع الامر نفسه لان انكلترا بتمامها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذ متحيزة ضد جاك الثاني وكان لا بد من ان يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره .

على ان هذا الانقلاب كان له اسباب اقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذ فانه كان اوروباً وياً وانكليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بجمري التمدن العمومي الاوروبى بالنسبة الى الحوادث مجرداً وينقطع النظر عن التأثير الناشئ عن مثلها . وذلك

اسباب ثورة
سنة ١٦٨٨
ومعناها

(١) امير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمنك وصهر جاك الثاني فسار براكو وجنوده الى انكلترا وعزل عمه ونولى مكانه بمساعدة الشعب

انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين السلطان المطلق من جهة والمحريثين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الأشخاص والرسوم والمكان لكنها تجانسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهو ان لويس الرابع عشر قصد ان يؤيد مذهب السلطان المطلق العمومي في كل اوربا وكان يخشي من اتمام هذا الامر فعلاً وحاضرت منه اوروبا وحصل فيها مخالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المخالفة رئيس حزب المحريثين الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها ويليام المذكور اخذت تقاوم مذهب السلطان الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعصده ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على استقلالها الخارجي لان لويس الرابع عشر لم يجارب اخصامه لاجل المبادئ فقط كما كان الحرب واقعة في انكلترا بل كان قصده التغلب على الممالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين الدول بواسطة الحروب والمداورات السياسية بواسطة المناقشات والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

والجمالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في
 نكلترا صادف هذا الامر وقوع النزاع العظيم في اوروبا بين لويس
 الرابع عشر وامير اورانج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظميين
 المتشاجرين على شواطئ نهر الاسكو^(١) ونهر التيس^(٢) في وقت واحد
 والمخالفة لاوروباوية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع
 عشر حتى انه اشترك فيها علنا او خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم
 بالتاكيد ادنى صالح في معاضدة الحريتين المدنية والدينية فان
 سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام
 الثالث على لويس الرابع عشر . وذهب ويليام الى انكلترا وتملكه
 عليها لم يكن المقصود به خدمة الصوامح الانكليزية الداخلية فقط
 بل كان قصده خصوصا الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر
 واشراكها في المخاصمة ضده فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة
 جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمه الى ذاك الخارج قد
 استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني وجاك الثاني
 كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدير امرها كيف شاء وفي
 اغلب الاحيان كان يجرها الى قتال الفلنك . فهذه الوساطة

(١) نهر يمر في فرنسا وبلجيكا والفلنك .

(٢) نهر انكلترا

تركت انكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت الى جهة
حزب الحرية الدينية . فذلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ او بها عدت
من جملة الحوادث الاورباوية بقطع النظر عن تاثير مثلها وعن النتائج
التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تاثيراتها في الافكار
فها قد رايتم ايها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجهورية
هي كما اخبرتكم في البداية نسخ التسايط المطلق في الدائرة السياسية وفي
الدائرة الدينية معاً وهذا الامر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة اما في
مدتها الاولى فالى حين ترجيع عائلة الستوارت واما في مدتها الثانية
فالى انقلاب سنة ١٦٨٨ وسوا كان في ما يتعلق بحالتها الخصوصيه
ام في تعلقها بعموم اوربا .

فقد بقي علينا ان ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه
اي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر او بالحرى اسبابها
ومواقفها وذلك يكون موضوع مقالتنا الآتية والاخيرة

المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشاكلة بين حال المدن في انكلترة وحاله في القارة . تقدم فرنسا على اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجوهري . خاتمة الكتاب ايها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وتقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحداثيين العظميين الذين تلخص فيها كل تمدن اوربا الاولى في جاري القرن السادس عشر اعني بها الملك المحض من جهة والفحص الحر او حرية الفحص من جهة اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انه لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفراديا في عيشته كما انفراديا في جزيرته

وحقيقة الامر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة وبهنا تميز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما
 لحظتموه في اثناء معاطاتنا هذا الدرس . وهولان المبادي المختلفة
 وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة تمت جميعها معا في انكلترا وفي آن
 واحد لا على التسامع كما حصل في القارة . ولما حددت هيئة التمدن
 الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا
 اوضحت لكم ان الاول كان متنوعا غنيا مركبا وانه لم يقع قط تحت
 تسلط مبداء واحد مجردا وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت
 على الدوام تتحارب فيه ويخفّض ويلطّف بعضها بعضا . وانها
 اضطرت دائما الى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معا .
 فان هذا الامر ايها السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه
 العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص . وقد ظهر جليا
 في انكلترا وباكثر فاعلية مما ظهر في القارة . فهناك نشأ وربى معا كل
 من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب
 الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو
 الادبي والسياسي وكانت ممزوجة كلها سوية او كانت المسافة بينها
 جزئية اذا قلنا انها لم تنم جميعها معا في آن واحد . والشاهد
 لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور مثلاً بينما كان الملك المحض
 باجتماعا عظيما كان المبداء الديموقراطي اي الجمهوري ظاهرا

كثيرون في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر
وما انت سياسية ودينية معا وكان وقتئذ مذهب الاشراف الالتزاميين
ضعيفا جدا تلوح عليه اوايح التفهق والاضمحلال الا انه كان
لم يزل قادرا على المحافظة على منزلته في وسط الثورة وحدث فيها
تأثيرا مهما ويمكن من ان يحثي منها فوائد وثارا . وهكذا جرى في
كل تاريخ انكلترا فلم يتلاش عنصر قديم فيها بالكلية ولا ظفر فيها
عنصر جديد ظفرا كاملا ولا تسلط مبدأ خصوصي تسلطا مجردا
بل كان نموجميع القوات يحدث في وقت واحد معا فيعقد عهدا
بعضها مع بعض نظرا الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركبا ولا كاملا بمقدار ما كان في
انكلترا وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني
والملك المحض والاشراف والشعب لم يتم نموها معا وفي وقت واحد
بل على التوالي . وكان لكل مبداء ولكل مذهب نوبة على نوع ما
فكان مثلاً عصر للمذهب السيادي الالتزامي ولست اقول انه حاز
التسلط مجردا في عصره بل كان تغلبه مرجحا . وكان للملك المحض
عصر اخر وغيره للمذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة
الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الالتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة
 ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد بحسبان شيئاً .
 واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك
 والشعب قويين مهمين . فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات
 كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنا لك
 على مراعاة الاشراف والشعب كل المراعاة وكل من ما ربح لها ارغاه
 على تنفيذها اذ ذاك . نعم انه كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب واكل
 مبداء عصر فيه ظهر نفوذه واقتداره الا انه لم يتم له ذلك على وجه
 كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظاهر على
 الدوام الى تحمل وجود اخصامه وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث
 نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منها . فلا شك ان نمو
 العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا مما اهانها كثيراً على
 الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئة
 اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانه لمن
 طبع الحكومة مراعاة كامل الصوامع وجميع القوات والتوفيق بينها
 وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً فكان هذا الاستعداد
 عينه موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية
مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية إنما هو الترخيص لجميع الصوائح
والقوات والحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور
والعمل . فكانت انكلترا والحالة هذه اقرب وصولاً الى الغاية من
اكثرية الدول . والاسباب ذاتها جعلت ان يوجد الذوق السليم
في الامة الانكليزية والدراية في امور الاحكام قبل غيرها من الامم
فان الذوق السليم في السياسة إنما هو الوقوف على حقيقة كل
الحوادث والامور ومراعاة الجميع فهذا الامر كان اضطرارياً في انكلترا
ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية
واما مالك القارة فما ان كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبته
فيها وتسلط تسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة الى انكلترا بناء على
ذلك كان النمو ثم اكثر اتساعاً وعظمةً وبهاءً . فالملك والاشراف
الالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة الى درجة من الجسارة والامتداد
والحرية لم يتصلوا اليها في انكلترا . وجميع التجربات السياسية على
نوع ما كانت اكثر اتساعاً واكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في
انكلترا فالنتيجة كانت ان الافكار (اعني الافكار العمومية لا الذوق
السليم في ادارة الاعمال) والتعاليم السياسية سمت ونمت في القارة
اكثر من انكلترا واشتدت قوتها العقلية ايضاً وبما ان كل مذهب

كان يظهر وحده على نوع ما ويبقى وحده زمانا طويلا في مرجح العالم
فكان الناس بهذه الوساطة يتمكنون من النظر اليه وتامله في جملته
والوقوف على اصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته
واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات
عقولهم يعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة
والمهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار
العمومية وسمو العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا
مصنفا انكليزيا في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى فمن
النادر ان نجد به بيان السبب الاصل الذي تنشأ عنه بقية الاسباب
والتعاليم الصحيحة ابي العلم الحقيقي بحصر المعنى او فلسفة كل علم
لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة اكثر من انكلترا بكثير
او اقله كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى
اختلاف طرائق نمو التمدن في المكانين

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على
نوع خصوصي انكلترا من القارة مهما كانت النتائج المختلفة الناشئة
عنه وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادئ والمذاهب المتنوعة كلها في آن
واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة اخرى لا يمنع كون الطريق
والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث التمدن العظيمة

مما به التمدن
في انكلترا
والقارة

وتحولاته الجسيمة التي جرت في القارة جرت ايضا في انكلترا بالاجمال
 واسبابها ومسبباتها كانت واحدة في كل من الجهتين وكل ما
 رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان
 يقتنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسه من الاطلاع على
 حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فحرية الفحص والملك
 المحض اللذان نيا معا في انكلترا تم نموها في القارة على التوالي وبعد ان
 تسلط كل من هاتين القوتين في نوبته تسلطا بهيا وقع بينهما
 الاصطدام كما جرى في انكلترا . وبناء على ذلك كان سير التمدن
 في الهيتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقة
 ولئن كانت الفروقات المتقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ
 المتأخر باختصار كما سيأتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص
 ان من يلقي النظر على تاريخ اوربا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر لا بد له من الاقرار بان فرنسا هي مقدمة التمدن
 الاوروباوي وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعتنيت
 بالايضاح عن سببه وهاكم يظهر لنا الان باجلى بيان . فان مبدأ
 الملك المحض اى حكم الملك المستبد كان قد تغلب في امبانيا في
 مدة حكمي شركان وفيلبس الثاني قبل ان ينمو في فرنسا في مدة
 حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية الفحص ساد في انكلترا

وصف نفوذ
 فرنسا في اوربا
 مدة القرنين
 السابع عشر
 والثامن عشر

ذاتها وتارة بأعمال روائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنموها
العقلي الخاص

فلكي نتف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا
وبالتالي في أوربا يلزم ان ندرس اذا الحكومة الفرنسية في القرن
السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنسية في القرن الثامن عشر
وان تغير الموضوع والمنظر كلما غير الزمان المرح والمختصين

ان كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر
وقصدوا اعتبار اسباب شوكته ونفذه في أوربا لم يذكروا سوى
بهائيه وفتوحاته وعظمتيه ومجد عصره الادبي فلم يلاحظوا غير
الاسباب الظاهرة ونسبوا اليها نفوذ الحكومة الفرنسية الاوروباي
وقشده على اني اظن ان ذلك النفوذ كان له اساس امكن وعلل اهم
واعظم فلا ينبغي لنا ان نفكر ان لويس الرابع عشر وحكومته فازا
بتلك الشوكة والافتدار والسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات
والجهد العالمي فقط او الاعمال العقلية والادبية التي تعد كهام
الاعمال

اوصاف حكومة
لويس الرابع
عشر الحقيقية

فان كثيراً من حضراتكم يذكرون التأثير الذي حصل في
فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جري ترتيب الحكومة القنصلية
والحال التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة . فكانت

اغارة الاجانب تتهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام متهورة
مغلوبة . وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم
يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاختصار كانت فرنسا حين ترتيب
الحكومة القنصلية هيئة اجتماعية متهورة مهانة مسلوبة النظام
والترتيب . ومن ترى لا يذكر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد
وكيف انها في برهة وجيزة انتقلت استقلالية البلاد واعادت شرف
الامة كما كان واصبحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية
واحيت الهيئة الاجتماعية على نوع ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر ايها السادة فعلت في بداية مدتها
مثل تلك الافعال حينها وجدت في طلب مثل تلك النتائج
وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة
تذكروا في اية حالة سقطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو
وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً . فكانت هياكل اسبانيا
دائماً على الحدود واحياناً تجنازها وكانت الاغارة تتهدد فرنسا على
الدوام وكان الشقاق والاتقسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونيروان
الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة
الادارة داخلاً وخارجاً . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حينئذ مشابهة
لما تناقيل ١٨ برومير (من اسامي الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

مضطربة بالشدائد والاهوال نظيرها . فحكومة لويس الرابع عشر
 انقذت البلاد وخلصتها من تلك الحالة وكان تأثير انتصاراتها
 الاولى كتأثير انتصار مارنكو لانها حفظت المملكة واعادت اليها
 شرفها . وهذا اشرح لكم عن صفات واحوال تلك الحكومة
 وحروبها وعلاقاتها الخارجية وادارتها واشتراعها فتبت لديكم
 صحة وحقيقة التشبيه المتقدم ذكره الذي اعتبره تشبيهاً مهماً لامن
 التشابه التي لا طائل تحتها لاسباب اني لست ممن يعتبر التشبيهات
 في التاريخ ابل مما يحق لي استعماله

ولتكم اولاً عن حروب لويس الرابع عشر ولقد ذكرت مراراً
 ان الحروب الاولى في اوربا كانت عبارة عن تحريك الشعوب وانتقالها
 فكانت الحاجة او مجرد الارادة او اسباب اخرى تحمل الطوائف
 الكثيرة او القليلة العدد على المهاجرة الى ارض غير ارضهم . فتلک
 كانت عموماً صفة الحروب الاوروباية لغاية الغزوات الصليبية
 ومنتهى القرن الثالث عشر . وحيث نشأ نوع اخر من الحروب لم
 تكن اقل مباينة للحروب المتأخرة من النوع الاول فكانت
 الحكومات لا الشعوب تحيى الحىوش وتذهب بها الى بلاد بعيدة
 لانتتاح الممالك والنزول والمكاسب . وصارت تهاجر بلادها
 وتترك مالکها الخصوصية وتتوغل بعضها في المانيا وبعضها في ايطاليا

واخرى في افريقيا دون سبب اخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي .
 فاكثرية الحروب التي وقعت في القرن الخامس عشر وفي قسم من
 السادس عشر هي على هذه الصورة . فترى اي صالح كان يحض
 فرنسا وقتئذٍ او بالحري اي سبب كان يحركها الى فتح مملكة نابولي في
 مدة شارل اللامن فلا ريب ان تلك الحروب كانت خالية من كل
 مقصد سياسي لان الملك ظن ان له حقوقاً شخصية على مملكة نابولي
 وسار بعساكره وجنوده لمنازلة تلك الملكة البعيدة وافتتاحها
 رغبة في تنفيذ مارب شخصي ولغاية شخصية مع انه لم يكن يوافق
 صالح مملكته الخصوصية التملك عليها بل كان من شان هذا الفتوح
 ان يورثها الضعف خارجاً وبسلبها راحتها داخلياً . وهكذا كانت
 غزوة شارل كان في افريقيا واخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة
 شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا . واما حروب لويس
 الرابع عشر فكانت نوعاً اخر فاما هي حروب حكومة منتظمة ومستقرة
 في وسط بلادها تجتهد بفتح البلاد التي حولها رغبة في توسيع ملكها
 وتشييده وبالاختصار كانت تلك الحروب سياسية . نعم ان بعضها
 كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانها كلفت فرنسا تكاليف عظيمة
 وانها ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود الا انها في واقع الامر
 كانت قانونية اكثر من الحروب السالفة بما لا يتناس وكان لها

اسباب مهمة لا مجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها
 تارة اكتساب بعض الثخوم الطبيعية وتارة اضطهاد بعض البلدان
 التي لغتها كلغتنا وطور الاستيلاء على قلعة او حصن يحمي المملكة
 من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية
 ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افرادا لاسباب الحروب التي انشاها
 في بداية مدة حكمه نجد لها اسبابا سياسية حقيقية ونرى ان المقصود
 بها صالح الامة الفرنسية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ
 ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الامر بأجل بيان فان فرانسوا
 في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع
 عشر والولايات التي اقتحمها وهي الفرانكومتى والفلاندر والالزاس^(١)
 لبثت منصبة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها
 وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناشئة عن
 الحماسة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعاته لم
 تكن خالية من الحكمة او لمجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع
 المشروعات السالفة بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام
 سياسة عدل وحزم فكانت على الاقل سياسة معرفة ودراية
 واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول

(١) هذه رجعت الى المانيا في الحرب الاخيرة مع قسم من اللورين (له ترجم)

الاجنبية نرى النتيجة عينها . وقد سبق وعينت نشوء السياسة الخارجية (ديبلوماسية) في اوروبا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت بان ايمن لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول صارت متواصلة ومنتظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف الاول من السادس عشر وحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع على انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادئ ثابتة ومقاصد دئمة كما هو شان الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها الخارجية . وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوروبا مقسومة شطرين المخالفة الكاثوليكية من جهة والمخالفة البروتستانتية من جهة اخرى . فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادئ ثابتة وفي ذلك الاثنان نشا في اوروبا مذهب النوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوروبا الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعترافات واذا فحصنا عن غايات

حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الأساسية في هذا الموضوع نكشف حقيقة أمرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر وويليام الثالث أمير اورنج رئيس جمهورية هولندا وإن الأول كان يقاتل عن مذهب الملك المحض ويرغب في تأييده وتوطيده في اوربا والثاني كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وعن استقلال الشعوب والدول ورأينا أن اوربا وقتئذ كانت مقسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر إلا أنهم حينئذ لم يكونوا يدركون حقيقة هذا الأمر على وجه عريض كما أوضحته لكم الآن بل كان ذلك مستتراً مجهولاً من نفس الذين يسمونه نعم أن هولندا وحلفاؤها كانوا يقصدون بمقاومتهم لويس الرابع عشر تخفيض شأن الملك المحض وتأييد الحرية المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا ولطالما أن سياسة لويس الرابع عشر الخارجية كانت منطوية على نشر مبدأ التسلط المطلق حال كوني لست أظن ذلك نعم هذا الأمر انتهى في آخر مدة حكمه وقت شيخوخته إلا أن غايته الوحيدة الثابتة كانت تقوية شأن فرنسا وتمرير جميع نفوذها في اوربا وخذل خصامها الدول وباختصار كانت صوايح مملكته السياسية وتقويتها

نصب اعينه في كامل الحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا
 ام امبراطور المانيا ام انكلترا وما فعله بتصد تأييد المذهب الملكي
 المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعله بتصدتقوية شوكة فرنسا وتكبيرها
 وتعميم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة
 البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه فقد وجد بين
 اوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٧٧٦ هـ ما انذكر ما
 يأتي نصه . (حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو
 دي سدي من اشراف الانكليز الذي اخبرني انه يمكن احياء حزب
 الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعمائة الف ليرة
 استرليني لاتمام هذا المقصد فاجبته ان لا يمكنني صرف اكثر من مائتي
 الف ليرة فقال لي ان استدعي من سويسرا رجلاً غيره من اشراف
 الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معه بهذا الشأن) .
 وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو الكتابة الاتية ونار يخها مقارب
 لتلك المدة . (لقد دعتني الحكومة الفرنسية الى الذهاب الى
 باريس لاجل المذاكرة في امور تتعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك
 الحكومة) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا

فها قد رايت ان غاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت
 اضعاف السلطة الملكية في انكلترا فانه قصد ان يوقع الانقسام الداخلي

باحيائه حزب الجمهورية لكي لا تنوى شوكة شارل الثاني في بلاده
 وفي مدة سفارة بارايون في انكلترا تجد هذا الامر مراراً فان السفير
 الفرنسي المذکور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبية نافذة
 يوزع النقود على رؤساء الحزب الجمهوري الوطني ويقومهم وبجارب
 هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة
 لفرنسا واذا دققت النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس
 الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينه . ثم ان رجال السياسة
 الفرنسيين كانوا في اعلى درجة من الماهرة والبراعة وقتئذ فاسامي
 مستشاري لويس الرابع عشر كدي تورسي ودافو وبونربو معروفة
 من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء
 وكتبهم واعمالهم السياسية باعمال رجال السياسة السبانيول
 والبرتوكيز والاليان في ذلك العصر يذهله الفرق الجسيم الكائن
 بينهم ليس في الدراية والاعتناق قط بل في حرية الافكار ايضاً فمع
 انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال
 الخارجية والحوادث والتحزبات وحاجات الحرية والثورات الشعبية
 من اغلب رجال السياسة الانكليز انفسهم في ذلك الوقت . ولم
 تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذ في اوربا بالسياسة
 انكليز فحان دي ويت وويليم دورنج ذاك الرئيسان الشهيران

لحزب الحرية المدنية والدينية وحدها كان لها وزراء يقدرون على
 مقاومة رجال لويس الرابع عشر في فن السياسة الخارجية
 فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواها كان في امر انشاء
 الحروب ام في السياسة الخارجية لا غرو ان تكون لها صولة عظيمة
 في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة
 ونحول الان نظرنا الى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة
 والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلا غرو ان نجد بها ما يثبت
 لنا شوكة وبهاء حكومته وانه ليس تحديد معنى لفظة ادارة في ما
 يتعلق بحكومة مملكة ماع الصحة والتدقيق على اننا اذا قصدنا
 الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة
 عن مجموع وسائط يراد بها توصيل ارادة الساطة المركزية الى جميع
 اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجه ممكن واحضار
 قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية
 بالشروط المقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ ما تعرف به الادارة وصفتها
 المرجحة . ومن ذلك يستنتج ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد وانتظام
 الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضمها
 جميعا وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر
 ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية ادونه صعوبات كلية سواء كان في فرنسا ام في سائر
اوربا فهذا ما اعتنى به لويس الرابع عشر ونمته اقله على اسلوب
احسن بما لا يتاس مما كان جاريا في مدة سالفه ولا يسعني
اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجعوا الفكر في
جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية
والسبل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة
المختصة بأي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان
في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذ ذاك او نمت
وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا
في تلك المدة نظير كولبير ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم واظهروا
براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع
عشر اعتبارا اوهيبا عظيما لم يكونا لغيرها من الحكومات الاورباوية
واشتهر حكمه ايضا باصلاح الشرائع والعدالة وفي هذا الموضوع
ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الاول اي اهتمام الحكومة القنصلية
بمراجعة القوانين واصلاحها ونصها فهكذا فعلت ايضا حكومة
لويس الرابع عشر . فان المخطوطات الملكية التي صار اعلانها في ما
يختص بالدعوى الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه
والاحراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانينا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان الشوري تحت رئاسة لاموانيون^(١) وبعض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسور مثلاً . واما اذا اعتبرنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خلافاً عظيماً بالنسبة الى هذا الزمان كما لا ينكر لانها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة . على ان هذا الامر وحده كان بحسب تقدمها على سائر الاحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر اعلى مما تقدمها من النظمات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنسية في ميدان المدن .

فكما رأيت ايها السادة من ابي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على ينايع قوتها ونفوذها فهي بالحقيقة اول حكومة في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء نخشى باسم بل كان همها الوحيد سياسة شعبيها . وقبلها كانت جميع حكومات اوربا تقع في الارتباك العظيم من جري الحروب الخارجية والتحزبات والمخاصمات الداخلية فكانت لا تآمن على وجودها بل تقضي مدتها

(١) اشهر القضاة الفرنسيين قيل ان لويس الرابع عشر لما انتخبه قال لو وجدت رجلاً صاحب فضيلة واملية اكثر منك لانتخبته عوضاً منك . وله تأليف في الشريعة (المترجم)

بالمدافة عن نفسها تارةً خارجاً وطوراً داخلاً وأما حكومة لويس
الرابع عشر فكانت متجردة لأعمال إدارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت
لا تأبى الشروع في إصلاحات جديدة لعلها الأكيد بان المستقبل
هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتنت بالتجديدات والحدوث
كما اعتنت بذلك تلك الحكومة وإذا جعلنا مقايضة بينها وبين
حكومة تيجانها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في إسبانيا مثلاً
نرى أن هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع
أنها أقل راحة وترتيباً منها وهل تمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم
المطلق في إسبانيا وتوطيده إلا بواسطة أعدائه كل حركة تؤول
إلى تقدم البلاد وتمنع من إجراء الإصلاحات المحسنة المفيدة وجعله
إسبانيا في حالة غير قابلة للنمو والتقدم وأما حكومة لويس الرابع
عشر فبالعكس قد اجتهدت بأحداث الإصلاحات المتنوعة
وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو
التمدن وتلك كانت الأسباب الحقيقية لنفوذها في أوروبا إلى درجة
جعلتها أن تتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب
أيضاً كنموذج للحكومات

وإنه لكثيراً ما تعجب الناس من سرعة تفهم وسقوط حكومة
كده كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقل اعتبارها ووهنت
حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوروبا من الامور العظيمة والحال
ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنسية التي كانت
مقدما للتمدن الاورباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واختفت
اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنسية تقود
العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرة امامه منفصلة عن
حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم
وعن نتائجها السيئة . فاني اصرف النظر عن كل ما ارتكبتة حكومة
لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيما ولا اذكر
حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة
نانت (المختص بالبروتستانت) ولا المصاريف الباهظة ولا امورا
اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشوم وشر العاقبة بل اثبت
فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربائه ربما لم
يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها واعانت
مثلها على تمدن بلادها خصوصا وتمدن اوروبا عموما ومع ذلك كله
فلا ينكر ان عدم وجود مبدأ اخر لتلك الحكومة غير مبدأ التسلط
المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة

تتهقرها وسقوطها الذي استحقته . فان ما كان ينقص فرنسا في زمان
 لويس الرابع عشر انما هو النظمات اى القوة السياسية القائمة بذاتها
 التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت
 وقتئذ النظمات القديمة الفرنسية التي بالكاد كانت تستحق هذه
 التسمية قد تلاشت واندثرت واجتهد لويس الرابع عشر بآبادة ما
 بقي منها ولم يفكر بامر تاسيس نظمات جديدة عوضاً عنها لان ذلك
 كان مما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرضى به بل غاية اعتناؤه
 كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وبتنفيذ اعمالها فحكومة لويس
 الرابع عشر كانت امراً عظيماً قوياً ساطعاً لكن بلا اصل متين فان
 النظمات الحرة انما هي ضمانه لحكمة الحكومات ولاستمرارها ايضاً
 ولا يدوم مذهب ما من المذاهب الحكمية الا بواسطة النظمات وحيث
 تكون قد استمرت السلطة المطلقة لا بد من ان تكون اعتمدت على
 نظمات حقيقية تارة على تقسيم الهيئة الاجتماعية الى اسباط منفصلة
 بعضها عن بعض وطوراً على مذهب نظامي ديني واما في مدة حكم
 لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظمات وكذلك
 الحرية ولم يكن حينئذ في فرنسا ما يحمي الشعب من اعمال الحكومة
 المخالفة للقانون ولا ما يحمي الحكومة نفسها من تقلبات الزمان
 ولذلك شاهدت تلك الحكومة تهقرها عياناً اذ ان لويس الرابع

عشر طعن في السن ووهنت قواه في آخر مدة حكمه وكذلك الحكومة المطلقة بتبنيها في سنة ١٧١٢ كان قد لحق الهرم بالملك كما لحق بالملك المحض ذاته وشر ذلك كان عظيمًا لاسيما ان لويس الرابع عشر كان قد نسخ الاخلاق والنظامات السياسية مما فلا اخلاق سياسية حيث لم يكن استقلال لان كل من يكون متقويا في ذاته يقدر على مساعدة الحكومة كما يقدر على مقاومتها واما في حالة الاستقلال والحرية فتختفي حدة المزاج وعنفه وامن الناس على حقوقهم يؤد بينهم شرف النفس

فها كم حقيقة الحالة التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا ولسلطة الحكمية فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نمواً عظيماً في الثروة والثقة والحركة العقلية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة التقدم والاصلاح من اصحابها بل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعتراها التآخر والتفقر الذي يقارن الانحلال في مدة حيوة مؤسسها نفسه فتلك كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر والتي غيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

وانه لغني عن البيان ان الحادث الجمهوري في القرن الثامن عشر والصفة المتغلبة فيه انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكيم وفيلسوف

غيات القرن
الثامن عشر
الجمهورية

فصيح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني
الاسهاب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حيث نذر
على اني اريد قبل مفارقتكم ان انبه افكاركم على البعض من صفاتها
التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي اضمحلال قوة
الحكومة ونائيرها بالتمام والكمال على نوع ما في جاري القرن الثامن
عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عليه وحدة المعول في
اعمال ذلك العصر فما خلا ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة
وزارة الدوك دي شوازول وبعض الظروف التي طارعت فيها
الحكومة ميل عموم الافكار كحرب اميركا مثلاً لم تأت الحكومة
الفرنساوية بعمل ما كليا في تلك المدة بل كانت عديمة الحركة خاملة
ساقطة بالكلية وعوضاً عن حكومة لويس الرابع عشر التي كانت
كثيرة المطامع تجدد وتجتهد بكل الاعمال وتدخل بكل الامور
وتكون مقدمة العمل في كل شي كانت لنا حكومة تجتهد كل الاجتهاد
بان تمتنع عن العمل وتكون بمعزل عن الجميع نظراً الى ما كانت
تشعر به من شدة ضعفها وعدم لياقتها واهليتها فاثقل الاقدام والطمع
الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحركته العقلية يتدخل
بكل الامور وامتلكت وحدة السلطة الادبية التي هي السلطة الحقيقية .

والصفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر. فالى ذلك التاريخ نجو على الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله الا في المسائل الدينية وحيثاً في المسائل الدينية والسياسية معاً دون ان يتعرض اصحابه الى كل الاشياء واما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد عمت كل الامور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الادبية والمادية كل هذه الامور صارت موضوعاً للدرس والشك ومجالاً للرأي وأفسدت مبادئ العلوم القديمة وعوض عنها بمبادئ علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة الى كل جهة وان كانت صادرة عن محرك واحد.

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي انها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقروناً بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانتقالات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاورات العقلية المحضة الا انها انتهت بالحوادث والواقائع الحقيقية وروسيا الاحزاب العقلية تحولوا سرعان الى روسيا احزاب سياسية وتخللت حقائق الحياة في تصورات العقل

وهكذا جرى أيضاً في ثورة إنكلترا في القرن السابع عشر . وإما في
القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن
كل الأمور ومعاناتها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة
والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً سريعاً ومع ذلك
كان محرّكو تلك المجادلات العظيمة يتجنبون كل عمل ويكتفون
بالملاحظات النظرية المحضة وبالمحاورات العقلية وبتدح زناد الفكر
دون أن يتدخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً . ولم يوجد عصر
انفصلت فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية
عن السياسة العقلية مثل ذلك الوقت فان انفراز النظام الروحي
عن النظام الزمني لم يتم بالحقيقة في أوربا إلا في القرن الثامن عشر إذ
ربما كانت المرة الأولى التي نفا فيها النظام العقلي مجرداً عن النظام
الزمني وبإله من أمر جسم اثر تأثيراً مفرطاً عجيباً في مجرى الحوادث
فانه أورث تصورات ذلك العصر صفة الطبع وعدم الاختبار
الغريبيين معاً إذ قط لم تلجج الفلسفة الى أن تسوس العالم حال كونها
بمعزل عنه بمقدار ما جنحت إذ ذاك فكان لا بد من أن يأتي زمان
فيه تباشر العمل وكان لا بد من أن تتقل الحركة العقلية الى الحوادث
الخارجية وبما انها كانا منفصلين بالكلية كان من الضرورة أن
تكون المصادمة بينهما شديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من احدى صفات حالة
 العقل البشري في تلك المدة اعني بها جرائته المفرطة فقبل ذلك
 التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور ويوقرها وذلك كان
 يصد عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن
 الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة
 الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها وبالتالي كان لا بد له من
 ان ينجح طبعاً الى اصلاح كل الامور وتغيير كل الاحوال ويعتبر
 نفسه كهدع فراى ان النظمات والاراء والاخلاق والهبة الاجتماعية
 والانسان نفسه يقتضي لم تغيير وتولج الادراك البشري اتمام هذا
 المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كهذا
 فتلك هي القوة التي وجدت بازاء فضلات حكومة لويس
 الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر فهل كان يحتمل الا تقع
 المصادمة بين هاتين القوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد
 حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا اعني محاربة حرية
 الفحص والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك
 من النتائج الا انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل
 الحادث النهائي واحداً ايضاً

وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب
عليّ ان اقتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انبهكم على
امر هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر
العظيمة واكثرها فائدة وهو خطر السلط المطلق وشره وخطره
الذي لا يستطاع تقويته ايا كان السلط المذكور ومهما كان اسمه
ومهما كانت غايته فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر
من جري هذا السبب وجرده على نوع ما فهم كذا جرى ايضا بالقوة التي
خلفت تلك الحكومة ايها السادة اي بقوة العقل البشري التي كانت
مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل
البشري امتلك ايضا في نوبته سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته
ثقة زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظمة حميدة للغاية وانني لو
شئت استلخص الحوادث وابداء رأيي وحكمي بهذا الخوض لا سرعت
بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره
فائدة واعمة نفعا للجنس البشري الا انه لامر حقيقي لا ريب فيه ان
العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي استولى عليها اذ ذاك
وافسدته وانه تجاوز في احبته وبلغ فيه للاشياء المنهارة واللافجار
القديمة وخالف القوانين وان ذلك فادهو الى البغي والهجور فان
البغي والهجور اللذين يازجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانه انماها على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثه
اياه عظم تسلطه واتساعه . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني
انه سيتسبب من مزاياه الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء
كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تحوى في
ذاتها خلافاً طبيعياً وزلاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها
مهما كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس
الاحرية عموم الحقوق وعموم الصالح وعموم الاراء وانطلاق جميع
هذه التوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواء مذهباً
من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها
على غيرها وبالاختصار جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع .
تلك هي ايها السادة النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القوية التي
اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين
السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية
فهذا قد وصلت الى الحد الذي عيشته فانكم تذكرون انني كنت
قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نمو التمدن الاورباوي
منذ سقوط السلطة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تمت
المرام لانني قد سردت لكم اعظم واهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو
تمدن الهيئة الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد استعملت الاختصار

خاتمة الكتاب

ولم اسند اقوالى الى البراهين والادلة . فارجوان تسمحوا لى بكلمتين
ايضا فاننى اعثيت فى بداية الامر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر
لى ان التمدن انما يقوم بامرئين اساسيين هما الهيئة الاجتماعية ونمو الانسان
ذاته اعنى النمو السياسى والاجتماعى من جهة والنمو الداخلى الادبى
من جهة اخرى . وقد اقتصرت فى هذه السنة على تاريخ الهيئة
الاجتماعية ولم اتكلم عن نمو الانسان ذاتيا ولا اعثيت بان افص
عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل فى الانسانية . فسأتم ذلك فى السنة
القادمة ان شاء الله مقتصرآ على فرنسا خصوصا وسأدرس معكم
تاريخ التمدن الفرنساوى مع التطويل وساجتهد بالبيان عن
احوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتيا فى فرنسا وعن
النظمات والآراء واعمال الفكر البشرى على
اختلاف انواعها لكى يمكننا الوقوف على
حقيقة نمو وطننا المجيد بالتمام والكمال
لانه من الواجب علينا ان نحب
الوطن حبا مفضلا
فى ماضيه كما فى
مستقبله

خاتمة المترجم

ان من يطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويمارن حالة اوربا
 الحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يحمله هذا القياس على مقابلة
 الحالة الحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه . فيرى حينئذ
 تقصا عظيما وخللا جسيما (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب)
 وان التمدن في ممالك اوربا يقطع النظر عن التفاوت الكائن بين
 حكومه وحكومه وامه وامه لم يزل طفلا صغيرا مع كل ما حدث
 من التقدم والنجاح والتمدن والافلاح بالنسبة الى قررون الخشونة
 وازمنة الضلال . واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومات
 اظنه واضحا كافيا وهوانه على مقتضى المبادئ التي نستخلص من كتب
 الفلاسفة عموما وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك
 الحارس للبشر) يجب ان تكون الحكومة كرت العائلة كيف لا وهو
 المثال الطبيعي الذي اعطى للبشر وبالنالي يجب عليها مراعاة
 الشعب كافة كمرعاة قرب العائلة اعضاء عائلته اعني ليس التصرف
 بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر اليهم ايضا بعين الحب والتعطف
 والرحمة . فهل ياتري يوجد مثال لذلك بين حكومات اوربا
 المتمدنة . لعمري اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين
 السياسة فضلا عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع

ولكني اكتفي بملاحظة جوهرية اختم بها الكلام دليلها وانصح لدى
الانام وهي ان الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المتقدم
ذكرها هي حكومة ابي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد
بذلك اثار التاريخ وقبلها حكومة اخري ايضا التي ولئن كانت
لا تسمى بمصر المعني حكومة بل ادارة الا ان مبادئها ربما تصلح لان
تكون اساساً لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسل المسيح
وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب انا بعد انقضاء تسعة عشر
قرناً من الرسل وثلاثة عشر قرناً من الصحابة لم نزل متأخرين في
مبادئ السياسة والاحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن اولئك
السياسيين العظام الذين يفتصر مع ذلك علمهم المتسع في فن
السياسة على كلمة واحدة * العدل *

فهرس

المقالة الأولى . موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباي . ما اعانت به
فرنسا على تمدن اوربا في ان التمدن يروي . ويحدث به . في كونه من اعم الحوادث
التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة
عن حادثين عظيمين اولها نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيها نمو حال افرادها
براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر وبولد احدهما
الاخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حاله الحاضرة فتعجز
الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره وانظر اليه من وجهين . صورة ترتيب
هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل وجه ١٤

المقالة الثانية . موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد
وتركيبة . تفضيله وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية .
تغلب البلدان ونفوذها . ما شرع به القيصرية من الاصلاحات السياسية . خط
القيصرين هوور يوس وتودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة
المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القيسريين
الوظائف المدنية . تاثير قوانين الكنيسة المحسن وتأثيرها السيئ . البربر .
ادخالهم روح الاستقلال الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على
مساعدة رفيقه في اي امر كان . محمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن
الخامس

وجه ٤٢

المقالة الثالثة . موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدهي الحق

والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام
بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات .
وجود سببين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادي وهو
حاسة مراعاة الذات الشخصية لهم . هل اتمدن كانت الحاجة الى النظام
وتذكر السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر تجربات نظامية صادرة
من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلمان والفرد . انكشاف اغارات الجرمانين
واغارات العرب . بداية اليهود التي ابي حكومة الاعراف الالتزامية وجه ٨٠

المقالة الرابعة . موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء .
تغلب الصحاري على المدن . نشوئية اجتماعية صيادية صغيرة . تأثير المذهب
السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيادي
الفسوسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارفا . عدم امكان تنظيم المذهب
السيادي قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة .
ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كوندراسيون) . ان حق الدفاع هو من
طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان
ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي وجه ١١٢

المقالة الخامسة . موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . النصب والارغام
ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترطه على الحكومة الحقيقية القانونية . اولاً
بان يكون السلطان مفوضاً الى الاكثر اهلية . ثانياً بان تحترم حرية المحكومين .
الكنيسة لمعها الشرط الاول لانها جمعية لا مبط . انواع التنصيب والانتخاب المختلفة
الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخذت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدا
السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر مخجل
حركة القتل وحرية في حضي الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء .
تقرير مبدا استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة

وجه ١٤٥

الزمنية واجتهادها بذلك

المقالة السادسة . موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المروثوس في الكنيسة .
نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من
كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين
والشرائع . طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في
اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للمعجب فغاية
الاديان حياة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى
الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو
مبدأ يميز السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واعتمادها
بالانتظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة البيروكراتية .
عود روح الفحص والحربة . أيبيلار . الثورة البلدية . هدم الارتباط بين
دينك الحادثن

وجه ١٧٨

المقالة السابعة . موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني
عشر وفي القرن الثامن عشر . مشكلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان
من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقبامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة .
نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادنى . تنوع
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

وجه ٢١٤

المقالة الثامنة . موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ التمدن الاورباوي .
الصفة الاساسية التي يتاز بها : المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها
الادبية والاجتماعية . روال تلك الاسباب بالكلمة في القرن السادس عشر .
تاثيرات الغزوات الصليبية في التمدن

وجه ٢٤٨

المقالة التاسعة . موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . إنما هي عبارة عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لباته وتنوعه . فكان المذهب الملكي الأورباوي نتيجة أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الخشن . في الملك السلطاني (امبراطوري) . في الملك الديني . في الملك السيادي الالتزامي . في الملك كما هو في الأزمنة المتأخرة بمصر المعني وفي طبيعته الحقيقية وجه ٢٧٦

المقالة العاشرة . موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها باتفاق الرأي . أولاً الاجتهاد بتأسيس نظام ثيوقراطي أي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الأصلية أربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة إلى الشعوب . بالنسبة إلى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الإيطالية ليانية . ما كان بداخلها من الخلل والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الألباني . الاتحاد السويسري . مدن انفلسك ونهر الرين . مخالفة الانسيانيك . المبادئ الواقعة بين الإشراف والتمارين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . جمعية وكلاء العموم في فرنسا . جمعية وكلاء العموم في إسبانيا والبرتغال . جمعية وكلاء العموم في إنكلترا . جمعية وكلاء العموم في ألمانيا . تفسير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها . أسباب ذلك . حقيقة ميل أوربا العمومي وجه ٢٠٤

المقالة الحادية عشرة . موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر

الخصوصية . الحكومات والشعوب تنبه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانيا في اسبانيا . ثالثا في المانيا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نشوء العلاقات الخارجية بين الدول (واندبيلوماسيا) اي السياسة الخارجية . حركة الافكار الدينية . شروع اشراف وكبرا الدين في الاصلاح . مجامع كونستانس وبال شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الاندھال من الاشياء القديمة . مدمرة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم . الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة . وجه ٢٢٦

المقالة الثانية عشرة . موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على الحوادث العمومية في التاريخ المتأخر . صورة حالة اوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص الحوادث واستخلاص نتائجها . الاسباب المتنوعة التي حملت على الاصلاح الديني البروتستاني . صفة الغالبة انما هي ثورة الفكر البشري على السلطة المطلقة في الدائرة العقلية . البراهن على ذلك . الاصلاح البروتستاني في جهات اوربا المختلفة . في ما داخل الاصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية المدنية . وجه ٢٦٩

المقالة الثالثة عشرة . موضوع المقالة . الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة احزاب عظام تداوله اولا حزب الاصلاح الشرعي . ثانيا حزب الانقلاب السياسي . ثالثا حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل . ترجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية . انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا . وجه ٢٧٩

المقالة الرابعة عشر . موضوع المقالة الفرق والمشاكلة بين حال التمدن

في انكلترا وها لو في الفارة . تقدم فرنسا على اوربا في القرنين السابع عشر
والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه .
في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في
شرائعها . اسباب سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب
الفلسفي الجمهوري . خاتمة الكتاب .

وجه . ٤٢

اصلاح الخطا

وجه	سطر	خطا	صوابه
٤١	٨	استشارة	استشارة
٤١	١٦	باشرنا	وباشرنا
٧٧	٨	الجميع	الجميع
٨٠	١٤	لأحد	لواحد
١١٠	١٣	رويدا	ورويدا
١٢٤	١	بجواره	جواره
١٦٦	٩	حتى انه	اوانه
١٨١	١٧	سبل	سيل
١٨٤	٧	يصلح	يصلح
١٩٣	١٢	الاثم	الاثم
٢٠٢	٦	الوثبة	الوثبة
٢١٠	١٢	واييلاد	واييلار
٢١١	١٨	وفي	في ا
٢١٩	٤	الوظائف	الوظائف
٢٢٢	٤	تنوعا	تنوعا
٢٢٢	١٢	الاجتماع	الاجتماع
٢٢٧	١٠	مخرجوا	خرجوا
٢٥٧	٩	ومراعاة	وعلى مراعاة
٢٨٢	١٣	التي اكثرها تشغل	التي تشغل
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ

وجه	مطر	خطا	صوابه
٢٩٢	١	بالعدل	بالعدل
٢٠٥		المبسط (بالحاشية)	المتوسطة
٢١٢	٢	كفوا	كفوا
٢١٥	٢	ونجزها	ونجزها
٢١٧	٢	يسرق	يسرق
٢٢٢	١٨	والنظامات بوجوب	والنظامات كان بوجوب
٢٢٠	١٧	اصلاح ما	اصلاح امر ما
٢٢١	١٤	الضروف	الظروف
٢٦٦	٤	بامور	بالامور
٢٧٠	١٧	الحوادث	الحادث
٢٨٨	١٤	وثورة	وثورة
٢٩٢		نتائج الاصلاح (بالحاشية)	في اليسوعيين
٢٩٥		في اليسوعيين (بالحاشية)	نتائج الاصلاح
٢٩٩	١	المقالة الثانية عشرة	المقالة الثالثة عشرة
٤٢٢	١	كتفويا	متفويا
٤٢٢	٢	ومانت	وكانت
٤٤٤	٦	السابع	السابع
٤٥٩	١٦	تجاوز في	تجاوز الحدود في

